

BOLLETTINO UFFICIALE



DELLA REPUBBLICA DEMOCRATICA SOMALA

ANNO IV

Mogadiscio, 2 Giugno 1973

N. 6

DIREZIONE E REDAZIONE

Presso la Presidenza del Consiglio Rivoluzionario Supremo
Pubblicazione Mensile

PREZZO: Sh. So. 5 per numero — ABBONAMENTI: Annuo per la Somalia Sh. So. 100 Estero Sh. So. 300 — L'abbonamento richiesto in tempo stabilito, decorre dal 1° Gennaio e l'abbonato riceverà numeri arretrati — INSERZIONI: per ogni riga o spazio di riga Sh. So. 2 — Le inserzioni si ricevono presso la Direzione Bollettino. L'importo degli abbonamenti e delle inserzioni deve essere versato all'Ufficio Imposta sugli Affari

SOMMARIO

PARTE PRIMA

ATTI LEGISLATIVI ED AMMINISTRATIVI

FIRST PART

ADMINISTRATIVE AND LEGISLATIVE ACTS

LEGGE N. 37 del 2° Giugno 1973 — Codice Civile Somalo.
(TESTO IN LINGUA ARABA)

PARTE SECONDA

Disposizioni, Comunicati, Avvisi, Varie.

N. N.

Stamparia dello Stato — Mogadiscio

• ويعطى لكل سند رقم لاحق مسلسل

يجب أن يؤشر في السجل الخاص للتسجيلات — باجـراءات

• مشابهة — المستندات المقدمة للتسجيل

يجب أن يؤشر في السجل الخاص للقيود — قيد وتجديد وشطب

• الرهون الرسمية

مادة ٩٥٨

يجب أن يوقع قاض في محكمة الاستئناف التي تقع في دائرة

اختصاصها مقر مكتب السجلات العقارية — على كل ورقة من اوراق

السجل العام والسجلات الخاصة •

يجب ان تكتب السجلات تباعا ، بدون ترك فراغ أبيض او ترك

سطر او اضافة • ويجب على حافظ السجلات أن يقفلها ويوقع عليها

في نهاية كل يوم، واذا لم يراع الحافظ القواعد المتعلقة بامسك وحفظ

السجلات فانه يعاقب بغرامة تصل الى ٥٠٠ شلن صومالي، مالم يكون

المفعل جريمة أشد •

الباب الثالث

السجلات العقارية

الفصل الاول

أنواع السجلات العقارية

مادة ٩٥٥

ينشأ لدى كل محكمة استئناف للجمهورية مكتب للسجلات العقارية تسجل فيه التصرفات المذكورة في الكتاب الخامس من القانون المدني وتقييد فيه الرهون الرسمية طبقاً للمادة ٨٢١ وما بعدها من القانون المدني •

مادة ٩٥٦

يرأس المكتب كاتب بوظيفة حافظ السجلات العقارية الذي سيكون مسؤولاً عن حفظ وتنظيم هذه السجلات •

مادة ٩٥٧

تتكون السجلات العقارية من :-

- ١ - سجل النظام العام •
- ٢ - سجل خاص للتسجيلات •
- ٣ - سجل خاص للقيود •

يجب أن يؤشر في سجل النظام العام كل سند يقدم للتسجيل او لتقييد الرهن الرسمي مع ذكر التاريخ والاطراف والاموال التي يشير اليها السند •

المباب الثاني

قيد الرهن الرسمي

- اجراءات القيد ، وتجديد وشطب الرهن الرسمي

مادة ٩٥٢

يقيد الرهن الرسمي في مكتب السجلات العقارية الذي يوجد فيه العقار • والرهن الرسمي يأخذ درجته من تاريخ قيده •

مادة ٩٥٣

للقيام بالقيد - يجب على الطالب أن يقدم السند المنشئ للرهن مصحوبا بمذكرة من نسختين أصليتين مشتملة على البيانات التالية : -

- ١ - الاسم الكامل للمدين والدائن ومقر عملهما •
- ٢ - ذكر الواقعة التي بسببها أنشئ الرهن الرسمي •
- ٣ - مقدار المبلغ الذي من أجله حصل القيد •
- ٤ - الفوائد وكيفيات الوفاء •
- ٥ - مدة القيد •
- ٦ - أو صاف الاموال المثقلة بالرهن الرسمي •

مادة ٩٥٤

بعدم تمام القيد يجب أن ترد الى الدائن احدي المذكرتين الاصيلتين مؤشرة بحصول القيد •

الفصل الثانى

اشهار السجلات العقارية

مادة ٩٥٠

- الاطلاع على السجلات العقارية مسموح لكل من يطلب ذلك .
- وبناء على طلب يجوز استخراج صور من التسجيلات او شهادات تثبت انتفاءها ، على أن تتعلق بعقار معين .

الفصل الثالث

تسجيل التصرفات المتعلقة ببعض المنقولات

مادة ٩٥١

يجب أن تشهر بواسطة تسجيلها في سجلات خاصة ووفقا للاوضاع التى تقررها القوانين الخاصة - التصرفات التى تنشئ او تنقل او تعدل الحقوق المتعلقة على : -

- ١ - البواخر والسفن .
- ٢ - الطائرات .
- ٣ - السيارات .

مادة ٩٤٦

يجب أن تقدم مع الوثيقة التي يطلب تسجيلها مذكرة من نسختين أصليتين مشتملة على البيانات التالية : -

- ١ - الاسماء الكاملة للاطراف ومقر أعمالهم •
- ٢ - ذكر السند الذي يطلب تسجيله وذكر تاريخه •
- ٣ - ذكر الموظف العام الذي حرر السند او السلطة القضائية التي أصدرت الحكم •

مادة ٩٤٧

يجب ان يكون التسجيل في مكتب السجلات العقارية الذي تقع الاموال في دائرة اختصاصه •

مادة ٩٤٨

وتحفظ في هذا المكتب السندات المذكورة في المادة ٩٤٥ • يجب ان يسجل مضمون المذكرة المشار اليها في المادة ٩٤٦ في سجلات خاصة ويجب ان ترد الى من طلب التسجيل - احدى الصورتين الاصيلتين مؤشرة بحصول التسجيل •

مادة ٩٤٩

يجب على الموظف العام الموثق الذي يتسلم او يصدق وثيقة خاضعة للتسجيل ان يعنى بأن يتم التسجيل في مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما من تاريخ الوثيقة •

مادة ٩٤١

التسجيل هو الدليل الوحيد الصحيح للاختصاص بحق من الحقوق المشار اليها في المادتين : ٩٣٨ و ٩٣٩ . واذا تعلقت بهذه الحقوق تصرفات ناقصة مشهورة بالتسجيل ، فانها لا تؤثر في مواجهة الغير ولو كانت قد أبرمت في تاريخ سابق لتاريخ مستندات مسجلة .

مادة ٩٤٢

يكون أثر التسجيلات اللاحقة لتصرف متعلق بنفس الحق على حسب ترتيب حصول التسجيل . ويشترط لفعالية التسجيلات اللاحقة التسلسل المتصل ابتداء من آخرها الى التصرف الاصلى .

مادة ٩٤٣

الطلبات القضائية المتعلقة بالحقوق المذكورة في المواد ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ — يجب ان تكون مسجلة بعناية من يدعيها في القضاء .

مادة ٩٤٤

لا يكون التسجيل الا بناء على حكم او قرار قضائى آخر أو بوثيقة رسمية او بمكتوب خاص مصدق عليه .

مادة ٩٤٥

يجب على من يطلب التسجيل ان يقدم الوثيقة الاصلية او صورة مصدقة منها ، ويكفى لتسجيل الطلبات القضائية صورة تشتمل على الاعلان .

الكتاب الخامس

حماية الحقوق والاشهار

الباب الاول

التسجيل

الفصل الاول

تسجيل التصرفات المتعلقة بال عقارات

مادة ٩٣٨

يجب أن تشهر بواسطة تسجيلها جميع التصرفات التي تنشأ او تنتقل او تعدل حق الملكية او حقا عينيا آخر على عقار .

مادة ٩٣٩

تخضع للتسجيل أيضا التصرفات التالية : —

- ١ — الاحكام او القرارات القضائية لآخرى التي تأمر بانشاء او بنقل او بتعديل حق من الحقوق المذكورة في المادة ٩٣٨ .
- ٢ — عقود الشركة التي يعطى بها الاستعمال على عقارات لمدة غير محددة او لمدة تزيد عن تسع سنوات .
- ٣ — عقود ايجار العقارات التي تزيد مدتها عن تسع سنوات .
- ٤ — المنازعات المتعلقة بالحقوق المذكورة في الارقام السابقة .

مادة ٩٤٠

اكتساب الحقوق العينية على عقارات بسبب الزواج او الارث يخضع للتسجيل مع وجوب مراعاة أحكام قانون الاحوال الشخصية .

الفصل الثانى

صفحة :

٢١٦

آثار حق الاختصاص وانقاصه

الباب الثالث

الرهن الحيازى

الفصل الاول

٢١٧

اركان الرهن الحيازى

الفصل الثانى

آثار رهن الحيازة

الفرع الاول — فيما بين المتعاقدين :

٢١٧

التزامات الرهن

٢١٨

التزامات الدائن المرتهن

٢٢٠

الفرع الثانى — بالنسبة الى الغير

الفصل الثالث

٢٢٠

انقضاء الرهن الحيازى

الفصل الرابع

بعض أنواع الرهن الحيازى

٢٢١

الفرع الاول — الرهن العقارى

٢٢٢

الفرع الثانى — رهن المنقول

٢٢٤

الفرع الثالث — رهن الدين

الباب الرابع

حقوق الامتياز

الفصل الاول

٢٢٦

احكام عامة

الفصل الثانى

أنواع الحقوق الممتازة

الفرع الاول — حقوق الامتياز العامة وحقوق الامتياز الخاصة

٢٢٨

الواقعة على منقول

٢٣٢

الفرع الثانى — حقوق الامتياز الخاصة الواقعة على عقار

٢٣٤

استدراك

صفحة :

١٧٩

الفرع الرابع — الالتصاق

١٨٢

الفرع الخامس — العقد

١٨٣

الفرع السادس — الشفعة

١٨٥

الفرع السابع — الحيازة

الباب الثاني

الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

الفصل الاول

حق الانتفاع وحق الاستعمال وحق السكنى

١٩٤

الفرع الاول — حق الانتفاع

١٩٦

الفرع الثاني — حق الاستعمال وحق السكنى

الفصل الثالث

١٩٧

حق الارتفاق

الكتاب الرابع

الحقوق العينية التبعية

أو

التأمينات

الباب الاول

الرهن الرسمي

الفصل الاول

٢٠١

انشاء الرهن

الفصل الثاني

آثار الرهن

الفرع الاول — أثر الرهن فيما بين المتعاقدين :

٢٠٤

بالنسبة الى الراهن

٢٠٥

بالنسبة الى الدائن المرتهن

٢٠٦

الفرع الثاني — أثر الرهن بالنسبة الى الغير

الفصل الثالث

٢١٣

انقضاء الرهن

الباب الثاني

حق الاختصاص

الفصل الاول

٢١٤

انشاء حق الاختصاص

— ٢٤٠ —

صفحة :

١٥٦

الفصل الخامس

الحراسة

الباب الرابع
عقود التفرر
الفصل الاول

١٥٨

الفصل الثاني

المقامرة والرهان

١٥٨

الباب الخامس
الكفالة
الفصل الاول

عقد التأمين

١٦٠

الفصل الثاني
آثار الكفالة

أركان الكفالة

١٦٢

٥

الفرع الاول — العلاقة ما بين الكفيل والدائن
الفرع الثاني — العلاقة ما بين الكفيل والمدين

القسم الثاني
الحقوق العينية
الكتاب الثالث

الحقوق العينية الاصلية

الباب الاول
حق الملكية

الفصل الاول

حق الملكية بوجه عام

الفرع الاول — نطاقه ووسائل حمايته
الفرع الثاني — القيود التي ترد على حق الملكية
الفرع الثالث — الملكية الشائعة

الفصل الثاني

اسباب كسب الملك

الفرع الاول — الاستيلاء

الفرع الثاني — تصفية التركة

الفرع الاول

الفرع الثاني

— ٢٣٩ —

الفصل السادس الصلح

الفرع الاول — أركان الصلح
الفرع الثاني — آثار الصلح
الفرع الثالث — بطلان الصلح

صفحة :

١٢٥

١٢٦

١٢٦

الباب الثاني العقود الواردة على الانتفاع بالشيء الفصل الاول الإيجار

الفرع الاول — الإيجار بوجه عام
الفرع الثاني — بعض أنواع الإيجار

١٢٧

١٣٩

الفصل الثاني العارية

الفرع الاول — التزامات المغير
الفرع الثاني — التزامات المستعير
الفرع الثالث — انتهاء العارية

١٤٠

١٤١

١٤٣

الباب الثالث العقود الواردة على العمل الفصل الاول المقاولة

الفرع الاول — عقد المقاولة

الفصل الثاني

العمل

١٤٣

الفصل الثالث الوكالة

الفرع الاول — أركان الوكالة
الفرع الثاني — آثار الوكالة
الفرع الثالث — انتهاء الوكالة

١٤٩

١٤٩

١٥١

١٥٣

الفصل الرابع الوديعة

الفرع الاول — التزامات المودع عنده
الفرع الثاني — التزامات المودع

صفحة :	الفصل الخامس	
١٥٦		الحراسة
	الباب الرابع	
	عقود انفراد	
١٥٨	الفصل الاول	
		المقامرة والرهان
١٥٨	الفصل الثاني	
		عقد التأمين
	الباب الخامس	
	الكفالة	
١٦٠	الفصل الاول	
		أركان الكفالة
	الفصل الثاني	
	آثار الكفالة	
١٦٢		الفرع الاول - العلاقة ما بين الكفيل والدائن
١٦٥		الفرع الثاني - العلاقة ما بين الكفيل والمدين
	القسم الثاني	
	الحقوق العينية	
	الكتاب الثالث	
	الحقوق العينية الاصلية	
	الباب الاول	
	حق الملكية	
	الفصل الاول	
	حق الملكية بوجه عام	
١٦٧		الفرع الاول - نطاقه ووسائل حمايته
١٦٨		الفرع الثاني - القيود التي ترد على حق الملكية
١٧٣		الفرع الثالث - الملكية الشائعة
	الفصل الثاني	
	اسباب كسب الملكية	
١٧٧		الفرع الاول - الاستيلاء
١٧٨		الفرع الثاني - الميراث وتصفية التركة
١٧٨		الفرع الثالث - الوصية

**الفصل السادس
الصلح**

صفحة :

١٢٥

١٢٦

١٢٦

الفرع الاول — أركان الصلح
الفرع الثاني — آثار الصلح
الفرع الثالث — بطلان الصلح

**الباب الثاني
العقود الواردة على الانتفاع بالشيء
الفصل الاول
الايجار**

١٢٧

١٣٩

الفرع الاول — الايجار بوجه عام
الفرع الثاني — بعض انواع الايجار

**الفصل الثاني
العارية**

١٤٠

١٤١

١٤٣

الفرع الاول — التزامات المعتبر
الفرع الثاني — التزامات المستعير
الفرع الثالث — انتهاء العارية

**الباب الثالث
العقود الواردة على العمل
الفصل الاول
المقاولة**

١٤٣

١٤٩

الفرع الاول — عقد المقاولة
الفصل الثاني
عقد العمل

**الفصل الثالث
الوكالة**

١٤٩

١٥١

١٥٣

الفرع الاول — أركان الوكالة
الفرع الثاني — آثار الوكالة
الفرع الثالث — انتهاء الوكالة

**الفصل الرابع
الوديعة**

١٥٤

١٥٥

الفرع الاول — التزامات المودع عنده
الفرع الثاني — التزامات المودع

صفحة :

	الباب السادس	
	اثبات الالتزام	
	الفصل الاول	
٩٤		الاثبات بالكتابة
	الفصل الثاني	
٩٧		الاثبات بالبينة
	الفصل الثالث	
٩٩		القرائن
	الفصل الرابع	
١٠٠		الاقرار
	الفصل الخامس	
١٠٠		اليامين
	الكتاب الثاني	
	العقود المسماة	
	الباب الاول	
	العقود التي تقع على الملكية	
	الفصل الاول	
	البيع	
١٠٣		الفرع الاول - البيع بوجه عام
١١٣		الفرع الثاني - بعض انواع البيوع
	الفصل الثاني	
١١٧		المقايضة
	الفصل الثالث	
	الهبة	
١١٨		الفرع الاول - اركان الهبة
١١٩		الفرع الثاني - آثار الهبة
١٢١		الفرع الثالث - الرجوع في الهبة
	الفصل الرابع	
١٢٣		الشركة
	الفصل الخامس	
١٢٣		القرض

الفصل الثانى

تعدد محل الالتزام

صفحة :

٦٦

الفرع الاول - الالتزام التخيىرى

٦٦

الفرع الثانى - الالتزام البدلى

الفصل الثالث

تعدد طرفى الالتزام

٦٧

الفرع الاول - التضامن

٧٢

الفرع الثانى - عدم القابلية للانقسام

الباب الرابع

انتقال الالتزام

الفصل الاول

٧٣

حوالة الحق

الفصل الثانى

٧٥

حوالة الدين

الباب الخامس

انقضاء الالتزام

الفصل الاول

الوفاء

٧٧

الفرع الاول - طرفا الوفاء

٨١

الفرع الثانى - محل الوفاء

الفصل الثانى

انقضاء الالتزام بما يعادل الوفاء

٨٤

الفرع الاول - الوفاء بمقابل

٨٤

الفرع الثانى - التجديد والابانة

٨٧

الفرع الثالث - المقاصة

٨٩

الفرع الرابع - اتحاد الذمة

الفصل الثالث

انقضاء الالتزام دون الوفاء به

٨٩

الفرع الاول - البراء

٨٩

الفرع الثانى - استحالة التنفيذ

٩٠

الفرع الثالث - التقادم المسقط

صفحة :

الفصل الثالث

العمل غير المشروع

- ٣٨ الفرع الاول - المسؤولية عن الاعمال الشخصية
 ٤٠ الفرع الثاني - المسؤولية عن عمل الغير
 ٤٠ الفرع الثالث - المسؤولية الناشئة عن الاشياء

الفصل الرابع

- ٤١ الاثراء بلا سبب
 ٤٢ الفرع الاول - دفع غير المستحق
 ٤٣ الفرع الثاني - الفضالة

الفصل الخامس

- ٤٦ القانون

الباب الثاني

آثار الالتزام

الفصل الاول

- ٤٧ التنفيذ العيني

الفصل الثاني

- ٥٠ التنفيذ بطريق التعويض

الفصل الثالث

ما يكفل حقوق الدائنين من وسائل تنفيذ ووسائل ضمان

- ٥٥ الفرع الاول - وسائل التنفيذ
 ٥٨ الفرع الثاني - احدى وسائل الضمان : الحق في الحبس
 ٥٨ الفرع الثالث - الاعسار

الباب الثالث

الاوصاف المعدلة لآثر الالتزام

الفصل الاول

الشرط والاجل

- ٦٣ الفرع الاول - الشرط
 ٦٤ الفرع الثاني - الاجل

فهرست

باب تمهيدى :
احكام عامة
الفصل الاول
القانون وتطبيقه

صفحة :

١

٢

٢

٣

الفرع الاول - القانون والحق

الفرع الثانى - تطبيق القانون

تنازع القوانين من حيث الزمان

تتنازع القوانين من حيث المكان

الفصل الثانى

الاشخاص

٧

١٠

١٩

الفرع الاول - الشخص الطبيعى

الفرع الثانى - الشخص الاعتبارى

الفصل الثالث

تقسيم الاثياء والاموال

القسم الاول

الالتزامات او الحقوق الشخصية

الكتاب الاول

الالتزامات بوجه عام

الباب الاول

مصادر الالتزام

العقد

٢١

٣٣

٣٦

الفرع الاول - اركان العقد

الفرع الثانى - آثار العقد

الفرع الثالث - انحلال العقد

الفصل الثانى

الارادة المنفردة

٣٧

استدراك

- ١ - تقرأ الفقرة الثانية من المادة ٢٥ على الجبه التالي :
على أن الاشخاص الذين تثبت لهم في وقت واحد بالنسبة الى الصومال الجنسية الصومالية فالقانون الصومالي هو الذى يجب تطبيقه ، وبالنسبة الى دولة اجنبية أو عدة دول اجنبية فقانون تلك الدول هو الواجب تطبيقه .
- ٢ - يضاف في آخر الفقرة الثانية من المادة ١٧٠ ما يلي :
من تسكن معه سواء كان زوجها أو أبيها .
- ٣ - تقرأ المادة ٤٠٥ كما يلي :
الاقترار هو اعتراف الخصم أما القضاء بواقعة قانونية
- ٤ - تقرأ الفقرة الثانية من المادة ٤٢٧ كما يلي :
..... من المادة ٢٢١
- ٥ - تقرأ الفقرة الثالثة من المادة ٤٧٤ كما يلي:
..... مرض الموت / احكام المادة ٧٢٧
- ٦ - عنوان المادة ٥٨٣ هو :

انتهاء العارية

- ٧ - تقرأ المادة ٦٠٣ كما يلي :
- ٨ - يضاف في آخر المادة ٦٥٠ ما يلي :
وكذلك ما هو منصوص عليه في المادة ٦٤٦
- ٩ - عنوان المادة ٦٨١ هو :

نطاقه ووسائل حمايته

- ١٠ - يضاف في آخر الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٢ ما يلي :
مالم يكن هناك نص قانونى خاص .
- ١٠ - مكرر : يكتب رقم المادة ٧٠٨ في صفحة ١٧٤ بعد السطر الخامس عشر ، كما تقرأ المادة ٧٠٨ الموجوده في نفس الصفحة على انها المادة ٧٠٩ وتمحى المادة ٧٠٩ المكررة في صفحة ١٧٥ .
- ١١ - يضاف في آخر الفقرة الثانية من المادة ٧٢١ ما يلي :
مالم يكن هناك نص قانونى خاص .
- ١٢ - تقرأ المادة ٧٣٧ كما يلي :
تسرى احكام المادة ٧٨٩ في اداء التعويض
- ١٣ - تقرأ المادة ٧٩٤ كما يلي :
..... مع مراعاة احكام الفقرة الثانية من المادة ٨٠٠
- ١٤ - تقرأ الفقرة الثانية من المادة ٨٩١ كما يلي :
وتسرى على الرهن الحيازي احكام المادتين ٨٣٩ الى ٨٤٠ المتعلقة بهلاك اشياء المرهون

- بقدر ما يكون زائدا بسبب هذه الاعمال في قيمة العقار وقت بيعه
- ٢ — ويجب أن يقيد هذا الامتياز ، وتكون مرتبته من وقت القيد •

مادة ٩٣٧

للشركاء الذين اقتسموا عقارا ، حق امتياز عليه تأميننا لما تخوله
القسمة من حق في رجوع كل منهم على الاخرين بما في ذلك حق المطالبة
بمعدل القسمة • ويجب أن يقيد هذا الامتياز وتكون مرتبته من وقت
القيد •

٢ — ويكون هذا الامتياز تاليا في المرتبة لما تقدم ذكره من حقوق الامتياز الواقعة على منقول ، الا أنه يسرى في حق المؤجر وصاحب الفندق اذا ثبت أنهما كانا يعلمان به وقت وضع المبيع في العين المؤجرة أو الفندق •

مادة ٩٣٤

١ — للشركاء الذين اقتسموا منقولا ، حق امتياز عليه تأميننا لحق كل منهم في الرجوع على الاخرين بسبب القسمة ، وفي استيفاء ماتقرر لهم فيها من معدل •

٢ — وتكون لامتياز المتقاسم نفس المرتبة التي لامتياز البائع فاذا تراحم الحقاق قدم الاسبق في التاريخ •

٢ — حقوق الامتياز الخاصة

الواقعة على عقار

مادة ٩٣٥

١ — ما يستحق لبائع العقار من الثمن وملحقاته ، يكون له امتياز على العقار المبيع •

٢ — ويجب أن يقيد الامتياز ولو كان البيع مسجلا ، وتكون مرتبته من وقت القيد •

مادة ٩٣٦

١ — المبالغ المستحقة للمقاولين والمهندسين المعماريين الذين عهد اليهم في تشييد ابنية أو منشآت أخرى أو في اعادة تشييدها أو في ترميمها أو في صيانتها ، يكون لها امتياز على هذه المنشآت ، ولكن

في الميعاد القانوني • ومع ذلك اذا بيعت هذه الاموال الى مشتر حسن النية في سوق عام، أو في مزاد علني أو ممن يتجر في مثلها ، وجب على المؤجر أن يرد الثمن الى هذا المشتري •

مادة ٩٣٢

١ - المبالغ المستحقة لصاحب الفندق في ذمة النزيل عن اجرة الاقامة والمؤونة وما صرف لحسابه يكون لها امتياز على الامتعة التي أحضرها النزيل في الفندق أو ملحقاته •

٢ - ويقع الامتياز على الامتعة ولو كانت غير مملوكة للنزيل اذا احب الفندق كان يعلم وقت ادخالها عنده بحق الغير عليها •
• أه ضائعة •

الم

- ٢٢٩ -

مادة ٩٢٨

١ - المبالغ التي صرفت في حفظ المنقول وفيما يلزم له من ترميم ، يكون لها امتياز عليه كله •

٢ - وتستوفي هذه المبالغ من ثمن هذا المنقول المثلث بحق الامتياز بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانة العامة مباشرة •
• أما فيما بينهما فيقدم بعضها على بعض بحسب الترتيب العكسي لتواريخ صرفها •

مادة ٩٢٩

١ - يكون للحقوق الاثنية امتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار :
(أ) المبالغ المستحقة للخدم والعمال
ورواتبهم من أموالهم

٢ — ويكون هذا الامتياز تاليا في المرتبة لما تقدم ذكره من حقوق الامتياز الواقعة على منقول ، الا أنه يسرى في حق المؤجر وصاحب الفندق اذا ثبت أنهما كانا يعلمان به وقت وضع المبيع في العين المؤجرة أو الفندق •

مادة ٩٣٤

١ — للشركاء الذين اقتسموا منقولا ، حق امتياز عليه تأميننا لحق كل منهم في الرجوع على الاخرين بسبب القسمة ، وفي استيفاء ماتقرر لهم فيها من معدل •

٢ — وتكون لامتياز المتقاسم نفس المرتبة التي لامتياز البائع فاذا تراحم الحقائق قدم الاسبغ في التاريخ •

٢ — حقوق الامتياز الخاصة

الواقعة على عقار

مادة ٩٣٥

١ — ما يستحق لبائع العقار من الثمن وملحقاته ، يكون له امتياز على العقار المبيع •

٢ — ويجب أن يقيد الامتياز ولو كان البيع مسجلا ، وتكون مرتبته من وقت القيد •

مادة ٩٣٦

١ — المبالغ المستحقة للمقاولين والمهندسين المعماريين الذين عهد اليهم في تشييد ابنية أو منشآت أخرى أو في اعادة تشييدها أو في ترميمها أو في صيانتها ، يكون لها امتياز على هذه المنشآت ، ولكن

في الميعاد القانوني • ومع ذلك اذا بيعت هذه الاموال الى مشتر حسن النية في سوق عام أو في مزاد علني أو ممن يتجر في مثلها ، وجب على المؤجر أن يرد الثمن الى هذا المشتري •

مادة ٩٣٢

١ - المبالغ المستحقة لصاحب الفندق في ذمة النزيل عن اجرة الاقامة والمؤونة وما صرف لحسابه يكون لها امتياز على الامتعة التي احضرها النزيل في الفندق أو ملحقاته •

٢ - ويقع الامتياز على الامتعة ولو كانت غير مملوكة للنزيل اذا لم يثبت أن صاحب الفندق كان يعلم وقت ادخالها عنده بحق الغير عليها بشرط الاتكون تلك الامتعة مسروقة أو ضائعة •

ولصاحب الفندق أن يعارض في نقل الامتعة من فندقه مادام لم يستوف حقه كاملا • فاذا نقلت الامتعة رغم معارضته أو دون علمه ، فان حق الامتياز يبقى قائما عليها دون اخلال بالحقوق التي كسبها الغير بحسن نية •

٣ - ولا امتياز صاحب الفندق نفس المرتبة التي لامتياز المؤجرة ، فاذا تراحم الحقان قدم الاسبغ في التاريخ ، مالم يكن غير نافذ بالنسبة الى الاخر •

مادة ٩٣٣

١ - مالم يستحق لبائع المنقول من الثمن وملحقاته، يكون له امتياز على الشيء المبيع ويبقى الامتياز قائما مادام المبيع محتفظا بذاتيته • وهذا دون اخلال بالحقوق التي كسبها الغير بحسن نية ، مع مراعات الاحكام الخاصة بالمواد التجارية •

٢ - وتستوفى هذه المبالغ من ثمن المحصول مباشرة بعد الحقوق المتقدمة الذكر .

٣ - وكذلك يكون للمبالغ المستحقة في مقابل آلات الزراعة حق امتياز في نفس المرتبة على هذه الآلات .

مادة ٩٣١

١ - أجرة المباني والاراضى الزراعية لسنتين أو لمدة الايجار أن قلت عن ذلك ، وكل حق آخر للمؤجر بمقتضى عقد الايجار ، يكون لها جميعا امتياز على ما يكون موجودا بالعين المؤجر ومملوكا للمستأجر من منقول قابل الحجز ومن محصول زراعى .

٢ - ويثبت الامتياز ولو كانت المنقولات مملوكة لزوجبة المستأجر أو كانت مملوكة للغير ولم يثبت أن المؤجر كان يعلم وقت وضعها فى العين المؤجرة بوجود حق للغير عليها ، وذلك دون اخلال بالاحكام المتعلقة بالمنقولات المسروقة أو الضائعة .

٣ - ويقع الامتياز أيضا على المنقولات والمحصولات المملوكة للمستأجر من الباطن اذا كان المؤجر قد اشترط صراحة عدم الايجار من الباطن . فاذا لم يشترط ذلك فلا يثبت الامتياز الا للمبالغ التى تكون مستحقة للمستأجرة الاصلى فى ذمة المستأجر من الباطن فى الوقت الذى ينذر فيه المؤجر .

٤ - وتستوفى هذه المبالغ الممتازة من ثمن الاموال المثقلة بالامتياز بعد الحقوق المتقدمة الذكر الا ماكان من هذه الحقوق غير نافذ فى حق المؤجر باعتباره حائزا حسن النية .

٥ - واذا نقلت الاموال المثقلة بالامتياز من العين المؤجرة على الرغم من معارضة المؤجر أو على غير علم منه ولم يبق فى العين أموال كافية لضمان الحقوق الممتازة ، بقى الامتياز قائما ولو أضر بحق الغير .

— ٢٢٩ —

مادة ٩٢٨

١ — المبالغ التي صرفت في حفظ المنقول وفيما يلزم له من ترميم ،
يكون لها امتياز عليه كله .

٢ — وتستوفي هذه المبالغ من ثمن هذا المنقول المثقل بحق الامتياز
بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانة العامة مباشرة .
• أما فيما بينهما فيقدم بعضها على بعض بحسب الترتيب العكسي لتواريخ
صرفها .

مادة ٩٢٩

١ — يكون للحقوق الاتية امتياز على جميع أموال المدين من
منقول وعقار :

(أ) المبالغ المستحقة للخدم والعمال وكل أجير آخر ، من أجرهم
ورواتبهم من أى نوع كان عن السنة الأشهر الاخيرة .
(ب) المبالغ المستحقة عما تم توريده للمدين ولن يعوله من مأكـل
وملبس في السنة الأشهر الاخيرة .

(ج) النفقة المستحقة في ذمة المدين لاقاربه عن السنة الأشهر الاخيرة

٢ — وتستوفي هذه المبالغ مباشرة بعد المصروفات القضائية والمبالغ
المستحقة للخزانة العامة ومصروفات الحفظ والترميم ، أما فيما بينها
فتستوفي بنسبة كل منها .

مادة ٩٣٠

١ — المبالغ المنصرفة في البذر والسماد وغيره من مواد التخصيب
والمواد المقاومة للحشرات والمبالغ المنصرفة في أعمال الزراعة والحصاد
يكون لها امتياز على المحصول الذي صرفت في انتاجه وتكون لها جميعا
مرتبة واحدة .

— ٢٢٨ —

الفصل الثانى

أنواع الحقوق الممتازة

مادة ٩٢٥

الحقوق المبينة فى المواد الاتية تكون ممتازة الى جانب حقوق الامتياز المقررة بنصوص خاصة •

١ — حقوق الامتياز العامة

وحقوق الامتياز الخاصة الواقعة على منقول

مادة ٩٢٦

- ١ — المصروفات القضائية التى أنفقت لمصلحة جميع الدائنين فى حفظ أموال المدين وبيعها ، لها امتياز على ثمن هذه الاموال •
- ٢ — وتستوفى هذه المصروفات قبل أى حق ولو كان ممتازا أو مضمونا برهن رسمى بما فى ذلك حقوق الدائنين الذين أنفقت المصروفات فى مصلتهم • وتتقدم المصروفات التى أنفقت فى بيع الاموال على تلك التى أنفقت فى اجراءات التوزيع •

مادة ٩٢٧

- ١ — المبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أى نوع كان ، يكون لها امتياز بالشروط المقررة فى القوانين والوامر الصادرة فى هذا الشأن •
- ٢ — ويستوفى هذه المبالغ من ثمن الاموال المثقلة بهذا الامتياز فى أية يد كانت قبل أى حق آخر ، ولو كان ممتازا أو مضمونا برهن رسمى •

٣ — وإذا خشي الدائن لأسباب معقولة ، تبديد المنقول المثقل بحق امتياز لمصلحته ، جاز له أن يطلب وضعه تحت الحراسة •

مادة ٩٢٢

١ — تسرى على حقوق الامتياز الواقعة على عقار ، أحكام الرهن الرسمي بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع طبيعته هذه الحقوق • وتسرى بنوع خاص أحكام التطهير والقيود وما يترتب على القيد من آثار وما يتصل به من تجديد ومحو •

٢ — ومع ذلك فإن حقوق الامتياز العامة ولو كان محلها عقارا لا يجب فيها الشهر ولا يثبت فيها حق التتبع ، ولا حاجة للشهر أيضا في حقوق الامتياز العقارية الضامنة لمبالغ المستحقة للخرانة العامة • وهذه الحقوق الممتازة جميعا تكون أسبق في المرتبة على أى حق امتياز عقارى آخر أو أى حق رهن رسمي مهما كان تاريخ قيده • أما فيما بينهما ، فالامتياز الضامن للمبالغ المستحقة للخرانة يتقدم على حقوق الامتياز العامة •

مادة ٩٢٣

يسرى على الامتياز ما يسرى على الرهن الرسمي من أحكام متعلقة بهلاك الشيء أو تلفه •

مادة ٩٢٤

ينقضى حق الامتياز بنفس الطرق التي ينقضى بها حق الرهن الرسمي وحق رهن الحيازة ووفقا لأحكام انقضاء هذين الحقين ، مالم يوجد نص خاص يقضى بغير ذلك •

— ٢٢٦ —

الباب الرابع
حقوق الامتياز
الافصل الاول :
احكام عامة

مادة ٩١٨

- ١ — الامتياز أو لوية يقررها القانون لحق معين مراعاة منه لصفته
- ٢ — ولا يكون للحق امتياز الا بمقتضى نص فى القانون *

مادة ٩١٩

- ١ — مرتبة الامتياز يحددها القانون ، فاذا لم ينص صراحة فى حق ممتاز على مرتبة امتيازه ، كان هذا الحق متأخرا فى المرتبة عن كل امتياز ورد فى هذا الباب *
- ٢ — واذا كانت الحقوق الممتازة فى مرتبة واحدة ، فانها تستوفى بنسبة قيمة كل منها مالم يوجد نص يقضى بغير ذلك *

مادة ٩٢٠

- * ترد حقوق الامتياز العامة على جميع أموال المدين من منقول وعقار.
- * أما حقوق الامتياز الخاصة فتكون مقصورة على منقول أو عقار معين.

مادة ٩٢١

- ١ — لا يحتج بحق الامتياز على من حاز المنقول بحسن نية *
- ٢ — ويعتبر حائزا فى حكم هذه المادة مؤجر العقار بالنسبة الى المنقولات الموجودة فى العين المؤجرة ، وصاحب الفندق بالنسبة الى الامتعة التى يودعها النزلاء فى فندقه *

مادة ٩١٥

يجوز للمدين في الدين المرهون أن يتمسك قبل الدائن المرتهن بأوجه الدفع المتعلقة بصحة الحق المضمون بالرهن ، وكذلك بأوجه الدفع التي تكون له هو قبل دائنه الاصلى ، كل ذلك بالقدر الذى يجوز فيه للمدين في حالة الحوالة أن يتمسك بهذه الدفع قبل المحال اليه .

مادة ٩١٦

١ — اذا حل الدائن المرهون قبل حلول الدين المضمون بالرهن ، فلا يجوز للمدين أن يوفى الدين الا للمرتهن والراهن معا ، ولكل من هذين أن يطلب الى المدين ايداع ما يؤديه ، وينتقل حق الرهن الى ماتم ايداعه .

٢ — وعلى المرتهن والراهن أن يتعاونوا على استغلال ما آداه المدين وأن يكون ذلك على أنفع الوجوه للمرهن دون أن يكون فيه ضرر للدائن المرتهن ، مع المبادرة الى أنشاء رهن جديد لمصلحة هذه الدائن .

مادة ٩١٧

اذا أصبح كل من المدين المرهون والدين المضمون بالرهن مستحق الاداء ، جاز للدائن المرتهن اذا لم يستوف حقه ، أن يقبض من الدين المرهون مايكون مستحقا له أو أن يطلب بيع هذا الدين أو تملكه وفقا للمادة ٩١٠ الفقرة الثانية .

٣ - رهن الدين

مادة ٩١٢

- ١ - لا يكون رهن الدين نافذا في حق المدين الا باعلان هذا الرهن اليه او بقبوله له وفقا للمادة ٣٠٢ .
- ٢ - ولا يكون نافذا في حق الغير الا بحياسة المرتهن لسند الدين المرهون ، وتحسب للرهن مرتبته من التاريخ الثابت للاعلان أو القبول .
- ٣ - اذا كان الدين غير قابل للحوالة أو الحجز فلا يجوز رهنه .

مادة ٩١٣

السندات الاسمية والسندات الاذنية يتم رهنها بالطريقة الخاصة التي رسمها القانون لحوالة هذه السندات على أن يذكر أن الحوالة قد تمت على سبيل الرهن ، ويتم الرهن دون حاجة الى اعلان .

مادة ٩١٤

- ١ - للدائن المرتهن أن يستولى على الفوائد المستحقة عن الدين المرهون والتي تحل بعد الرهن وكذلك له أن يستولى على كل الاستحقاقات الدورية التي لهذا الدين على أن يخضم ما يستولى عليه من المصروفات ثم من الفوائد ثم من أصل الدين المضمون بالرهن ، كل هذا مالم يتفق على غيره .
- ٢ - ويلتزم الدائن المرتهن بالمحافظة على الدين المرهون ، فاذا كان له أن يقتضى شيئا من هذا الدين دون تدخل من الراهن ، كان عليه ان يقتضيه في الزمان والمكان المعينين للاستفتاء وان يبادر باخطار الراهن بذلك .

مادة ٩٠٨

١ — اذا كان الشيء المرهون مهددا بالهلاك او التلف أو نقص القيمة بحيث يخشى أن يصبح غير كاف لضمان حق الدائن ولم يطلب الراهن رده اليه مقابل شيء آخر يقدم بدله ، جاز المدائن أو للراهن أن يطلب من القاضى الترخيص له في بيعه بالمزاد العلنى أو بسعره في البورصة أو السوق •

٢ — ويفصل القاضى في أمر ايداع الثمن عند الترخيص في البيع، وينتقل حق الدائن في هذه الحالة من الشيء الى ثمنه •

مادة ٩٠٩

يجوز للراهن اذا عرضت فرصة لبيع الشيء المرهون وكان البيع صفقة رابحة ، أن يطلب من القاضى الترخيص في بيع هذا الشيء ، ولو كان ذلك قبل حلول أجل الدين ، ويحدد القاضى عند الترخيص شروط البيع ويفصل في أمر ايداع الثمن •

مادة ٩١٠

١ — يجوز للدائن المرتهن اذا لم يستوف حقه أن يطلب من القاضى الترخيص له في بيع الشيء المرهون بالمزاد العلنى أو بسعره في البورصة أو السوق •

٢ — ويجوز له أيضا من القاضى أن يأمر بتمليكه الشيء وفاء للدين على أن يحسب عليه بقيمة بحسب تقدير الخبراء •

مادة ٩١١

تسرى الاحكام المتقدمة بالقدر الذى لا تتعارض فيه مع أحكام القوانين التجارية والاحكام الخاصة ببيوت التسليف المرخص لها فى الرهن وأحكام القوانين واللوائح المتعلقة بأحوال خاصة فى رهن المنقول

— ٢٢٢ —

مادة ٩٠٥

١ — على الدائن المرتهن لعقار أن يتعهد العقار بالصيانة وأن يقوم بالنفقات اللازمة لحفظه ، وأن يدفع ما يستحق سنويا على العقار من ضرائب وتكاليف ، على أن يستنزل من الثمار التي يحصلها قيمة ما انفق أو يستوفي هذه القيمة من ثمن العقار في المرتبة التي يخولها له القانون .

٢ — ويجوز للدائن أن يتحلل من هذه الالتزامات اذا هو تخلص عن حق الرهن .

٢ — رهن المنقول

مادة ٩٠٦

يشترط لنفاذ رهن المنقول في حق الغير الى جانب انتقال الحيازة أن يدون العقد في ورقة ثابتة التاريخ يبين فيها المبلغ المضمون بالرهن والعين المرهونة بيانا كافيا .

وهذا التاريخ الثابت يحدد مرتبة الدائن المرتهن .

مادة ٩٠٧

١ — الاحكام المتعلقة بالاثار التي تترتب على حيازة المنقولات المادية والسندات التي لحاملها تسرى على رهن المنقول .

٢ — وبوجه خاص يكون للمرتهن اذا كان حسن النية أن يتمسك بحقه في الرهن ولو كان الراهن لايمك التصرف في الشيء المرهون . كما يجوز من جهة أخرى لكل حائر حسن النية أن يتمسك بالحق الذي كسبه على الشيء المرهون ولو كان ذلك لاحقا لتاريخ الرهن .

مادة ٩٠٢

ينقضى أيضا حق الرهن الحيازي بأحد الاسباب الاتية : —

- (ا) اذا نزل الدائن المرتهن عن هذا الحق وكان ذا أهلية في ابراء ذمة المدين من الدين . ضمنا ويجوز أن يستفاد التنازل من تخلى الدائن باختياره عن الشيء المرهون أو من موافقته على التصرف فيه دون تحفظ ، على أنه اذا كان الرهن مثقلا بحق تقرر لمصلحة الغير فان تنازل الدائن لا ينفذ في حق هذا الغير الا اذا أقره .
- (ب) اذا اجتمع حق الرهن الحيازي مع حق الملكية في يد شخص واحد .
- (ج) اذا هلك الشيء أو انقضى الحق المرهون .

الفصل الرابع

بعض أنواع الرهن الحيازي

١ — الرهن العقارى

مادة ٩٠٣

يشترط لنفاذ الرهن العقارى في حق الغير الى جانب انتقال الحيازة أن يقيد عند الرهن وتسرى على هذا القيد الاحكام الخاصة بقيد الرهن الرسمى .

مادة ٩٠٤

يجوز للدائن المرتهن لعقار أن يؤجر العقار الى الراهن دون أن يمنع ذلك من نفاذ الرهن في حق الغير . فاذا اتفق على الايجار في عقد الرهن وجب ذكر ذلك في القيد ذاته . أما اذا اتفق عليه بعد الرهن وجب أن يؤشربه في هامش القيد ، الا أن هذا التأشير ضروريا اذا جدد الايجار تجديدا ضمنيا .

— ٢٢٠ —

٢ — بالنسبة الى الغير

مادة ٨٩٨

- ١ — يجب لنفاذ الرهن في حق الغير أن يكون الشيء في يد الدائن أو الاجنبي الذي ارتضاه المتعاقدان .
- ٢ — ويجوز أن يكون الشيء المرهون ضامنا لعدة ديون .

مادة ٨٩٩

- ١ — يخول الرهن الدائن المرتهن الحق في حبس الشيء المرهون عن الناس كافة ، دون اخلال بما للغير من حقوق تم حفظها وفقا للقانون .
- ٢ — واذا خرج الشيء من يد الراهن دون ارادته أو دون علمه ، كان له الحق في استرداد حيازته من الغير وفقا لاحكام الحيازة .

مادة ٩٠٠

- لا يقتصر الرهن الحيازي على ضمان أصل الحق وإنما يضمن أيضا وفي نفس المرتبة ما يأتي : —
- (أ) المصروفات الضرورية التي أنفقت للمحافظة على الشيء .
 - (ب) التعويضات عن الاضرار الناشئة عن عيوب الشيء .
 - (ج) مصروفات العقد الذي أنشأ الدين ومصروفات عقد الرهن الحيازي وقيده عند الاقتضاء .
 - (د) المصروفات التي اقتضاها تنفيذ الرهن الحيازي .
 - (هـ) جميع الفوائد المستحقة مع مراعاة ما جاء في المادة ٢٢٧

الفصل الثالث

انقضاء الرهن الحيازي

مادة ٩٠١

ينقضى حق الرهن الحيازي بانقضاء الدين المضمون ويعود معه اذا زال السبب الذي انقضى به الدين ، دون اخلال بالحقوق التي يكون الغير حسن النية قد كسبها قانونا في الفترة ما بين انقضاء الحق وعودته .

— ٢١٩ —

مادة ٨٩٤

١ - إذا كان الشيء المرهون ينتج ثمارا أو إيرادا واتفق الطرفان على أن يجعل ذلك كله أو بعضه في مقابل الفوائد ، كان هذا الاتفاق نافذا في حدود أقصى ما يسمح به القاتنون من الفوائد الاتفاقية .

٢ - فإذا لم يتفق الطرفان على أن تجعل الثمار في مقابل الفوائد وسكتنا مع ذلك عن تحديد سعر الفائدة ، حسب الفائدة على أساس السعر القانوني دون أن تجاوز قيمة الثمار . فإذا لم يعينا ميعادا لحلول الدين المضمون ، فلا يجوز للدائن أن يطالب باستيفاء حقه الا من طريق استنزاله من قيمة الثمار ، دون اخلال بحق المدين في الوفاء بالدين في أى وقت أراد .

مادة ٨٩٥

١ - يتولى الدائن المرتهن ادارة الشيء المرهون ، وعليه ان يبذل في ذلك من العناية ما يبذله الرجل المعتاد ، وليس له أن يغير من طريقة استغلال الشيء المرهون الا برضاء الراهن ، ويجب عليه أن يبادر باخطار الراهن عن كل أمر يقتضى تدخله .

٢ - فإذا أساء الدائن استعمال هذا الحق أو أدار الشيء ادارة سيئة أو ارتكب في ذلك اهمالا جسيما ، كان للراهن الحق في أن يطلب وضع الشيء تحت الحراسة أو أن يسترده مقابل دفع ما عليه . وفي الحالة الاخيرة اذا كان المبلغ المضمون بالرهن لا تسرى عليه فائدة ولم يكن قد حل أجله ، فلا يكون للدائن الا ما يبقى من هذا المبلغ بعد خصم قيمة الفائدة منه بسعرها القانوني عن المدة ما بين يوم الوفاء ويوم حلول الدين .

مادة ٨٩٦

يرد الدائن الشيء المرهون الى الراهن بعد ان يستوفى كامل حقه ، وما يتصل بالحق من ملحقات ومصرفات وتعويضات .

مادة ٨٩٧

يسرى على رهن الحيازة احكام المادة ٨٤١ المتعلقة بمسئولية الراهن غير المدين واحكام لمادة ٨٤٣ المتعلقة بشرط التملك عند عدم الوفاء وشروط البيع دون اجراءات .

مادة ٨٨٩

إذا رجع المرهون الى حيازة الراهن انقضى الرهن الا اذا اثبتت الدائن المرتهن ان الرجوع كان بسبب لا يقصد به انقضاء الرهن . كل هذا دون اخلال بحقوق الغير .

مادة ٨٩٠

يضمن الراهن سلامة الرهن ونفاذه ، وليس له أن يأتي عملا ينقص من قيمة الشيء المرهون أو يحول دون استعمال الدائن لحقوقه المستمدة من العقد ، وللدائن المرتهن في حالة الاستعجال أن يتخذ على نفقة الراهن كل الوسائل التي تلزم للمحافظة على الشيء المرهون .

مادة ٨٩١

- ١ — يضمن الراهن هلاك الشيء المرهون أو تلفه اذا كان الهلاك أو التلف راجعا لخطئه أو ناشئا عن قوة قاهرة .
- ٢ — وتسرى على الرهن الحيازي أحكام المادتين ٨٤٧ و ٨٤٨ المتعلقة بهلاك الشيء المرهون رهنا رسميا أو تلفه ، وبانتقال حق الدائن من الشيء المرهون الى ما حل محله من حقوق .

التزامات الدائن المرتهن :

مادة ٨٩٢

اذا تسلم الدائن المرتهن الشيء المرهون فعليه أن يبذل في حفظه وصيانته من العناية ما يبذله الشخص المعتاد ، وهو مسئول عن هلاك الشيء أو تلفه ما لم يثبت أن ذلك يرجع لسبب أجنبي لا يد له فيه .

مادة ٨٩٣

- ١ — ليس للدائن أن ينتفع بالشيء المرهون دون مقابل .
- ٢ — وعليه أن يستثمره استثمارا كاملا ما لم يتفق على غير ذلك .
- ٣ — وما حصل عليه الدائن من صافي الربح وما استفاده من استعمال الشيء يخضم من المبلغ المضمون بالرهن ولو لم يكن قد حل أجله ، على أن يكون الخضم أولا من قيمة ما أنفقته في المحافظة على الشيء وفي الاصلاحات وفي الاصلاحات ثم من المصروفات والفوائد ثم من أصل الدين .

الباب الثالث

الرهن الحيازي

الفصل الاول :

اركان الرهن الحيازي

مادة ٨٨٥

الرهن الحيازي عقد به يلتزم شخص ، ضمانا لدين عليه أو على غيره ، أن يسلم الى الدائن أو الى أجنبى يعينه المتعاقدان ، شيأ يرتب عليه للدائن حقا عينيا يخوله حبس الشيء لحين استيفاء الدين ، وأن يتقدم الدائنين العاديين والدائنين التاليين له في المرتبة في اقتضاء حقه من ثمن هذا الشيء في أى يد يكون .

مادة ٨٨٦

لا يكون محلا للرهن الحيازي الا ما يمكن بيعه استقلالا بالمزاد العلنى من منقول وعقار .

مادة ٨٨٧

تسرى على الرهن الحيازي أحكام المادة ٨٢٤ والمواد ٨٣١ و ٨٣٣ المتعلقة بالرهن الرسمى .

الفصل الثانى

آثار رهن الحيازة

١ — فيما بين المتعاقدين :

التزامات الراهن :

مادة ٨٨٨

١ — على الراهن تسليم الشيء المرهون الى الدائن أو الى الشخص الذى عينه المتعاقدان لتسلمه .

٢ — ويسرى على الالتزام بتسليم الشيء المرهون أحكام الالتزام بتسليم الشيء المبيع .

الحكم أو على الشهادة المرفقة بالطلب المقدم لاخذ الاختصاص ، وان يخطر قلم كتاب المحكمة الصادر منها الحكم للتأثير بذلك على كل صورة أو شهادة أخرى يسلمها للدائن .

مادة ٨٨٢

- ١ — يجوز الطعن في الاوامر الصادرة على عريضة بطلب الاختصاص بالطرق المقررة في قانون المرافعات المعمول به .
- ٢ — ويجب أن يؤثر على هامش القيد بكل حكم صادر في الطعن .

فصل الثانى

آثار حق الاختصاص وانقاصه

مادة ٨٨٣

- ١ — يجوز لكل ذى مصلحة أن يطلب انقاص الاختصاص الى الحد المناسب ، اذا كانت الاعيان التى رتب عليها هذا الحق تزيد قيمتها على ما يكفى لضمان الدين .
- ٢ — ويكون انقاص الاختصاص اما بقصره على جزء من العقار أو العقارات التى رتب عليها أو بنقله الى عقار آخر تكون قيمته كافية لضمان الدين .
- ٣ — والمصروفات اللازمة لاجراء الانقاص ولو تم بموافقة الدائن تكون على من طلب الانقاص .

مادة ٨٨٤

يكون للدائن الذى حصل على حق الاختصاص ما يسرى على الرهن الرسمى من أحكام وبخاصة ما يتعلق بالقيد وتحديده ومحوه وعدم تجزئة الحق واثره وانتقائه ، وذلك كله مع عدم الاخلال بما ورد من أحكام خاصة .

مادة ٨٧٨

لا يجوز أخذ حق الاختصاص الاعلى عقار أو عقارات معينة مملوكة للمدين وقت قيد هذا الحق وجائز بيعها بالمزاد العلنى .

مادة ٨٧٩

١ - على الدائن الذى يريد أخذ اختصاص على عقارات مدنية أن يقدم عريضة بذلك الى رئيس محكمة المقاطعة التى تقع فى دائرتها العقارات التى يريد الاختصاص بها .

٢ - وهذه العريضة يجب أن تكون مصحوبة بصورة رسمية من الحكم أو بشهادة من قلم الكتاب مدون فيها منطوق الحكم ، وأن تشتمل على البيانات الآتية : -

(أ) اسم الدائن ولقبه وصناعته وموطنه الاصلى والموطن المختار الذى يعينه فى البلدة التى فيها مقر المحكمة .

(ب) اسم المدين ولقبه وصناعته وموطنه .

(ج) تاريخ الحكم وبيان المحكمة التى أصدرته .

(د) مقدار الدين ، فاذا كان الدين المذكور فى الحكم غير محدد المقدار ، تولى رئيس المحكمة تقديره مؤقتا وعين المبلغ الذى يؤخذ به حق الاختصاص .

(هـ) تعيين العقارات تعيينا دقيقا وبيان موقعها مع تقديم الاوراق الدالة على قيمتها .

مادة ٨٨٠

١ - يدون رئيس المحكمة فى ذيل العريضة أمره بالاختصاص .

٢ - وانما يجب عليه عند الترخيص به أن يراعى مقدار الدين وقيمة العقارات المبينة بالعريضة بوجه التقريب ، وعند الاقتضاء يجعل الاختصاص مقصورا على بعض هذه العقارات أو على واحد منها فقط أو على جزء من أحدها اذا رأى أن ذلك كاف لتأمين دفع أصل الدين والفوائد والمصروفات المستحقة للدائنين .

مادة ٨٨١

على قلم الكتاب اعلان المدين بالامر الصادر بالاختصاص فى نفس اليوم الذى يصدر فيه هذا الامر ، وعليه أيضا أن يؤشر بهذا الامر على صورة

مادة ٨٧٤

إذا بيع العقار المرهون بيعا جبريا بالمزاد العلني سواء كان ذلك في مواجهة مالك العقار أو الحائز أو الحارس لذي سلم اليه العقار عند التخلية ، فان حقوق الرهن على هذا العقار تنقضى بإيداع الثمن الذي رسا به المزاد ، أو بدفعه على الدائنين المتقدين الذين تسمح مرتبتهم باستيفاء حقوقهم من هذا لثمن .

لباب الثاني

حق الاختصاص

الفصل الاول :

انشاء حق الاختصاص

مادة ٨٧٥

- ١ — يجوز لكل دائن بيده حكم واجب التنفيذ صادر في موضوع الدعوى يلزم المدين بشيء معين أن يحصل على حق اختصاص بعقارات مدينة لاصل الدين والفوائد والمصروفات .
- ٢ — ولا يجوز للدائن بعد موت المدين أخذ اختصاص على عقار في الشركة .

مادة ٨٧٦

لا يجوز الحصول على حق اختصاص بناء على حكم صادر من محكمة اجنبية ، أو على قرار صادر من محكمين الا اذا أصبح الحكم أو القرار واجب التنفيذ .

مادة ٨٧٧

يجوز الحصول على حق اختصاص بناء على حكم يثبت صلحا أو اتفاقا تم بين الخصوم . ولكن لا يجوز الحصول على حق اختصاص بناء على حكم صادر بصحة التوقيع .

مادة ٨٦٩

على الحائز أن يرد ثمار العقار من وقت انذاره بالدفع أو التخلية ، فإذا تركت الإجراءات مدة ثلاث سنوات ، فلا يرد الثمار الا من وقت أن يوجه اليه انذار جديد .

مادة ٨٧٠

١ — يرجع الحائز بدعوى الضمان على المالك السابق في الحدود التي يرجع بها الخلف على من تلاقى منه الملكية معاوضة أو تبرعا .

٢ — ويرجع الحائز أيضا على المدين بما دفعه زيادة على ما هو مستحق في ذمته بمقتضى سند ملكيته أيا كان السبب في دفع هذه الزيادة ، ويحل محل الدائنين اللذين وفاهم حقوقهم ، وبوجه خاص يحل محلهم فيما لهم من تأمينات قدمها المدين دون التأمينات التي قدمها شخص آخر غير المدين .

مادة ٨٧١

الحائز مسئول شخصيا قبل الدائنين عما يصيب العقار من تلف بخطئه .

الفصل الثالث

انقضاء الرهن

مادة ٨٧٢

ينقضى حق الرهن الرسمي بانقضاء الدين المضمون ، ويعود معه اذا زال السبب الذي انقضى به الدين ، دون اخلال بالحقوق التي يكون الغير حسن النية قد كسبها في الفترة ما بين انتضاء الحق وعودته .

مادة ٨٧٣

اذا تمت اجراءات التطهير انقضى حق الرهن الرسمي نهائيا ، ولو زالت لاي سبب من الاسباب ملكية الحائز الذي طهر لعقار .

- ٢١٢ -

مادة ٨٦٣

١ - يجوز للحائز الذى سجل سند ملكيته ولم يكن طرفا فى الدعوى التى حكم فيها على المدين ، ان يتمسك بأوجه الدفع التى كان للمدين ان يتمسك بها ، اذا كان الحكم بالمدين لا حقا لتسجيل سند الحائز .

٢ - ويجوز للحائز فى جميع الاحوال ان يتمسك بالدفع التى لايزال للمدين بعد الحكم بالمدين حق التمسك بها .

مادة ٨٦٤

يجوز للحائز ان يدخل فى المزاى على شرط الا يعرض فيه ثمنا اقل من الباقى فى ذمته من ثمن العقار الجارى بيعه .

مادة ٨٦٥

اذا نزع ملكية العقار المرهون ولو كان ذلك بعد اتخاذ اجراءات التطهير أو التخلية ورسا المزاى على الحائز نفسه ، اعتبر هذا مالكا للعقار بمقتضى سند ملكيته الاصلى ، ويتطهر العقار من كل حق مقيد اذا دفع الحائز الثمن الذى رسابه المزاى أو اودعه خزانة المحكمة .

مادة ٨٦٦

اذا رسا المزاى فى الاحوال المتقدمة على شخص آخر غير الحائز ، فان هذا الشخص الاخر يتلقى حقه عن لحائز بمقتضى حكم مرسى المزاى .

مادة ٨٦٧

اذا زاد الثمن الذى رسابه المزاى على ما هو مستحق للدائنين المقيدة حقوقهم ، كانت الزيادة للحائز وكان للدائنين المرتهنيين من الحائز ان يستوفوا حقوقهم من هذه الزيادة .

مادة ٨٦٨

يعود للحائز ما كان له قبل انتقال ملكية العقار اليه من حقوق ارتفاق وحقوق عينية اخرى .

- ٢١١ -

٢ - ويلتزم الراسى عليه المزاى ان يرد الى الحائز الذى نزع ملكيته المصروفات التى أنفقها فى سند ملكيته ، وفى تسجيل هذا السند، وفيما قام به من الاعلانات ، وذلك الى جانب التزاماته بالثمن الذى رسابه المزاى وبالمصروفات التى اقتضتها اجراءات التطهير .

مادة ٨٦٠

اذا لم يطلب بيع العقار فى الميعاد وبلاوضاع المقررة استقرت ملكية العقار نهائيا للحائز خالصة من كل حق مقيد ، اذا هو دفع المبلغ الذى قوم به العقار للدائنين الذين تسمح مرتبتهم باستيفاء حقوقهم منه ، أو اذا هو أودع هذا المبلغ خزانة المحكمة .

مادة ٨٦١

١ - تكون تخلية العقار المرهون بتقرير يقدمه الحائز الى قلم كتاب محكمة المقاطعة المختصة ويجب عليه أن يطلب التأشير بذلك فى هامش تسجيل التنبيه بنزع الملكية ، وأن يعلن الدائن المباشر للاجراءات بهذه التخلية فى خلال خمسة أيام من وقت التقرير بها .

٢ - ويجوز لمن له مصلحة فى التعجيل أن يطلب الى قاضى الامور المستعجلة تعيين حارس تتخذ فى مواجهته اجراءات نزع الملكية . ويعين الحائز حارسا اذا طلب ذلك .

مادة ٨٦٢

اذا لم يختر الحائز أن يقضى الديون المقيدة أو يطهر العقار من الرهن أو يتخلى عن هذا العقار ، فلايجوز للدائن المرتهن أن يتخذ فى مواجهته اجراءات نزع الملكية وفقا لاحكام قانون المرافعات الا بعد انذاره بدفع الدين المستحق أو تخلية العقار ، ويكون الانذار بعد التنبيه على المدين بنزع الملكية أو مع هذا التنبيه فى وقت واحد .

بالمبلغ نقدا بل ينحصر العرض في اظهار استعداداه للوفاء بمبلغ واجب الدفع في الحال أيا كان ميعاد استحقاق الديون المقيدة •

مادة ٨٥٧

يجوز لكل دائن قيد حقه ولكل كفيل لحق مقيد أن يطلب بيع العقار المطلوب تطهيره ويكون ذلك في مدى ثلاثين يوما من آخر اعلان رسمي يضاف اليها مواعيد المسافة ما بين الوطن الاصلى للدائن وموطنه المختار ، على الا تزيد مواعيد المسافة على ثلاثين يوما .

مادة ٨٥٨

١ - يكون الطلب باعلان يوجه الى الحائز والى المالك السابق ويوقعه الطالب أو من يوكله في ذلك توكيلا خاصا • ويجب أن يودع الطالب قلم كتاب المحكمة مبلغا كافيا لتغطية مصروفات البيع بالمزاد ، ولايجوز أن يسترد ما استغرق منه في المصروفات اذا لم يرس المزاد بثمن أعلى من المبلغ الذى عرضه الحائز ، ويكون الطلب باطلا اذا لم تستوف هذه الشروط •

٢ - ولايجوز للطالب أن يتنحى عن طلبه الا بموافقة جميع الدائنين المقيدين وجميع الكفلاء •

مادة ٨٥٩

١ - اذا طلب بيع العقار وجب اتباع الاجراءات المقررة في البيوع الجبرية ، ويتم البيع بناء على طلب صاحب المصلحة في التعجيل من طالب أو حائز • وعلى من يباشر الاجراءات أن يذكر في اعلانات البيع المبلغ الذى قوم به العقار •

٢ - وللحائز أن يستعمل هذا الحق حتى قبل أن يوجه الدائنون المرتهنون التنبيه الى المدين أو الإنذار الى هذا الحائز .

مادة ٨٥٥

إذا أراد الحائز تطهير العقار وجب عليه أن يوجه الى الدائنين المقيدة حقوقهم في مواطنهم المختارة المذكورة في القيد إعلانات تشتمل على البيانات الآتية : -

(أ) خلاصة من سند ملكية الحائز تقتصر على بيان نوع التصرف وتاريخه واسم المالك السابق للعقار مع تعيين هذا المالك تعيينا دقيقا ومحل العقار مع تعيينه وتحديدته بالدقة . وإذا كان التصرف بيعا يذكر أيضا الثمن وما عسى أن يوجد من تكاليف تعتبر جزءا من هذا الثمن .

(ب) تاريخ تسجيل ملكية الحائز ورقم هذا التسجيل .

(ج) المبلغ الذي يقدره الحائز قيمة للعقار ولو كان التصرف ولا أن بيعا ويجب ألا يقل هذا المبلغ عن السعر الذي يتخذ أساسا لتقدير الثمن في حالة نزع الملكية ، وألا يقل في أي حال عن الباقي في ذمة الحائز من ثمن العقار إذا كان التصرف بيعا .
وإذا كانت أجزاء العقار مثقلة برهون مختلفة وجب تقدير قيمة كل جزء على حدة .

(د) قائمة بالحقوق التي تم قيدها على العقار قبل تسجيل سند الحائز تشتمل على بيان تاريخ هذه القيود ومقدار هذه الحقوق وأسماء الدائنين .

مادة ٨٥٦

يجب على الحائز أن يذكر في الاعلان أنه مستعد أن يوفى الديون المقيدة الى القدر الذي قوم به العقار . وليس عليه أن يصحب العرض

مادة ٨٥١

١ - يجوز للدائن المرتهن عند حلول أجل الدين أن ينزع ملكية العقار المرهون في يد الحائز لهذا العقار ، الا اذا اختار الحائز أن يقضى الدين أو يطهر العقار من الرهن أو يتخلى عنه •

٢ - ويعتبر حائزا للعقار المرهون كل من انتقلت اليه بأى سبب من الاسباب ملكية هذا العقار أو أى حق عيني آخر عليه قابل للرهن، دون أن يكون مسئولاً مسئولية شخصية عن الدين المضمون بالرهن •

مادة ٨٥٢

يجوز للحائز عند حلول الدين المضمون بالرهن أن يقضيه هـو وملحقاته بما فى ذلك ماصرف فى الاجراءات من وقت انذاره • ويبقى حقه هذا قائماً الى يوم رسو المزداد • ويكون له فى هذه الحالة أن يرجع بكل ما يوفيه على المدين وعلى المالك السابق للعقار المرهون ، كما يكون له فى هذه الحالة أن يرجع بكل ما يوفيه على المدين وعلى المالك السابق للعقار المرهون كما له ان يحل محل الدائن الذى استوفى الدين فيما له من حقوق الا ما كان منها متعلقاً بتأمينات قدمها شخص آخر غير المدين .

مادة ٨٥٣

١ - يجب على الحائز أن يحتفظ بتقيد الرهن الذى حل فيه محل الدائن وأن يجدده عند الاقتضاء وذلك الى أن تمحى القيود التى كانت موجودة على العقار وقت تسجيل سند هذا الحائز •

مادة ٨٥٤

١ - يجوز للحائز اذا سجل سند ملكيته أن يطهر العقار من كل رهن ثم قيده قبل هذا السند •

— ٢٠٧ —

مادة ٨٤٦

مصروفات القيد وتجديده ومحوه على الراهن مالم يتفق على غير ذلك .

حق التقديم وحق التتبع :

مادة ٨٤٧

يستوفى الدائنون المرتهنون حقوقهم قبل الدائنين العاديين من ثمن العقار المرهون ، أو من المال الذي حل محل هذا العقار ، بحسب مرتبة كل منهم ولو كانوا قد أجرؤا القيد في يوم واحد .

مادة ٨٤٨

تحسب مرتبة الرهن من وقت قيده ، ولو كان الدين المضمون بالرهن معلقا على شرط أو كان ديناً مستقبلاً أو احتمالياً .

مادة ٨٤٩

يترتب على قيد الرهن ادخال مصروفات العقد والقيد والتجديد ادخالاً ضمنياً في التوزيع وفي مرتبة الرهن نفسها .

مادة ٨٥٠

للدائن المرتهن أن ينزل عن مرتبة رهته في حدود الدين المضمون بهذا الرهن لمصلحة دائن آخر له رهن مقيد على نفس العقار ، ويجوز التمسك قبل هذا الدائن الاخر بجميع أوجه الدفع التي يجوز التمسك بها قبل الدائن الاول ، عدا ماكان منها متعلقاً بانقضاء حق هذا الدائن الاول اذا كان هذا الانقضاء لاحقاً للتنازل عن المرتبة .

مادة ٨٤٢

- ١ — للدائن بعد التنبيه على المدين بالوفاء أن ينفذ بحقه على العقار المرهون ويطلب بيعه في المواعيد ووفقا للاوضاع المقررة في قانون المرافعات
- ٢ — واذا كان الراهن شخصا آخر غير المدين ، جاز له أن يتفادى أى إجراء موجه اليه اذا هو تخلى عن القار المرهون وفقا للاوضاع وطبقا للاحكام التى يتبعها الحائز فى تخلية العقار .

مادة ٨٤٣

- ١ يقع باطلا كل اتفاق يجمل للدائن الحق عند عدم استيفاء الدين وقت حلول أجله فى أن يملك العقار المرهون فى نظير ثمن معلوم أيا كان ، أو فى أن يبيعه دون مراعاة للاجراءات التى فرضها القانون ولو كان هذا الاتفاق قد أبرم بعد الرهن .
- ٢ — ولكن يجوز بعد حلول الدين أو قسط منه الاتفاق على أن ينزل المدين لدائنه عن العقار المرهون وفاء لدينه .

٢ أثر الرهن بالنسبة الى الغير

مادة ٨٤٤

- ١ — لا يكون الرهن نافذا فى حق الغير الا اذا قيد العقد أو الحكم المثبت للرهن قبل أن يكسب هذا الغير حقا عينيا على العقار ، وذلك دون اخلال بالاحكام المقررة فى الافلاس .
- ٢ — لا يصح التمسك قبل الغير بتحويل حق مضمون بقيد ولا التمسك بالحق الناشئ من حلول شخص محل الدائن فى هذا الحق بحكم القانون أو بالاتفاق ، ولا التمسك كذلك بالتنازل عن مرتبة القيد لمصلحة دائن آخر الا اذا حصل التأشير بذلك فى هامش القيد الاصلى .

مادة ٨٤٥

- يتبع فى اجراء القيد وتجديده ومحوه والغاء المحو والاثار المترتبة على ذلك كله ، الاحكام الواردة بقانون تنظيم الشهر العقارى .

مادة ٨٣٨

يلتزم الراهن بضمان سلامة الرهن وللدائن المرتهن أن يعترض على كل عمل أو تقصير يكون من شأنه انقاص ضمانته انقاصا كبيرا ، وله في حالة الاستعجال أن يتخذ ما يلزم من الوسائل التحفظية وأن يرجع على الراهن بما ينفق في ذلك .

مادة ٨٣٩

- ١ — اذا تسبب الراهن بخطئه في هلاك العقار المرهون أو تلفه ، كان الدائن المرتهن مخيرا بين أن يقتضى تأمينا كافيا أو أن يستوفى حقه فوراً .
- ٢ — فاذا كان الهلاك أو التلف قد نشأ عن سبب أجنبي ولم يقبل الدين بقاء الدين بلا تأمين ، كان المدين مخيرا بين أن يقدم تأمينا كافيا أو أن يوفى الدين فوراً قبل حلول الاجل . وفي الحالة الاخيرة اذا لم يكن للمدين فوائد فلا يكون للدائن الا فى استيفاء مبلغ يعادل قيمة الدين منقوصا منها الفوائد بالسعر القانونى عن المدة ما بين تاريخ الوفاء وتاريخ حلول الدين .
- ٣ — وفي جميع الاحوال اذا وقعت أعمال من شأنها أن تعرض العقار المرهون للهلاك أو التلف أو تجعله غير كاف للضمان ، كان للمدين أن يطلب الى القاضى وقف هذه الاعمال واتخاذ الوسائل التى تمنع وقوع الضرر .

مادة ٨٤٠

اذا هلك العقار المرهون أو تلف لاي سبب كان ، انتقل الرهن بترتيبه الى الحق الذى يترتب على ذلك كالتعويض أو مبلغ التأمين أو الثمن الذى يقرر مقابل نزع ملكيته للمنفعة العامة .

بالنسبة الى الدائن المرتهن :

مادة ٨٤١

اذا كان الراهن شخصا آخر غير المدين فلا يجوز التنفيذ على ماله الا مارهن من هذا المال ، ولا يكون له حق الدفع بتجريد المدين مالم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

— ٢٠٤ —

الفصل الثانى

آثار الرهن

١ - أثر الرهن فيما بين المتعاقدين

بالنسبة الى الراهن :

مادة ٨٣٤

يجوز للراهن أن يتصرف فى العقار المرهون ، وأى تصرف يصدر منه لا يؤثر فى حق الدائن المرتهن .

مادة ٨٣٥

للاهن الحق فى ادارة العقار المرهون وفى قبض ثماره الى وقت التحاقها بالعقار .

مادة ٨٣٦

١ - الاجار الصادر من الراهن لا ينفذ فى حق الدائن المرتهن الا اذا كان ثابت التاريخ قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية . اما اذا لم يكن الاجار ثابت التاريخ على هذا الوجه أو كان قد عقد بعد تسجيل التنبيه ولم تعجل فيه الاجرة ، فلا يكون نافذا الا اذا أمكن اعتباره داخلا فى اعمال الادارة الحسنة .

٢ - واذا كان الاجار السابق على تسجيل التنبيه تزيد مدته على تسع سنوات ، فلا يكون نافذا فى حق الدائن المرتهن الا لمدة تسع سنوات ، ما لم يكن قد سجل قبل قيد الرهن .

مادة ٨٣٧

١ - لا تكون المخالصة بالاجر مقدما لمدة لاتزيد على ثلاث سنوات ولا الحوالة بها كذلك نافذة فى حق الدائن المرتهن الا اذا كانت ثابتة التاريخ قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية .

٢ - أما اذا كانت المخالصة أو الحوالة لمدة تزيد على ثلاث سنوات ، فانها لا تكون نافذة فى حق الدائن المرتهن ما لم تكن مسجلة قبل قيد الرهن ، والا خفضت المدة الى ثلاث سنوات مع مراعاة الحكم الوارد فى الفقرة السابقة . .

مادة ٨٣٠

١ - يبقى نافذا الرهن الصادر من جميع الملاك لعقار شائع ، ايا كانت النتيجة التي تترتب على قسمة العقار فيما بعد أو على بيعه لعدم امكان قسمته .

٢ - واذا رهن أحد الشركاء حصته الشائعة في العقار أو جزءا مفرزا من هذا العقار، ثم وقع في نصيبه عند القسمة أعيان غير التي رهنها، انتقل الرهن بمرتبه الى قدر من هذه الاعيان يعادل قيمة العقار الذي كان مرهونا في الاصل ، ويعين هذا القدر بأمر على عريضة ويقوم الدائن المرتهن باجراء قيد جديد يبين فيه القدر الذي انتقل اليه الرهن خلال تسعين يوما من الوقت الذي يخطره فيه أى ذى شأن بتسجيل القسمة . ولا يضر انتقال الرهن على هذا الوجه برهن صدر من جميع الشركاء ولا بامتياز المتقاسمين .

مادة ٨٣١

يجوز أن يترتب الرهن ضمانا لدين معلق على شرط أو دين مستقبل أو دين احتمالي كما يجوز أن يترتب ضمانا لاعتماد مفتوح أو لفتح حساب جار على أن يحدد في عقد الرهن مبلغ الدين المضمون أو الحد الاقصى الذى ينتهى اليه هذا الدين .

مادة ٨٣٢

كل جزء من العقار أو العقارات المرهونة ضامن لكل الدين، وكل جزء من الدين مضمون بالعقار أو العقارات المرهونة كلها ، مالم ينص القانون أو يقض الاتفاق بغير ذلك .

مادة ٨٣٣

١ - لا ينفصل الرهن عن الدين المضمون ، بل يكون تابعا له في صحته وفي انتقضائه مالم ينص القانون على غير ذلك .

٢ - واذا كان الراهن غير المدين كان له الى جانب تمسكه بأوجه الدفع الخاصة به أن يتمسك بما للمدين التمسك به من أوجه الدفع المتعلقة بالدين ، ويبقى له هذا الحق ولو نزل عنه المدين .

٢ — ويقع باطلا رهن المال المستقبل .

مادة ٨٢٥

يبقى قائما لمصلحة الدائن المرتهن الرهن الصادر من المالك الذى
تقرر ابطال سند ملكيته أو فسخه أو الغاؤه أو زواله لاي سبب آخر، اذا
كان هذا الدائن حسن النية فى الوقت الذى أبرم فيه الرهن .

مادة ٨٢٦

١ — لا يجوز أن يرد الرهن الرسمى الا على عقار مالم يوجد نص
يقضى بغير ذلك .
٢ — ويجب أن يكون العقار المرهون مما يصح التعامل فيه وبيعه
بلمزاد العلنى ، وان يكون معيناً بالذات تعييناً دقيقاً من حيث طبيعته
وموقعه ، وان يرد هذا التعيين اما فى عقد الراهن ذاته أو فى عقد رسمى
لاحق ، والا وقع الرهن باطلا .

مادة ٨٢٧

يشمل الرهن ملحقات العقار المرهون التى تعتبر عقارا ويشمل بوجه
خاص حقوق الارتفاق والعقارات بالتخصيص والتحسينات والانشاءات التى
تعود بمنفعة على المالك ، مالم يتفق على غير ذلك ، مع عدم الاخلال
بامتياز البالغ المستحقة للمقاولين أو المهندسين المعماريين المنصوص عليه
فى المادة ٩٣٦ .

مادة ٨٢٨

يترتب على تسجيل تنبيه نزع الملكية أن يلحق بالعقار ما يغله من ثمار
وايراد عن المدة التى أعقبت التسجيل . ويجرى فى توزيع هذه الغلة ما
يجرى فى توزيع ثمن العقار .

مادة ٨٢٩

يجوز لمالك المبنى القائمة على أرض الغير أن يرهنها وفى هذه الحالة
يكون للدائن المرتهن حق التقدم فى استيفاء الدين من ثمن الانقراض اذا هدمت
المبنى، ومن التعويض الذى يدفعه مالك الارض اذا استبقى المبنى وفقا
للاحكام الخاصة بالالتصاق .

الكتاب الرابع

الحقوق العينية التبعية

أو التأمينات العينية

الباب الاول :

الرهن الرسمي

مادة ٨٢١

الرهن الرسمي عقد به يكسب الدائن على عقار مخصص لوفاء دينه حقا عينيا ، يكون له بمقتضاه أن يتقدم على الدائنين العاديين والدائنين التاليين له في المرتبة في استيفاء حقه من ثمن ذلك العقار في أى يد يكون .

الفصل الاول

انشاء الرهن

مادة ٨٢٢

- ١ — لا ينعقد الرهن الا اذا كان بورقة رسمية .
- ٢ — ونفقات العقد على الراهن الا اذا اتفق على غير ذلك .

مادة ٩٢٣

- ١ — يجوز أن يكون الراهن هو نفس المدين كما يجوز أن يكون شخصا آخر يقدم رهنا لمصلحة المدين .
- ٢ — وفي كلتا الحالتين يجب أن يكون الراهن مالكا للعقار المرهون وأهلا للتصرف فيه .

مادة ٨٢٤

- ١ — اذا كان الراهن غير مالك للعقار المرهون فان عقد الرهن يصبح صحيحا اذا اقره المالك الحقيقي بورقة رسمية ، واذا لم يصدر هذا الاقرار فان حق الرهن لا يترتب على العقار الا من الوقت الذى يصبح فيه هذا العقار مملوكا للراهن .

مادة ٨١٦

- ١ — اذا جرى العقار المرتفق به بقى حق الارتفاق واتعا على كل جزء منه .
- ٢ — غير أنه اذا كان حق الارتفاق لا يستعمل في الواقع على بعض هذه الأجزاء ولا يمكن أن يستعمل عليها ، فلمالك كل جزء منها أن يطلب زوال هذا الحق عن الجزء الذي يملكه .

مادة ٨١٧

- تنتهى حقوق الارتفاق بانتضاء الاجل المعين وبهلاك العقار المرتفق به أو العقار المرتفق هلاكاً تاماً وباجتماع العقارين في يد مالك واحد ، الا انه اذا زالت حالة الاجتماع هذه زوالاً يرجع اثره الى الماضى فان حق الارتفاق يعود .

مادة ٨١٨

- ١ — تنتهى حقوق الارتفاق بعدم استعمالها مدة خمس عشرة سنة، فان كان الارتفاق مقرراً لمصلحة عين موقوفة كانت كانت المدة ثلاثة وثلاثين سنة . وكما يسقط التقادم حق الارتفاق يجوز كذلك بالطريقة ذاتها أن يعدل من الكفية التي يستعمل بها .
- ٢ — واذا ملك العقار المرتفق عدة شركاء على الشيوخ فانتفاع أحدهم بالارتفاق يقطع التقادم الباقين ، كما ان وقف التقادم لمصلحة أحد هؤلاء الشركاء يجعله موقوفاً لمصلحة سائرهم .

مادة ٨١٩

- ١ — ينتهى حق الارتفاق اذا تغير وضع الاشياء بحيث تصبح في حالة لا يمكن فيها استعمال هذا الحق .
- ٢ — ويعود اذا عادت الاشياء الى وضع يمكن معه استعمال الحق ، الا ان يكون قد انتهى بعدم الاستعمال .

مادة ٨٢٠

- لمالك العقار المرتفق به أن يتحرر من الارتفاق كله أو بعضه اذا فقد الارتفاق كل منفعة للعقار المرتفق ، أو لم تسبق له غير فائدة محدودة لانتناسب البتة مع الاعباء الواقعة على العقار المرتفق به .

- ٢ - فاذا كان مالك العقار المرتفق به هو المكلف بأن يقوم بتلك الاعمال على نفقته ، كان له دائما أن يتخلص من هذا التكليف بالتخلي عن العقار المرتفق به كله أو بعضه للمالك العقار المرتفق .
- ٣ - واذا كانت الاعمال نافعة أيضا للمالك العقار المرتفق به ، كانت نفقة الصيانة على الطرفين كل بنسبة ما يعود عليه من الفائدة .

مادة ٨١٤

- ١ - لايجوز للمالك العقار المرتفق به أن يعمل شيئاً يؤدي الى الانتقاص من استعمال حق الارتفاق أو جعله أكثر مشقة . ولا يجوز له بوجه خاص أن يغير من الوضع القائم أو أن يبذل بالموضع المعين أصلاً لاستعمال حق الارتفاق موضعاً آخر .
- ٢ - ومع ذلك اذا كان الوضع الذي عين أصلاً قد أصبح من شأنه أن يزيد في عبء الارتفاق ، أو أصبح الارتفاق مانعاً من أحداث تحسينات في العقار المرتفق به ، فلمالك هذا العقار أن يطلب نقل الارتفاق الى موضع آخر من العقار ، أو الى عقار آخر يملكه هو أو يملكه أجنبي اذا قبل الأجنبي ذلك . كل هذا متى كان استعمال الارتفاق في وضعه الجديد ميسوراً للمالك العقار المرتفق بالقدر الذي كان ميسوراً به في وضعه السابق .

مادة ٨١٥

- ١ - اذا جرىء العقار المرتفق بقى الارتفاق مستحقاً لكل جزء منه ، على ألا يزيد ذلك في العبء الواقع على العقار المرتفق به .
- ٢ - غير أنه اذا كان حق الارتفاق لايفيد في الواقع الاجزاء من هذه الاجزاء ، فلمالك العقار المرتفق به أن يطلب زوال هذا الحق عن الاجزاء الأخرى .

مادة ٨٠٩

١ — اذا فرضت قيود معينة تحد من حق مالك العقار في البناء عليه كيف شاء كأن يمنع من تجاوز حد معين في الارتفاع بالبناء أو في مساحة رقعته ، فان هذه القيود تكون حقوق ارتفاع على هذا العقار لفائدة العقارات التي فرضت لمصلحتها هذه القيود . هذا مالم يكن هناك اتفاق يقضى بغيره .

٢ — وكل مخالفة لهذه القيود تجوز المطالبة باصلاحها عينا ، ومع ذلك يجوز الاقتصار على الحكم بالتعويض اذا رأت المحكمة ما يبرر ذلك .

مادة ٨١٠

تخضع حقوق الارتفاع للقواعد المقررة في سند انشائها ولما جرى به عرف الجهة وللحكام الاتية .

مادة ٨١١

١ — لمالك العقار المرتفق أن يجرى من الاعمال ما هو ضروري

لاستعمال حقه في الارتفاع ، وما يلزم للمحافظة عليه ، وأن يستعمل هذا الحق على الوجه الذي لاينشأ عنه الا أقل ضرر ممكن .

٢ — ولايجوز أن يترتب على مايجد من حاجات العقار المرتفق أية زيادة في عبء الارتفاع .

مادة ٨١٢

لايأزم مالك العقار المرتفق به أن يقوم بأى عمل لمصلحة العقار المرتفق الا أن يكون عملا اضافيا يقتضيه استعمال الارتفاع على الوجه المألوف مالم يشترط غير ذلك .

مادة ٨١٣

١ — نفقة الاعمال اللازمة لاستعمال حق الارتفاع والمحافظة عليه

تكون على مالك العقار المرتفق مالم يشترط غير ذلك .

مادة ٨.٤

لا يجوز النزول للغير ن حق الاستعمال أو عن حق السكنى الإبناء على شرط صريح أو مبرر قوى .

مادة ٨.٥

فيما عدا الاحكام المتقدمة تسرى الاحكام الخاصة بحق الانتفاع على حق الاستعمال وحق السكنى متى كانت لا تتعارض مع طبيعة هذين الحقين .

الفصل الثاني

حق الارتفاق

مادة ٨.٦

الارتفاق حق يحد من منفعة عقار لفائدة عقار غيره يملكه شخص آخر . ويجوز أن يترتب الارتفاق على مال عام ان كان لا يتعارض مع الاستعمال الذى خصص له هذا المال .

مادة ٨.٧

- ١ — حق الارتفاق يكسب بعمل قانونى أو بالمراث .
- ٢ — ولا يكسب بالتقادم الا الارتفاقات الظاهرة بما فيها حق المرور .

مادة ٨.٨

١ — يجوز فى الارتفاقات الظاهرة أن ترتب أيضا بتخصيص من المالك الاصلى .

٢ — ويكون هناك تخصيص من المالك الاصلى اذا تبين بأى طريق من طرق الإثبات أن مالك عقارين منفصلين قد أقام بينهما علامة ظاهرة ، فأنشأ بذلك علاقة تبعية بينهما من شأنها أن تدل على وجود ارتفاق لو أن العقارين كانا مملوكين لملاك مختلفين . ففى هذه الحالة إذا انتقل العقاران الى ايدى ملاك مختلفين دون تغيير فى حالتها ، عد الارتفاق مرتبا بين العقارين لهما وعليهما مالم يكن ثمة شرط صريح يخالف ذلك .

مادة ٧٩٩

١ — مادة كان المال المقرر عليه حق الانتفاع منقولاً ، ويجب جرده ولزم المنتفع تقديم كفالة به فان لم يقدمها بيع المال المذكور ووظف ثمنه في شراء سندات عامة يستولى المنتفع على أرباحها .

٢ — وللمنتفع الذي قدم الكفالة أن يستعمل الأشياء القابلة للاستهلاك وانما عليه أن يرد بدلها عند انتهاء حقه في الانتفاع ، وله نتاج المواشى بعد أن يعوض منها ما نفق من الاصل بحادث مفاجيء .

مادة ٨٠٠

١ — ينتهى حق الانتفاع بانقضاء الاجل المعين ، فان لم يعين له اجل عد مقررًا لحياة المنتفع . وهو ينتهى على أى حال بموت المنتفع حتى قبل انقضاء الاجل المعين .

٢ — واذا كانت الارض المنتفع بها مشغولة عند انقضاء الاجل أو موت المنتفع بزرع قائم ، تركت الارض للمنتفع أو لورثته الى حين ادراك الزرع، على أن يدفعوا أجره الارض عن هذه الفترة من الزمن .

مادة ٨٠١

ينتهى حق الانتفاع بهلاك الشيء ، الا أنه ينتقل من هذا الشيء الى ما قد يقوم مقامه من عوض .

٢ — واذا لم يكن الهلاك راجعاً الى خطأ المالك ، فلا يجبر على اعادة الشيء لاصله . ولكنه اذا أعاده رجع للمنتفع حق الانتفاع اذا لم يكن الهلاك بسببه، وفي هذه الحالة تطبق المادة ٧٩٦ الفقرة الثانية .

مادة ٨٠٢

ينتهى حق الانتفاع بعدم الاستعمال مدة خمس عشرة سنة .

٢ — حق الاستعمال وحق السكنى

مادة ٨٠٣

نطاق حق الاستعمال وحق السكنى يتحدد بمقدار ما يحتاج اليه صاحب الحق هو وأسرته لخاصة أنفسهم ، وذلك دون اخلال بما يقرره السند المنشئ للحق من أحكام .

مادة ٧٩٥

- ١ — على المنتفع أن يستعمل الشيء بحالته التي تسلمه بها وبحسب ما اعد له وان يديره ادارة حسنة .
- ٢ — وللمالك أن يعترض على أى استعمال غير مشروع أو غير متفق مع طبيعة الشيء، فإذا أثبت أن حقوقه في خطر جاز له أن يطالب بتقديم تأمينات ، فان لم يقدمها المنتفع أو ظل على الرغم من اعتراض المالك يستعمل العين استعمالا غير مشروع أو غير متفق مع طبيعتها، فللقاضى أن ينزع هذه العين من تحت يده وأن يسلمها الى آخر يتولى ادارتها ، بل له تبعا لخطورة الحال أن يحكم بانتهاء حق الانتفاع دون اخلال بحقوق الغير .

مادة ٧٩٦

- ١ — المنتفع ملزم اثناء انتفاعه بكل ما يفرض على العين المنتفع بها من التكاليف المعتادة ، وبكل النفقات التي تقتضيها أعمال الصيانة .
- ٢ — أما التكاليف غير المعتادة والإصلاحات الجسيمة التي لم تنشأ عن خطأ المنتفع فانها تكون على المالك ، ويلتزم المنتفع بأن يؤدي للمالك فوائده ما أنفقه في ذلك . فان كان المنتفع هو الذى قام بالانفاق كان له استرداد رأس المال عند انتهاء حق الانتفاع .

مادة ٧٩٧

- ١ — على المنتفع ان يبذل من العناية في حفظ الشيء ما يبذله الشخص المعتاد .
- ٢ — وهو مسئول عن هلاك الشيء ولو بسبب أجنبي اذا كان قد تأخر عن رده الى صاحبه بعد انتهاء حق الانتفاع .

مادة ٧٩٨

- ١ — اذا هلك الشيء أو تلف أو احتاج الى اصلاحات جسيمة مما يجب على المالك أن يتحمل نفقاته أو الى اتخاذ اجراء يقيه من خطر لم يكن منظورا ، فعلى المنتفع أن يبادر باخطار المالك . وعليه اخطاره أيضا اذا استمسك أجنبي بحق يدعيه على الشيء نفسه .

من حقه ، فلا يكون مسؤولاً قبل من هو ملزم برد الشيء اليه من أى تعويض بسبب هذا الانتفاع .

٢ — ولا يكون الحائز مسؤولاً عما يصيب الشيء من هلاك أو تلف الا بقدر ما عاد عليه من فائدة ترتب على هذا الهلاك أو التلف .

مادة ٧٩١

إذا كان الحائز سييء النية فإنه يكون مسؤولاً عن هلاك الشيء أو تلفه ولو كان ذلك ناشئاً عن حادث مفاجيء ، الا اذا ثبت أن الشيء كان يهلك أو ييتاف ولو كان باقياً في يد من يستحقه .

الباب الثانى

حق الانتفاع وحق الاستعمال وحق السكنى

الفصل الاول

حق الانتفاع وحق الاستعمال وحق السكنى

١ — حق الانتفاع

مادة ٧٩٢

- ١ — حق الانتفاع يكسب بعمل قانونى أو بالتقادم .
- ٢ — ويجوز أن يوصى بحق الانتفاع لاشخاص متعاقبين اذا كانوا موجودين على قيد الحياة وقت الوصية ، كما يجوز للحمل المستكن .

مادة ٧٩٣

يراعى في حقوق المنتفع والتزاماته السند الذى أنشأ حق الانتفاع وكذلك الاحكام المقررة في المواد الآتية .

مادة ٧٩٤

تكون ثمار الشيء المنتفع به من حق المنتفع بنسبة مدة انتفاعه مع مراعاة أحكام الفقرة الثانية من المادة ٨٠٨ .

استرداد المصروفات

مادة ٨٧٨

- ١ — على المالك الذي يرد اليه ملكه أن يؤدي الى الحائز جميع ما أنفقته من المصروفات الضرورية •
- ٢ — أما المصروفات النافعة فيسرى في شأنها أحكام المادتين ٧٣٤ و ٧٣٥ •
- ٣ — فاذا كانت المصروفات كمالية فليس للحائز أن يطالب بشيء منها ، ومع ذلك يجوز له أن ينزع ما استحدثه مقابل دفع قيمتها مستحقة الازالة •

مادة ٧٨٨

- ١ — إذا تلقى شخص الحيازة من مالك أو حائز سابق وأثبت أنه أدى الى سلفه ما أنفق من مصروفات فان له أن يطالب بها المسترد •

مادة ٧٨٩

- ١ — يجوز للقاضي بناء على طلب المالك أن يقرر مايراه مناسبا للوفاء بالمصروفات المنصوص عليها في المادتين السابقتين • وله أن يقضى بأن يكون الوفاء على أقساط دورية بشرط تقديم الضمانات اللازمة • وللمالك أن يتحلل من هذا الالتزام اذا هو عجل مبلغا يوازي قيمة هذه الاقساط مخصوما منها فوائدها بالسعر القانونى لفاية مواعيد استحقاقها •

المسؤولية عن الهلاك

مادة ٧٩٠

- ١ — اذا كان الحائز حسن النية وانتفع بالشيء وفقا لما يحسبه

٢ — فاذا كان حسن النية والسبب الصحيح قد توافر لدى الحائز في اعتباره الشيء خاليا من التكاليف والقيود العينية ، فإنه يكسب الملكية خالصة منها .

٣ — والحيازة في ذاتها قرينة على وجود السبب الصحيح وحسن النية ما لم يقم الدليل على عكس ذلك .

مادة ٧٨٤

١ — يجوز للمالك المنقول أو السند لحامله اذا فقده أو سرق منه، أن يسترده ممن يكون حائزا له بحسن نية وذلك خلال ثلاث سنوات من وقت الضياع أو السرقة .

٢ — فاذا كان من يوجد الشيء المسروق أو الضائع في حيازته قد اشتراه بحسن نية في سوق أو مزاد علني أو اشتراه ممن يتجر في مثله فإن له أن يطلب ممن يسترد هذا الشيء أن يعجل له الثمن الذي دفعه .

تملك الثمار بالحيازة :

مادة ٧٨٥

- ١ — يكسب الحائز ما يقبضه من ثمار مادام حسن النية .
- ٢ — والثمار الطبيعية أو المستحدثة تعتبر مقبوضة من يوم فصلها .
أما الثمار المدنية فتعتبر مقبوضة يوما فيوما .

مادة ٧٨٦

يكون الحائز سىء النية مسئولا من وقت أن يصح سبب النية عن جميع الثمار التي يقبضها والتي قصر في قبضها . غير أنه يجوز أن يسترد ما أنفقه في انتاج هذه الثمار .

مادة ٧٧٩

١ — ليس لاحد أن يكسب بالتقادم على خلاف سنده • فلا يستطيع أحد أن يغير بنفسه لنفسه سبب حيازته ولا الاصل الذي تقوم عليه هذه الحيازة •

٢ — ولكن يستطيع أن يكسب بالتقادم اذا تغيرت صفة حيازته اما بفعل الغير واما بفعل منه يعتبر معارضة لحق المالك • ولكن في هذه الحالة لا يبدأ سريان التقادم الا من تاريخ هذا التغيير •

مادة ٧٨٠

تسرى قواعد التقادم المسقط على التقادم المكسب فيما يتعلق بحساب المدة ووقف التقادم وانقطاعه والتمسك به أمام القضاء والتنازل عنه والاتفاق على تعديل المدة ، وذلك بالفقر الذي لا تتعارض فيه هذه القواعد مع طبيعة التقادم المكسب ، ومع مراعاة الاحكام الآتية •

مادة ٧٨١

أيا كانت مدة التقادم المكسب فانه يقف متى وجد سبب لوقفه •

مادة ٧٨٢

١ — ينقطع التقادم المكسب اذا تخلى الحائز عن الحيازة أو فقدها ولو بفعل الغير •

٢ — غير أن التقادم لا ينقطع بفقد الحيازة اذا استردها الحائز خلال سنتين أو رفع دعوى باستردادها في هذه الميعاد •

تملك المنقول بالحيازة

مادة ٧٨٣

١ — من حاز بسبب صحيح منقولاً أو حقاً عينياً على منقول أو سنداً لحامله فانه يصبح مالكا له اذا كان حسن النية وقت حيازته •

آثار الحيازة : التقادم المكسب

مادة ٧٧٥

من حاز طبقا للمادة ٧٥٧ منقولا أو عقارا دون أن يكون مالكا له ، أو حاز حقا عينيا على منقول دون أن يكون هذا الحق خاصا به ، كان له أن يكسب ملكية الشيء أو الحق العيني إذا استمرت حيازته دون انقطاع عشر سنوات .

مادة ٧٧٦

١ — إذا وقعت الحيازة على عقار أو على حق عيني عقارى وكانت مقترنة بحسن النية ومستندة في الوقت ذاته الى سبب صحيح ، فان مدة التقادم المكسب تكون عشر سنوات .

٢ — ولا يشترط توافر حسن النية الا وقت تلقى الحق .

٣ — والسبب الصحيح سند يصدر من شخص لا يكون مالكا للشيء أو صاحبا للحق الذي يراد كسبه بالتقادم ، ويجب أن يكون مسجلا طبقا للقانون .

مادة ٧٧٧

في جميع الاحوال لا تكسب الاموال الموقوفة ولا حقوق الارث بالتقادم ، الا اذا دامت الحيازة مدة ثلاثة وثلاثين سنة .

مادة ٧٧٨

اذا ثبت قيام الحيازة في وقت تسابق معين وكانت قائمة حالا ، فان ذلك يكون قرينة على قيامها في المدة ما بين الزمنين ، مالم يقيم الدليل على العكس .

الاعمال كلها أو بعضها اصلاحا للضرر الذى يصيب الحائز اذا حصل على حكم نهائى فى مصلحته .

مادة ٧٧١

اذا تنازع أشخاص متعددون على حيازة حق واحد اعتبر بصفة مؤقتة أن حائزه هو من له الحيازة المادية ، الا اذا ظهر أنه قد حصل على هذه الحيازة بطريقة معينة .

مادة ٧٧٢

- ١ — يعد حسن النية من يحوز الحق وهو يجهل أنه يعتدى على حق الغير ، الا اذا كان هذا الجهل ناشئا عن خطأ جسيم .
- ٢ — فاذا كان الحائز شخصا معنويا فالعبرة بنية من يمثله .
- ٣ — وحسن النية يفترض دائما ما لم يقم الدليل عن العكس .

مادة ٧٧٣

- ١ — لاترول صفة حسن النية لدى الحائز الا من الوقت الذى يصبح فيه عالما أن حيازته اعتداء على حق الغير .
- ٢ — ويزول حسن النية من وقت اعلان الحائز بعيوب حيازته فى صحيفة الدعوى ، ويعد سىء النية من اغتصب بالاكراه الحيازة من غيره .

مادة ٧٧٤

تبقى الحيازة مختلفة بالصفة التى بدأت بها وقت كسبها ، ما لم يقم الدليل على عكس ذلك .

حيازة أحق بالتفضيل • والحيازة الاحق بالتفضيل هي الحيازة التي تقوم على سند قانونى • فاذا لم يكن لدى أى من الحائزين سند أو تعادات سنداتهم كانت الحيازة الاحق هي الاسبق فى التاريخ •

٢ — أما اذا كان فقد الحيازة بالقوة فللحائز فى جميع الاحوال أن يسترد حيازته من المعتدى خلال السنة التالية لوقت انتهاء القوة •

مادة ٧٦٨

للحائز أن يرفع فى الميعاد القانونى دعوى استرداد الحيازة على من انتقلت اليه الحيازة الشئى المغتصب منه ولو كان هذا الاخير حسن النية •

مادة ٧٦٩

من حاز عقارا واستمر حائزا له سنة كاملة ثم وقع له تعرض فى حيازته جاز أن يرفع السنة التالية دعوى بمنع هذا التعرض •

مادة ٧٧٠

١ — من حاز عقارا واستمر حائزا له سنة كاملة وخشى لاسباب معقولة التعرض له من جراء أعمال جديدة تهدد حيازته، كان له أن يرفع الامر الى القاضى طالبا وقف هذه الاعمال، بشرط ألا تكون قد تمت ولم ينقض عام على البدء فى العمل الذى يكون من شأنه أن يحدث الضرر •

٢ — وللقاضى أن يمنع استمرار الاعمال أو أن يأذن فى استمرارها، وفى كلتا الحالتين يجوز للقاضى أن يأمر بتقديم كفالة مناسبة تكون فى حالة الحكم بوقف الاعمال ضمانا لاصلاح الضرر الناشئ من هذا الوقف ، متى تبين بحكم نهائى أن الاعتراض على استمرارها كان على غير أساس ، وتكون فى حالة الحكم باستمرار الاعمال ضمانا لازالة هذه

٢ — على أنه اذا تسلّم شخص هذه المستندات وتسلّم آخر البضاعة ذاتها وكان كلاهما حسن النية فان الافضلية تكون لمن تسلّم البضاعة .

مادة ٧٦٣

١ — تنتقل الحيازة للخلف العام بصفاتهما ، على أنه اذا كان السلف سييء النية وأثبت الخلف أنه كان في حيازته حسن النية جاز له أن يتمسك بحسن نيته .

٢ — ويجوز للخلف الخاص أن يضم الى حيازته حيازة سلفه في كل ما يرتبه القانون على الحيازة من اثر .

مادة ٧٦٤

تزول الحيازة اذا تخلى الحائز عن سيطرته الفعلية على الحق او اذا فقد هذه السيطرة بأية طريقة اخرى .

مادة ٧٦٥

١ — لا تنتقضى الحيازة اذا حال دون مباشرة السيطرة الفعلية على الحق مانع وقته .

٢ — ولكن الحيازة تنقضى اذا استمر هذا المانع سنتين كاملتين ، وكان ناشئا من حيازة جديدة وقعت رغم ارادة الحائز او دون علمه . وتحسب السنة ابتداء من الوقت الذى بدأت فيه الحيازة الجديدة اذا بدأت علنا ، او من وقت علم الحائز الاول بها اذا بدأت خفية .

حماية الحيازة (دعاوى الحيازة الثلاث)

مادة ٧٦٦

١ — لحائز العقار اذا فقد الحيازة أن يطلب خلال السنتين التاليتين لفقدائها ردها اليه . فاذا كان فقد الحيازة خفية بدأ سريان السنة من وقت أن ينكشف ذلك .

٢ — ويجوز ايضا أن يسترد الحيازة من كان حائزا بالنيابة عن غيره .

مادة ٧٦٧

١ — اذا لم يكن من فقد الحيازة قد انقضت على حيازته سنة وقت فقدائها فلا يجوز أن يسترد الحيازة الا من شخص لا يستند الى

٣ — واذا اقترنت باكراه أو حصلت خفية أو كان فيها لبس فلا يكون لها أثر قبل من وقع عليه الاكراه أو أخفيت عنه الحيازة أو التمس عليه أمرها ، الا من الوقت الذى تزول فيه هذه العيوب .

مادة ٧٥٨

يجوز لغير المميز أن يكسب الحيازة عن طريق من ينوب عنه نيابة قانونية .

مادة ٧٥٩

١ — تصح الحيازة بالوساطة متى كان الوسيط يباشرها باسم الحائز وكان متصلا به اتصالا يلزمه الائتمار بأوامره فيما يتعلق بهذه الحيازة .

٢ — وعند الشك يفترض ان مباشر الحيازة انما يجوز لنفسه، فاذا كانت استمرار الحيازة سابقة افترض أن هذا الاستمرار هو لحساب البادىء بها .

مادة ٧٦٠

تنتقل الحيازة من الحائز الى غيره اذا اتفقا على ذلك وكان فى استطاعة من انتقلت اليه الحيازة أن يسيطر على الحق الواردة عليه الحيازة ، ولو لم يكن هناك تسلم مادى للشئء موضوع هذا الحق .

مادة ٧٦١

يفترض أن الحائز هو من يمارس السيطرة الفعلية على الشئء اذا لم يوجد ما يثبت خلاف ذلك .

مادة ٧٦٢

١ — تسليم السندات المعطاة عن البضائع المعهود بها الى أمين النقل او المودعة فى المخازن يقوم مقام تسليم البضائع ذاتها .

مادة ٧٥٤

١ - اذا بنى المشتري في العقار المشفوع أو غرس فيه أشجارا قبل اعلان الرغبة في الشفعة ، كان الشفيع ملزما تبعا لما يختاره المشتري أن يدفع له اما المبلغ الذى أنفقه أو مقدار ما زاد في قيمة العقار بسبب البناء أو الغراس .

٢ - وأما اذا حصل البناء أو الغراس بعد اعلان الرغبة في الشفعة، كان للشفيع أن يطلب الازالة . فاذا اختار أن يستبقى البناء أو الغراس فلا يلتزم الا بدفع قيمة أدوات البناء وأجرة العمل أو نفقات الغراس .

مادة ٧٥٥

لايسرى في حق الشفيع أى رهن رسمى أو أى حق اختصاص أخذ ضد المشتري ولا أى بيع صدر من المشتري ولا أى حق عينى رتبه أو ترتب ضده اذا كان كل ذلك قد تم بعد التاريخ الذى سجل فيه اعلان الرغبة في الشفعة . ويبقى مع ذلك للدائنين المقيدين ما كان لهم من حقوق الاولوية فيما آل للمشتري من ثمن العقار .

سقوط الشفعة :

مادة ٧٥٦

- يسقط الحق في الاخذ بالشفعة في الاحوال الاتية : -
- (أ) اذا نزل الشفيع من حقه في الاخذ بالشفعة ولو قبل البيع .
- (ب) في الاحوال الاخرى التى نص عليها القانون .

٧ - الحيابة

سبب الحيابة وانتقالها وزوالها :

مادة ٧٥٧

- ١ - الحيابة هى السلطة على منقول أو عقار بحيث تبدو منها ممارسة حق الملكية أو حق عينى آخر .
- ٢ - لاتقوم الحيابة على عمل يأتيه شخص على أنه مجرد رخصة من المباحث أو عمل يتحمله الغير على سبيل التسامح .

ج) اذا كان العقار قد بيع ليجعل محل عباده أو ليلحق بمحل عباده .

مادة ٧٤٩

على من يريد الاخذ بالشفعة أن يعلن رغبته فيها الى كل من البائع والمشتري خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العلم بالبيع والاسقط حقه .

مادة ٧٥٠

١ - اعلان الرغبة بالاخذ بالشفعة يجب ان يكون رسميا والا كان باطلا . ولا يكون هذا الاعلان حجة على الغير الا اذا سجل .

٢ - وخلال ثلاثين يوما على الاكثر من تاريخ هذا الاعلان يجب أن يودع خزانة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ، مع مراعاة أن يكون هذا الايداع قبل رفع الدعوى بالشفعة ، فان لم يتم الايداع في هذا الميعاد على الوجه المتقدم سقط حق الاخذ بالشفعة .

مادة ٧٥١

ترفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري أمام المحكمة الكائن في دائرتها العقار وتقيد بالجدول . ويكون كل ذلك في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان المنصوص عليه في المادة السابقة والا سقط الحق فيها ويحكم في الدعوى على وجه السرعة .

مادة ٧٥٢

الحكم الذي يصدر نهائيا بثبوت الشفعة يعتبر سندا للملكية الشفيع ، وذلك دون اخلال بالقواعد المتعلقة بالتسجيل .

آثار الشفعة :

مادة ٧٥٣

١ - يحل الشفيع قبل البائع محل المشتري في جميع حقوقه والتزاماته .

٢ - واذا استحق العقار للغير بعد أخذه بالشفعة، فليس للشفيع أن يرجع الاعلى البائع .

مادة ٧٤٤

١ - في المواد العقارية لا تنتقل الملكية ولا الحقوق العينية الاخرى في حق الغير ، الا اذا روعيت الاحكام المبينة في قانون تنظيم الشهر العقارى .

٢ - ويبين قانون الشهر المتقدم الذكر التصرفات والاحكام والسندات التى يجب شهرها سواء كانت ناقلة للملكية أم غير ناقلة ويقرر الاحكام المتعلقة بهذا الشهر .

٦ - الشفعة

شروط الاخذ بالشفعة

مادة ٧٤٥

الشفعة رخصة تجيز في بيع العقار الحلول محل المشتري في الاحوال وبالشروط المنصوص عليها في المواد التالية :

مادة ٧٤٦

يثبت الحق في الشفعة للشريك على الشيوخ اذا بيع شىء من العقار الشائع الى اجنبى .

مادة ٧٤٧

اذا تراحم الشفعاء فاستحقاق كل منهم للشفعة يكون على قدر نصيبه .

لا يجوز الاخذ بالشفعة : -

مادة ٧٤٨

(أ) اذا حصل البيع بالمزاد العلنى وفقا لاجراءات رسمها القانون .
(ب) اذا وقع البيع بين الاصول والفروع أو بين الزوجين أو بين الاقارب لغاية الدرجة الرابعة أو بين الاصهار لغاية الدرجة الثانية .

— ١٨٢ —

مادة ٧٣٩

المنشآت الصغيرة كالاكشاك ، والحوانيت والماوى التى تقام على أرض الغير دون أن يكون مقصودا ببقاؤها على الدوام ، تكون ملكا لمن أقامها •

مادة ٧٤٠

إذا أقام أجنبى منشآت بمواد مملوكة لغيره ، فليس لملك المواد أن يطلب استردادها • وانما يكون له أن يرجع بالتعويض على هذا الاجنبى ، كما له أن يرجع على مالك الارض بما لايزيد على ما هو باق فى ذمته من قيمة تلك المنشآت •

الالتصاق بالمنقول :

مادة ٧٤١

إذا التصق منقولان للمالكين مختلفتين بحيث لايمكن فصلهما دون تلف ولم يكن هناك اتفاق بين المالكين ، قضت المحكمة فى الامر مسترشدة بقواعد العدالة ومراعية فى ذلك الضرر الذى حدث وحالة الطرفين وحسن نية كل منهما •

٥ - العقود

مادة ٧٤٢

تنتقل الملكية وغيرها من الحقوق العينية فى المنقول والعقار بالعقد ، متى ورد على محل مملوك للتصرف طبقا للمادة ٢٠١ وذلك مع مراعاة النصوص الاتية :

مادة ٧٤٣

المنقول الذى يعين الا بنوعه لاينتقل ملكيته الا بافرازه طبقا للمادة

مادة ٧٣٥

١ — اذا كان من أقام المنشآت المشار إليها في المادة السابقة يعتقد بحسن نية أن له الحق في اقامتها ، فلا يكون لصاحب الارض أن يطلب الازالة ، وانما يخير بين أن يدفع قيمة المواد وأجرة العمل أو أن يدفع مبلغا يساوي مازاد في ثمن الارض بسبب هذه المنشآت ، هذا ما لم يطلب صاحب المنشآت نزعها .

٢ — الا أنه اذا كانت المنشآت قد بلغت حدا من الجسامة يرهق صاحب الارض أن يؤدي ما هو مستحق عنها ، كان له أن يطلب تمليك الارض لمن أقام المنشآت نظير تعويض عادل .

مادة ٧٣٦

اذا أقام أجنبي منشآت بمواد من عنده بعد الحصول على ترخيص من مالك الارض ، فلا يجوز لهذا المالك اذا لم يوجد اتفاق في شأن هذه المنشآت أن يطلب ازالتها ، ويجب عليه اذا لم يطلب صاحب المنشآت نزعها أن يؤدي اليه احدى القيمتين المنصوص عليهما في الفقرة الاولى من المادة السابقة .

مادة ٧٣٧

تسرى أحكام المادة ٧٩٣ في أداء التعويض المنصوص عليه في المواد الثلاث السابقة .

مادة ٧٣٨

اذا كان مالك الارض وهو يقيم عليها بناء قد جار بحسن نية على جزء من الارض الملاصقة ، جاز للمحكمة اذا رأت محلا لذلك أن تجبر صاحب هذه الارض على أن ينزل لجاراه عن ملكية الجزء المشغول بالبناء ، وذلك في نظير تعويض عادل .

— ١٨٠ —

مادة ٧٣٢

- ١ — كل ما على الارض أو تحتها من بناء أو غراس أو منشآت أخرى يعتبر من عمل صاحب الارض اقامه على نفقته ويكون مملوكا له .
- ٢ — ويجوز مع ذلك أن يقام الدليل على أن اجنبيا قد اقام هذه المنشآت على نفقته ، كما يجوز أن يقام الدليل على أن مالك الارض قد خول اجنبيا ملكية منشآت كانت قائمة من قبل أو خوله الحق في اقامة هذه المنشآت وتملكها .

مادة ٧٣٣

- ١ — يكون ملكا خالصا لصاحب الارض ما يحدثه فيها من بناء أو غراس أو منشآت أخرى يقيمها بمواد مملوكة لغيره، اذا لم يكن ممكنا نزع هذه المواد دون أن يلحق هذه المنشآت ضرر جسيم، أو كان ممكنا نزعها ولكن لم ترفع الدعوى باستردادها خلال سنة من اليوم الذي يعلم فيه مالك المواد أنها اندمجت في هذه المنشآت .
- ٢ — فاذا تملك صاحب الارض المواد ا كان عليه أن يدفع قيمتها مع التعويض ان كان له وجهه . أما اذا استرد المواد صاحبها فان نزعها يكون على نفقة صاحب الارض .

مادة ٧٣٤

- ١ — اذا اقام شخص بمواد من عنده منشآت على أرض يعلم أنها مملوكة لغيره دون رضاه صاحب الارض ، كان لهذا أن يطلب ازالة المنشآت على نفقة من اقامها مع التعويض ان كان له وجهه ، وذلك في ميعاد سنة من اليوم الذي يعلم فيه باقامة المنشآت أو أن يطلب استبقاء المنشآت مقابل دفع قيمتها مستحقة الازالة ا أو دفع مبلغ يساوى ما زاد في ثمن الارض بسبب هذه المنشآت .
- ٢ — ويجوز لمن اقام المنشآت أن يطلب نزعها ان كان ذلك لايلحق بالارض ضررا ، الا اذا اختار صاحب الارض أن يستبقى المنشآت طبقا لاحكام الفقرة السابقة .

— ١٧٩ —

٢ — وعلى ورثة من تصرف أن يثبتوا أن العمل القانونى قد صدر من مورثهم وهو فى مرض الموت ولهم اثبات ذلك بجميع الطرق ، ولا يحتج على الورثة بتاريخ السند اذا لم يكن هذا التاريخ ثابتا .

٣ — واذا اثبت الورثة أن التصرف صدر من مورثهم فى مرض الموت ، اعتبر التصرف صادرا على سبيل التبرع ، مالم يثبت من صدر له التصرف عكس ذلك . كل هذا مالم توجد أحكام خاصة تخالفه .

مادة ٧٢٨

اذا تصرف شخص لاحد ورثته واحتفظ بأية طريقة كانت بحيازة العين التى تصرف فيها ، وبحقته فى الانتفاع بها مدى حياته ، اعتبر التصرف مضافا الى ما بعد الموت وتسرى عليه أحكام الوصية مالم يقيم دليل يخالف ذلك .

٤ — الالتصاق

الالتصاق بالمقار :

مادة ٧٢٩

الارض التى تتكون من طمى يجلبه النهر بطريقة تدريجية غير محسوسة تكون ملكا للملاك المجاورين .

مادة ٧٣٠

١ — الارض التى ينكشف عنها البحر تكون ملكا للدولة .

٢ — ولا يجوز التعدى على أرض البحر الا اذا كان ذلك لاعادة حدود الملك الذى طمى عليه البحر .

مادة ٧٣١

ملك الاراضى الملاصقة للمياه الراكده كمياه البحيرات والبرك ، لا يملكون ما تكشف عنه هذه المياه من اراضى ولا تزول عنهم ملكية ما تغطى عليه هذه المياه .

مادة ٧٢٢

الحق في صيد البحر والبر واللقطة والأشياء الأثرية تنظمه لوائح خاصة .

الاستيلاء على عقار ليس له مالك :

مادة ٧٢٣

- ١ - الأراضى غير المزروعة التى لا مالك لها تكون ملكا للدولة .
- ٢ - ولا يجوز تملك هذه الأراضى أو وضع اليد عليها الا بترخيص من الدولة وفقا للوائح .

٢ - الميراث وتصفية التركة

مادة ٧٢٤

تعيين الورثة وتحديد أنصبتهم فى الإرث وانتقال أموال التركة اليهم تسرى فى شأنها أحكام قانون الأحوال الشخصية .

٣ - الوصية

مادة ٧٢٥

إذا لم يعين المورث ، وصيا لتركته وطلب أحد ذوى الشأن تعيين مصف لها ، عينت المحكمة ، إذا رأت موجبا لذلك ، من تجمع الورثة على اختياره . فان لم تجمع الورثة على أحد تولى القاضى اختيار المصفى على أن يكون بقدر المستطاع من بين الورثة وذلك بعد سماع أقوال هؤلاء

مادة ٧٢٦

تسرى على الوصية أحكام القوانين الخاصة بالأحوال الشخصية .

مادة ٧٢٧

- ١ - كل عمل قانونى يصدر من شخص فى مرض الموت ويكون مقصودا به التبرع ، يعتبر تصرفا مضافا الى ما بعد الموت ، وتسرى عليه أحكام الوصية أيا كانت التسمية التى تعطى لهذا التصرف .

٢ - فاذا تعذر اتفاق الشركاء على قسمة المهياة جاز للقاضي اذا طلب منه ذلك أحدالشركاء ان يأمر بها، بعد الاستعانة بخبير اذا اقتضى الامر ذلك .

الشيوع الاجبارى :

مادة ٧١٨

ليس للشركاء فى مال شائع أن يطلبوا قسمته اذا تبين من الغرض الذى أعد له هذا المال ، أنه يجب أن يبقى دائما على الشيوع .

الفصل الثانى

أسباب كسب الملكية

١ - الاستيلاء

الاستيلاء على منقول ليس له مالك

مادة ٧١٩ .

من وضع يده على منقول لا مالك له بنسبة تملكه ، ملكه .

مادة ٧٢٠

١ يصبح المنقول لامالك له اذا تخلى عنه مالكة بقصدالنزول عن ملكيته
٢ - وتعتبر الحيوانات غير الليفة لا مالك لها ما دامت طليقة . واذا اعتقل حيوان منها ثم أطلق عاد لا مالك له اذا لم يتبعه المالك فوراً او اذا كف عن تتبعه . وما روض من الحيوانات والى الرجوع الى المكان المخصص له ثم فقد هذه العادة يرجع لا مالك له .

مادة ٧٢١

١- الكنز المدفون أو المخبؤ الذى لا يستطيع احد ان يثبت ملكيته له يكون للمالك العقار الذى وجد فيه الكنز أو للمالك رقبته .
٢ - والكنز الذى يعثر عليه فى عين موقوفة أو فى مسجد أو فى مكان عين للعبادات بمقتضى القانون تكون ملكا خاصا لمن انحدرت منه أصل العين ولورثته .

٢ - غير أنه لامحل للضمان اذا كان هناك اتفاق صريح يقضى بالاعفاء منه في الحالة الخاصة التي نشأ عنها ، ويمتنع الضمان أيضا اذا كان الاستحقاق راجعا الى خطأ المتقاسم نفسه .

مادة ٧١٤

١ - يجوز نقض القسمة الحاصلة بالتراضى اذا أثبت أحد المتقاسمين أنه قد لحقه منها غبن يزيد على الخمس ، على ان تكون العبرة في التقدير بقيمة الشيء وقت القسمة .

٢ - ويجب أن ترفع الدعوى خلال السنة التالية للقسمة .
وللمدعى عليه أن يقف سيرها ويمنع القسمة من جديد اذا أكمل للمدعى نقدا أو عينا ما نقص من حصته .

مادة ٧١٥

١ - في قسمة المهايأة يتفق الشركاء على أن يختص كل منهم بمنفعة جزء مفرز يوازي حصته في المال الشائع ، متنازلا لشركائه في مقابل ذلك عن الانتفاع بباقي الاجزاء ، ولا يصح هذا الاتفاق لمدة تزيد على خمس سنين . فاذا لم تشرط لها مدة أو انتهت المدة المتفق عليها ولم يحصل اتفاق جديد ، كانت مدتها سنة واحدة تتجدد اذا لم يعلن الشريك الى شركائه قبل انتهاء السنة الجارية بثلاثة أشهر أنه لا يرغب في التجديد .

٢ - واذا دامت هذه القسمة خمس عشرة سنة ، انقلبت قسمة نهائية ، مالم يتفق الشركاء على غير ذلك . واذا حاز الشريك على الشبوع جزءا مفرزا من المال الشائع مدة خمس عشرة سنة افترض ان حيازته لهذا الجزء تستند الى قسمة مهايأة .

مادة ٧١٦

تخضع قسمة المهايأة من حيث جواز الاحتجاج بها على الغير ومن حيث أهلية المتقاسمين وحقوقهم والتزاماتهم وطرق الاثبات لاحكام عقد الاجار ، مادامت هذه الاحكام لا تتعارض مع طبيعة هذه القسمة .

مادة ٧١٧

١ - للشركاء أن يتفقوا أثناء اجراءات القسمة النهائية على أن يقسم المال الشائع مهايأة بينهم وتظل هذه القسمة نافذة حتى تتم القسمة النهائية .

مادة ٧٠٩

- ١ - إذا اختلف الشركاء في اقسام المال الشائع فعلى من يريد الخروج من الشيوخ أن يكلف الشركاء الحضور أمام المحكمة .
- ٢ - وتندب المحكمة ان رأت وجها لذلك خيرا أو أو أكثر لتقويم المال الشائع وقسمته حصصا ان كان المال يقبل القسمة عينا دون أن يلحقه نقص كبير في قيمته .

مادة ٧١٠

- إذا لم تمكن القسمة عينا ، أو كان من شأنها احداث نقص كبير في المال المراد قسمته ، بيع هذا المال بالطريق المبينة في قانون المرافعات وتقتصر المزايدة على الشركاء إذا طلبوا هذا بالاجماع .

مادة ٧١١

- ١ - لدائني كل شريك أن يعارضوا في أن تتم القسمة عينا أو أن يباع المال بالمزاد بغير تدخلهم، وتوجه المعارضة الى كل الشركات، ويترتب عليها الزامهم أن يدخلوا من عارض من الدائنين في جميع الاجراءات، والا كانت القسمة ، غير نافذة في حقهم .
- ٢ - أما اذا تمت القسمة ، فليس للدائنين الذين لم يتدخلوا فيها أن يطعنوا عليها الا في حالة الغش .

مادة ٧١٢

- يعتبر المتقاسم مالكا للحصة التي آلت اليه منذ أن تملك في الشيوخ وأنه لم يملك غيرها شيئا في بقية الحصص .

مادة ٧١٣

- ١ - يضمن المتقاسمون بعضهم لبعض ما قد يقع من تعرض أو استحقاق لسبب سابق على القسمة ويكون كل منهم ملزما بنسبة حصته أن يعرض مستحق الضمان ، على أن تكون العبرة في تقدير الشيء بقيمته وقت القسمة . فاذا كان أحد المتقاسمين معسرا ، وزع القدر الذي يلزمه على مستحق الضمان ، وجميع المتقاسمين غير المعسرين .

شهرين عن وقت الاعلان . والمحكمة عند ما تكون قسمة المال الشائع ضارة بمصالح الشركاء ، ان تقدر تبعا للظروف ما اذا كان التصرف واجبا .

مادة ٧.٦

لكل شريك ان يطالب بقسمة المال الشائع مالم يكن مجبرا على القسمة الحصة الشائعة التي باعها شريك غيره لاجنبى بطريق الممارسة ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ علمه بالبيع أو من تاريخ اعلانه به . ويتم الاستراد باعلان يوجه الى كل من البائع والمشتري ، ويحل المسترد محل المشتري في جميع حقوقه والتزاماته اذا هو عوضه عن كل ما انفقته .

٢ — واذا تعدد المستردون فلكل منهم ان يسترد بنسبة حصته .

انقضاء الشيوغ بالقسمة

مادة ٧.٧

لكل شريك أن يطالب بقسمة المال الشائع مالم يكن مجبرا على البقاء في الشيوغ بمقتضى نص أو اتفاق ، ولا يجوز بمقتضى الاتفاق أن تمنع القسمة الى أجل يجاوز خمس سنين ، فاذا كان الاجل لايجاوز هذه المدة نفذ الاتفاق في حق الشريك وفي حق من يخلفه .

للشركاء اذا انعقد اجماعهم ، أن يفتسموا المال الشائع بالطريقة التي يرونها . فاذا كان بينهم من هو ناقص الاهلية وجبت مراعاة الاجراءات التي يفرضها القانون .

مادة ٧.٨

١ — اذا اختلف الشركاء في أقسام المال الشائع ، فعلى من يريد الخروج من الشيوغ أن يكلف باقى الشركاء الحضور أمام المحكمة .

٢ — وتتدب المحكمة ان رأت وجها لذلك ، خبيرا أو أكثر لتقويم المال الشائع وقسمته حصصا ان كان المال يقبل القسمة عينا دون أن يلحقه نقص كبير في قيمته .

- ٢ — وللأغلبية أيضا أن تختار مديرا ، كما أن لها أن تضع للإدارة ولحسن الانتفاع بالمال الشائع نظاما يسرى حتى على خلفاء الشركاء جميعا سواء أكان الخلف عاما أم كان خاصا .
- ٣ — وإذا تولى أحد الشركاء الإدارة دون اعتراض من الباقين عد وكيلا عنهم .

مادة ٧.٢

١ — للشركاء الذين يملكون على الأقل ثلاثة أرباع المال الشائع ، أن يقرروا في سبيل تحسين الانتفاع بهذا المال من التغييرات الأساسية وللتعديل في الغرض الذي أعد له ما يخرج من حدود الإدارة المعتادة ، على أن يعلنوا قراراتهم إلى باقى الشركاء . ولن خالف من هؤلاء حق الرجوع إلى المحكمة خلال شهرين من وقت الاعلان .

٢ — وللمحكمة عند الرجوع إليها إذا وافقت على قرار تلك الأغلبية ، أن تقرر مع هذا ماتراه مناسبا من التدابير . ولها بوجه خاص أن تأمر باعطاء المخالف من الشركاء كفالة تضمن الوفاء بما قد يستحق من — التعويضات .

مادة ٧.٣

لكل شريك في الشيوخ الحق في أن يتخذ من الوسائل ما يلزم لحفظ الشيء ، ولو كان ذلك بغير موافقة باقى الشركاء .

مادة ٧.٤

نفقات إدارة المال الشائع وحفظه والضرائب المفروضة عليه وسائر التكاليف الناتجة من الشيوخ أو المقررة على المال ، يتحملها جميع الشركاء ، كل بقدر حصته ، ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك .

مادة ٧.٥

للشركاء الذين يملكون على الأقل ثلاثة أرباع المال الشائع، أن يقرروا التصرف فيه ، إذا استندوا في ذلك إلى أسباب قوية ، على أن يعلنوا قراراتهم إلى باقى الشركاء . ولن خالف من هؤلاء حق الرجوع إلى المحكمة خلال

٣ - الملكية الشائعة

أحكام الشيوخ :

مادة ٦٩٨

إذا ملك اثنان أو أكثر شيئاً غير مفرزة حصة كل منهم فيه ، فهم شركاء على الشيوخ وتحسب الحصص متساوية إذا لم يقم دليل على غير ذلك .

مادة ٦٩٩

١ - كل شريك في الشيوخ يملك حصته ملكاً تاماً ، وله أن يتصرف فيها وأن يستولى على ثمارها وأن يستعملها بحيث لا يلحق الضرر بحقوق سائر الشركاء .

٢ - وإذا كان التصرف منصبا على جزء مفرز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة في نصيب المتصرف انتقل حق التصرف إليه من وقت التصرف الى الجزء الذي آل الى المتصرف بطريق القسمة وللمتصرف إليه إذا كان يجهل أن المتصرف لا يملك العين المتصرف فيها مفرزة ، الحق في ابطال التصرف .

مادة ٧٠٠

تكون ادارة المال الشائع من حق الشركاء مجتمعين مالم يوجد اتفاق يخالف ذلك .

مادة ٧٠١

١ - ما يستقر عليه رأى أغلبية الشركاء في أعمال الادارة المعتادة يكون ملزماً للجميع ، وتحسب الاغلبية على أساس قيمة الانصباء . فان لم تكن ثمة أغلبية فللمحكمة بناء على طلب أحد الشركاء أن تتخذ من التدابير ما تقتضيه الضرورة ، ولها أن تعين عند الحاجة من يدير المال الشائع .

٢ - وإذا كسب أحد بالتقادم الحق في مظل مواجه لملك الجار على مسافة تقل عن متر ، فلا يحق لهذا الجار أن يبنى على أقل من متر يقاس بالطريقة السابق بيانها، وذلك على طول البناء الذي فتح فيه المظل .

مادة ٦٩٤

لايجوز أن يكون للجار على جاره مظل منحرف على مسافة تقل عن خمسين سنتيمترا من حرف المظل ولكن يرتفع هذا الخطر اذا كان المظل المنحرف على العقار والجاور هو في الوقت ذاته مظل مواجه للطريق العام .

مادة ٦٩٥

لاشترط أية مسافة لفتح المناور ، وهي التي تعلو قاعدتها عن قامة الانسان المعتادة ولا يقصد بها الا مرور الهواء ونفاذ النور دون أن يستطاع الاطلاع منها على العقار الجاور .

مادة ٦٩٦

١ - اذا تضمن العقد أو الوصية شرطا يقضى بمنع التصرف في مال ، فلا يصح هذا الشرط مالم يكن مبنيا على باعث مشروع ، ومقصورا على مدة معقولة .

٢ - ويكون الباعث مشروعا متى كان المراد بالمنع من التصرف حماية مصلحة مشروعة للتصرف أو للمتصرف اليه أو للغير .

٣ - والمدة المعقولة يجوز أن تستغرق مدى حياة المتصرف أو المتصرف اليه أو للغير .

مادة ٦٩٧

اذا كان شرط المنع من التصرف الوارد في العقد أو الوصية صحيحا طبقا لاحكام المادة السابقة ، فكل تصرف مخالف يقع باطلا .

التعليية وصيانة الجزء العلوى ، وعمل ما يلزم لجعل الحائط يتحمل زيادة العبء الناشئ عن التعليية دون أن يفقد شيئا من متانته .

٢ - فاذا لم يكن الحائط المشترك صالحا لتحمل التعليية ، فعلى من يرغب فيها من الشركاء أن يعيد بناء الحائط كله على نفقته ، بحيث يقع مازاد من سمكه في ناحيته هو بقدر الاستطاعة ويظل الحائط المجدد في غير الجزء العلوى مشتركا ، دون أن يكون للجار الذى أحدث التعليية حق في التعويض .

مادة ٦٩٠

للجار الذى لم يساهم في نفقات التعليية أن يصبح شريكا في الجزء العلوى اذا هو دفع نصف ما أنفق عليه وقيمة نصف الارض التى تقوم عليها زيادة السمك أن كانت هناك زيادة .

مادة ٦٩١

الحائط الذى يكون في وقت انشائه فاصلا بين بناءين يعد مشتركا حتى مفرقهما ، مالم يقيم دليل على العكس .

مادة ٦٩٢

١ - ليس لجار أن يجبر جاره على تحويط ملكه ولا على النزول عن جزء من حائط أو من الارض التى عليها الحائط الا في الحالة المذكورة في المادة ٦٩٠ .

٢ - ومع ذلك فليس للملك الحائط أن يهدمه مختارا دون عذر قوى ان كان هذا يضر الجار الذى يستتر ملكه بالحائط .

مادة ٦٩٣

١ - لايجوز للجار أن يكون له على جاره مطل مواجه على مسافة تقل عن متر وتقاس المسافة من ظهر الحائط الذى فيه المطل أو من حافة النافذة أو الخارجة .

- ١٦٩ -

مادة ٦٨٦

١ - مالك الارض المحبوسة عن الطريق العام ، أو التي لا يصلها بهذا الطريق ممر كاف إذا كان لا يتييسر له الوصول الى ذلك الطريق الا بنفقة باهظة أو مشقة كبيرة ، له حق المرور في الاراضى المجاورة بالقدر اللازم لاستغلال أرضه واستعمالها على الوجه المألوف ، ما دامت هذه محبوسة عن الطريق العام ، وذلك في نظير تعويض عادل • ولا يستعمل هذا الحق الا في العقار الذى يكون المرور فيه أخف ضررا وفى موضع منه يتحقق فيه ذلك •

٢ - على أنه اذا كان الحبس عن الطريق العام ناشئا عن تجزئة عقار تمت بناء على تصرف قانونى وكان من المستطاع ايجاد ممر كاف فى اجزاء هذا العقار ، فلا تجوز المطالبة بحق المرور الا فى هذه الاجزاء •

مادة ٦٨٧

لكل مالك أن يجبر جاره على وضع حدود لاملاكها المتلاصقة ، وتكون نفقات التحديد شركة بينهما •

مادة ٦٨٨

١ - للمالك الحائط المشترك أن يستعمله بحسب الغرض الذى أعد له وأن يضع فوقه عوارض ليسند عليها السقف دون أن يحمل الحائط فوق طاقته •

٢ - فاذا لم يعد الحائط المشترك صالحا للغرض الذى خصص له عادة ، فنفقة اصلاحه أو تجديده على الشركاء ، كل بنسبة حصته فيه •

مادة ٦٨٩

١ - للمالك اذا كانت له مصلحة جدية فى تعلية الحائط المشترك أن يعمله بشرط الا يلحق بشريكه ضررا بليغا ، وعليه وحده أن ينفق على

مادة ٦٨٢

- ١ — مالك الشيء يملك كل ما يعد من عناصره الجوهرية بحيث لا يمكن فصله عنه دون أن يهلك أو يتلف أو يتغير .
- ٢ — وملكية الارض تشمل ما فوقها وما تحتها الى الحد المفيد في التمتع بها ، علواً أو عمقا .
- ٣ — ويجوز بمقتضى القانون أو الاتفاق أن تكون ملكية سطح الارض منفصلة عن ملكية ما فوقها أو ما تحتها .

٢ — القيود التي ترد على حق الملكية

مادة ٦٨٣

- على المالك أن يراعى في استعمال حقه ما تقتضى به القوانين والمراسيم واللوائح المتعلقة بالمصلحة العامة أو بالمصلحة الخاصة .
وعليه أيضا مراعاة الاحكام الاتية :

مادة ٦٨٤

- ١ — على المالك ألا يغلو في استعمال حقه الى حد يضر بملك الجار .
- ٢ — وليس للجار أن يرجع على جاره في مضار الجوار المألوفة التي لا يمكن تجنبها ، وانما له أن يطلب ازالة هذه المضار اذا تجاوزت الحد المألوف ، على أن يراعى في ذلك العرف ، وطبيعة العقارات، وموقع كل منها بالنسبة الى الاخر ، والغرض الذي خصصت له . ولا يحول الترخيص الصادر من الجهات المختصة دون استعمال هذا الحق .

مادة ٦٨٥

- ١ — يجب على مالك الارض أن يسمح بأن تتمر بأرضه المياه الكافية لرى الاراضى البعيدة عن مورد المياه .

القسم الثاني :

الحقوق العينية

الكتاب الثالث

الحقوق العينية الاصلية

الباب الاول

حق الملكية

الفصل الاول :

حق الملكية بوجه عام

١ - نظافة ووسائل حمايته

مادة ٦٨١

١ - لملك الشيء وحده ، بموجب حق الملكية ، سلطة استعمال الشيء واستغلاله والتصرف فيه في نطاق الحدود ومع مراعاة الالتزامات التي يفرضها القانون .

٢ - ويجب على مالك الاشياء المستخدمة في الانتاج أن يراعى في استغلالها المصالح العليا للجماعة وأهداف الاقتصاد القومي . ويجوز للسلطة الادارية ، عند الاخلال بهذا الواجب ، أن تلزم المالك بالتوجيهات الملائمة ، ولها عند الاخلال الجسيم ، أن تدير المال جبرا بصفة مؤقتة أو تنزع ملكيته مقابل تعويض عادل .

٣ - في غير الحالات المنصوص عنها في الفقرة السابقة ، يجوز للسلطة الادارية ، أن تنزع الملكية للمنفعة العامة ، أو تستولى على الاشياء لحاجة عامة ملجئة وعاجلة وفقا لاحكام التي تحددها قوانين خاصة ، وللمالك دائما الحق في تعويض عادل .

مادة ٦٧٩

- ١ — للكفيل الذى وفى الدين أن يرجع على المدين سواء أكانت الكفالة قد عقدت بعلمه أو بغير علمه .
- ٢ — ويرجع بأصل الدين وبالفوائد والمصروفات ، على أنه فى المصروفات لا يرجع الا بالذى دفعه من وقت اخباره المدين الاصلى بالاجراءات التى اتخذت ضده .
- ٣ — ويكون للكفيل الحق فى الفوائد القانونية عن ما قام بدفعه ابتداء من يوم الدفع .

مادة ٦٨٠

- إذا تعدد المدينون فى دين واحد وكانوا متضامنين ، فللكفيل ، الذى ضمنهم جميعا أن يرجع على أى منهم بجميع ما وفاه من الدين .

— ١٦٥ —

مادة ٦٧٤

في الكفالة القضائية أو القانونية يكون الكفلاء دائماً متضامنين •

مادة ٦٧٥

إذا كان الكفلاء متضامنين فيما بينهم ووفى أحدهم الدين عند حلوله كان له أن يرجع على كل من الباقيين بحصته في الدين وبنصيبه في حصة المعسر منهم •

مادة ٦٧٦

تجوز كفالة الكفيل ، وفي هذه الحالة لايجوز للدائن أن يرجع على كفيل الكفيل قبل رجوعه على الكفيل الا اذا كان كفيل الكفيل متضامناً مع الكفيل •

٢ — العلاقة ما بين الكفيل والمدين

مادة ٦٧٧

١ — يجب على الكفيل أن يخطر المدين قبل أن يقوم بوفاء الدين ، والا سقط حقه في الرجوع على المدين اذا كان هذا قد وفى الدين أو كانت عنده وقت الاستحقاق أسباب تقضى ببطان الدين أو بانقضائه •

٢ — فاذا لم يعارض المدين في الوفاء ، بقى للكفيل حقه في الرجوع عليه ولو كان المدين قد دفع الدين أو كانت لديه أسباب تقضى ببطلانه أو بانقضائه •

مادة ٦٧٨

إذا وفى الكفيل الدين ، كان له أن يحل محل الدائن في جميع ماله من حقوق قبل المدين ولكن اذا لم يوفى الا بعض الدين ، فلا يرجع بما وفاه الا بعد ان يستوفى الدائن كل حقه من المدين •

— ١٦٤ —

مادة ٦٦٩

في كل الاحوال التي يدل فيها الكفيل على أموال المدين ، يكون الدائن مسؤولاً قبل الكفيل عن اعسار المدين الذي يترتب على عدم اتخاذه الاجراءات اللازمة في الوقت المناسب .

مادة ٦٧٠

اذا كان هناك تأمين عيني خصص قانونا أو اتفاقا لضمان الدين وقدمت كفالة بعد هذا التأمين أو معه ولم يكن الكفيل متضامنا مع المدين ، فلا يجوز التنفيذ على أموال الكفيل الا بعد التنفيذ على الاموال التي خصصت لهذا التأمين .

مادة ٦٧١

١ — اذا تعدد الكفلاء لدين واحد ويعقد واحد وكانوا غير متضامنين فيما بينهم ، قسم الدين عليهم ، ولا يجوز للدائن أن يطالب كل كفيل الا بقدر نصيبه في الكفالة .

٢ — أما اذا كان الكفلاء قد التزموا بعقود متوالية ، فان كل واحد منهم يكون مسؤولاً عن الدين كله ، الا اذا كان قد احتفظ لنفسه بحق التقسيم .

مادة ٦٧٢

• لايجوز للكفيل المتضامن مع المدين أن يطالب التجريد

مادة ٦٧٣

يجوز للكفيل المتضامن أن يتمسك بما يتمسك به الكفيل غير المتضامن من دفعات متعلقة باللدين .

— ١٦٣ —

مادة ٦٦٥

إذا أفلس المدين وجب على الدائن أن يتقدم في التفليسة بالدين ،
والا سقط حقه في الرجوع على الكفيل بقدر ما أصاب هذا الاخير من
ضرر بسبب اهمال الدائن .

مادة ٦٦٦

١ — يلتزم الدائن بأن يسلم الكفيل وقت وفائه الدين المستندات
اللازمة لاستعمال حقه في الرجوع .

٢ — فاذا كان الدين مضمونا بمنقول مرهون أو محبوس ، وجب
على الدائن أن يتخلى عنه للكفيل .

٣ — أما اذا كان الدين مضمونا بتأمين عقارى ، فان الدائن يلتزم
أن يقوم بالاجراءات اللازمة لنقل هذا التأمين ويتحمل الكفيل مصروفات
النقل على أن يرجع بها على المدين .

مادة ٦٦٧

١ — لايجوز للدائن أن يرجع على الكفيل وحده الا بعد رجوعه
على المدين .

٢ — ولا يجوز له أن ينفذ على أموال الكفيل الا بعد تجريده
المدين من أمواله ، ويجب على الكفيل في هذه الحالة أن يتمسك بهذا
الحق .

مادة ٦٦٨

١ — اذا طلب الكفيل التجريد ، وجب عليه ان يقوم على نفقته
بارشاد الدائن الى أموال للمدين تفي بالدين كله .

٢ — ولا عبرة بالاموال التي يدل عليها الكفيل ، اذا كانت هذه
الاموال تقع خارج الاراضى الصومالية ، أو كانت أموالا متنازعا فيها .

الفصل الثانى

آثار الكفالة

١ — العلاقة ما بين الكفيل والدائن

مادة ٦٦١

- ١ — يبرأ الكفيل بمجرد براءة المدين ، وله أن يتمسك بجميع الالوجه التى يحتج بها المدين •
- ٢ — على أنه اذا كان الالوجه الذى يحتج به المدين هو نقص أهليته وكان الكفيل عالماً بذلك وقت التعاقد ، فليس له أن يحتج بهذا الالوجه •

مادة ٦٦٢

- ١ اذا قبل الدائن أن يستوفى فى مقابل الدين شيئاً آخر ، برئت ذمة الكفيل ولو استحق هذا الشيء •

مادة ٦٦٣

- ١ — تبرأ ذمة الكفيل بقدر ما أضعاه الدائن بخطئه من الضمانات •
- ٢ ويقصد بالضمانات فى هذه المادة كل تأمين يخصص لضمان الدائن ولو تقرر بعد الكفالة ، وكل تأمين مقرر بحكم القانون

مادة ٦٦٤

- ١ — لا تبرأ ذمة الكفيل لمجرد أن الدائن تأخر فى اتخاذ الالجراءات، أو لمجرد أنه لم يتخذها •
- ٢ — على أن ذمة الكفيل تبرأ اذا لم يقيم الدائن باتخاذ الالجراءات ضد المدين خلال ستة أشهر من انذار الكفيل للدائن ، مالم يقدم للكفيل ضماناً كافياً •

مادة ٦٥٥

لا تكون الكفالة صحيحة الا اذا كان الالتزام المكفول صحيحا .

مادة ٦٥٦

من كفل التزام ناقص الاهلية وكانت الكفالة بسبب نقص الاهلية ، كان ملزما بتنفيذ الالتزام اذا لم ينفذه المدين المكفول .

مادة ٦٥٧

١ — تجوز الكفالة في الدين المستقبل اذا حدد مقدما المكفول ، كما تجوز الكفالة في الدين الشرطى .

٢ — على أنه اذا كان الكفيل في الدين المستقبل لم يعين مدة للكفالة كان له في أى وقت أن يراجع فيها مادام الدين المكفول لم ينشأ .

مادة ٦٥٨

١ — كفالة الدين التجارى تعتبر عملا مدنيا ولو كان الكفيل تاجرا .
٢ — على أن الكفالة الناشئة عن ضمان الاوراق التجارية ضمانا احتياطيا أو عن تظهير هذه الاوراق تعتبر دائما عملا تجاريا .

مادة ٦٥٩

١ — لاتجوز الكفالة في مبلغ أكبر مما هو مستحق على المدين، ولا بشرط أشد من شروط الدين المكفول .
٢ — ولكن تجوز الكفالة في مبلغ أقل وبشروط أهون .

مادة ٦٦٠

اذا لم يكن هناك اتفاق خاص ، فان الكفالة تشمل ملحقات الدين ، ومصروفات المطالبة الاولى ، وما يستجد من المصروفات بعد اخطار الكفيل .

غير صحيحة أو غير دقيقة عن هذا الخطر الا من اليوم الذى علم فيه المؤمن بذلك .

ت) فى حالة وقوع الحادث المؤمن منه الا من اليوم الذى علم فيه ذو الشأن بوقوعه .

مادة ٦٥٠

يقع باطلا كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة فى هذا الفصل ، الا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو لمصلحة المستفيد .

الباب الخامس

الكفالة

الفصل الاول

أركان الكفالة

مادة ٦٥١

الكفالة عقد بمقتضاه يكفل شخص تنفيذ التزام بان يتمهد الدائن بأن يفى بهذا الالتزام اذا لم يف به المدين نفسه .

مادة ٦٥٢

لا تثبت الكفالة الا بالكتابة ، ولو كان من الجائز اثبات الالتزام الاصلى بالبنية .

مادة ٦٥٣

اذا التزم المدين بتقديم كفيل ، وجب أن يقدم شخصا مؤسرا ومقيما فى الصومال ، وله أن يقدم عوضا عن الكفيل ، تأمينا عينيا كافيا .

مادة ٦٥٤

تجوز كفالة المدين بغير عمله ، وتجوز أيضا رغم معارضته .

مادة ٦٤٦

يكون محلا للتأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة تعود على الشخص من عدم وقوع خطر معين .

مادة ٦٤٧

يقع باطلا ما يرد في وثيقة التأمين من الشروط الآتية :

١ - الشرط الذي يقتضى بسقوط الحق في التأمين بسبب مخالفة القوانين واللوائح ، الا اذا انطوت هذه المخالفة على جناية أو جنحة عمدية .

٢ - الشرط الذي يقتضى بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره في اعلان الحادث المؤمن منه الى السلطات أو في تقديم المستندات اذا تبين من الظروف أن التأخر كان لعذر مقبول .

٣ - كل شرط مطبوع لم يبرز شكل ظاهر وكان متعلقا بحالة من الاحوال التي تؤدي الى البطلان أو السقوط .

٤ - شرط التحكيم اذا ورد في الوثيقة بين شروطها العامة المطبوعة لا في صورة اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة .

٥ - كل شرط تعسفى يتبين أنه لم يكن لمخالفته اثر في وقوع الحادث المؤمن منه بشرط الا يجاوز ذلك قيمة التأمين .

مادة ٦٤٨

لا يلتزم المؤمن في تعويض المؤمن له الا عن الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن منه بشرط أن لا يجاوز ذلك قيمة التأمين .

مادة ٦٤٩

١ - تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعاوى .

٢ - ومع ذلك لا تسرى هذه المدة :

(١) في حالة اخفاء بيانات متعلقة بالخطر المؤمن منه ، أو تقديم بيانات

— ١٥٨ —

الباب الرابع

عقود الفرر

الفصل الاول

المقامرة والرهان

مادة ٦٤٢

- ١ — يكون باطلا كل اتفاق خاص بمقامرة أورهان .
- ٢ — ولن خسر في مقامرة أورهان أن يسترد ما دفعه خلال ثلاث سنوات من الوقت الذى ادى فيه ما خسره ولو كان هناك اتفاق يقضى بغير ذلك . وله أن يثبت ما أداه بجميع الطرق .

مادة ٦٤٣

- ١ — يستثنى من أحكام المادة السابقة الرهان الذى يعقده فيما بينهم المتبارون شخصا في الالعاب الرياضية . ولكن للقاضى أن يخفض قيمة هذا الرهان اذا كان مبالغا فيه .
- ٢ — ويستثنى أيضا ما رخص فيه قانوننا من أوراق النصيب .

الفصل الثانى

عقد التأمين

مادة ٦٤٤

التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدى الى المؤمن له أو الى المستفيد الذى اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو ايرادا مرتبا أو اى عوض مالى آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد ، وذلك في نظير قسط أو اية دفعة مالية اخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن .

مادة ٦٤٥

الاحكام المتعلقة بعقد التأمين التى لم يرد ذكرها في هذا القانون تنظمها القوانين الخاصة .

— ١٥٧ —

مادة ٦٣٧

يحدد الاتفاق أو الحكم القاضي بالحراسة ما على الحارس من التزامات وماله من حقوق وسلطة والافتقار أحكام الوديعة وأحكام الوكالة بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع الأحكام الآتية :

مادة ٦٣٨

- ١ — يلتزم الحارس بالمحافظة على الأموال المعهودة اليه حراستها وبإدارة هذه الأموال • ويجب أن يبذل في كل ذلك عناية الرجل المعتاد •
- ٢ — ولا يجوز له بطريق مباشر أو غير مباشر أن يحل محله فـى أداء مهمته كلها أو بعضها أحد ذوى الشأن دون رضاء الآخرين •

مادة ٦٣٩

لا يجوز للحارس في غير أعمال الإدارة أن يتصرف الا برضاء ذوى الشأن جميعا أو بترخيص من القضاء •

مادة ٦٤٠

للحارس أن يتقاضى اجرا مالم يكن قد نزل عنه •

مادة ٦٤١

- ١ — تنتهى الحراسة باتفاق ذوى الشأن جميعا أو بحكم القضاء •
- ٢ — وعلى الحارس حينئذ أن يبادر الى رد الشيء المعهود اليه حراسته الى من يختاره ذوو الشأن أو من يعينه القاضي •

— ١٥٦ —

مادة ٦٣٢

على المودع أن يرد الى المودع عنده ما أنفقته في حفظ الشيء ، وعليه أن يعرضه من كل ما لحقه من خسارة بسبب الوديعة •

الفصل الخامس

الحراسة

مادة ٦٣٤

الحراسة عقد يعهد الطرفان بمقتضاه الى شخص آخر بمنقول أو عقار أو مجموع من المال يقوم في شأنه نزاع أو يكون الحق فيه غير ثابت ، فيتكفل هذا الشخص بحفظه وبإدارته ويرده مع غلته المقبوضة الى من يثبت له الحق فيه •

مادة ٦٣٥

يجوز للقضاء أن يأمر بالحراسة :

١ — في الاحوال المشار اليها في المادة السابقة اذا لم يتفق ذوو الشأن على الحراسة •

٢ — اذا كان صاحب المصلحة في منقول أو عقار قد تجمع لديه من الاسباب المعقولة ما يخشى معه خطرا عاجلا من بقاء المال تحت يد حائزه •

٣ — في الاحوال الاخرى المنصوص عليها في القانون •

مادة ٦٣٦

يكون تعيين الحارس سواء أكانت الحراسة اتفاقية ام كانت قضائية باتفاق ذوى الشأن جميعا ، فاذا لم يتفقوا تولى القاضى تعيينه •

— ١٥٥ —

مادة ٦٢٨

١ — اذا كانت الوديعة بغير أجر وجب على المودع عنده أن يبذل من العناية في حفظ الشيء ما يبذله في حفظ ماله ، دون أن يكلف في ذلك أزيد من عناية الرجل المعتاد .

٢ — أما اذا كانت الوديعة بأجر فيجب أن يبذل في حفظ الوديعة عناية الرجل المعتاد .

مادة ٦٢٩

ليس للمودع عنده أن يحل غيره محله في حفظ الوديعة دون اذن صريح من المودع الا أن يكون مضطرا الى ذلك بسبب ضرورة ملجئة عاجلة .

مادة ٦٣٠

يجب المودع عنده أن يسلم الشيء الى المودع بمجرد طلبه الا اذا ظهر من العقد أن الاجل عين لمصلحة المودع عنده . وللمودع عنده أن يلزم المودع بتسليم الشيء في أى وقت ، الا اذا ظهر من العقد أن الاجل عين لمصلحة المودع .

مادة ٦٣١

اذا باع وارث المودع عنده الشيء وهو حسن النية ، فليس عليه للمالكه الا رد ما قبضه من الثمن ، أو التنازل عن حقوقه على المشتري .
وأما اذا تصرف فيه تبرعا فانه يلتزم بقيمته وقت التبرع .

٢ — التزامات المودع

مادة ٦٣٣

الاصل في الوديعة أن تكون بغير أجر ، فاذا اتفق على أجر وجب على المودع أن يؤديه وقت انتهاء الوديعة ، مالم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

فان الوكيل يكون ملزما بتعويض الموكل عن الضرر الذي لحقه من جراء التنازل في وقت غير مناسب وبغير عذر مقبول •
٢ — غير أنه لايجوز للوكيل أن ينزل عن الوكالة متى كانت صادرة لصالح أجنبي الا اذا وجدت أسباب جدية تبرر ذلك على أن يخطر الاجنبى بهذا التنازل ، وأن يممهه وقتا كافيا ليتخذ ما يلزم لصيانة مصالحه •

مادة ٦٢٥

١ — على أى وجه كان انتهاء الوكالة ، يجب على الوكيل أن يصل بالاعمال التى بدأها الى حالة لا تتعرض معها للتلف •
٢ — وفي حالة انتهاء الوكالة ، بموت الوكيل يجب على ورثته اذا توافرت فيهم الاهلية وكانوا على علم بالوكالة ، أن يبأدروا الى اخطار الموكل بموت مورثهم وأن يتخذوا من التدبيرات ما تقتضيه الحال لصالح الموكل •

الفصل الرابع

الوديعة

مادة ٦٢٦

الوديعة عقد يلتزم به شخص أن يتسلم شيئا منقولاً من آخر على أن يتولى حفظ هذا الشيء وعلى أن يردده عينا •

١ — التزامات المودع عنده

مادة ٦٢٧

١ — على المودع عنده أن يتسلم الوديعة •
٢ — وليس له أن يستعملها دون أن يأذن له المودع فى ذلك صراحة أو ضمناً •

مادة ٦١٩

يكون الموكل مسؤولا عما أصاب الوكيل من ضرر دون خطأ منه بسبب تنفيذ الوكالة تنفيذا معتادا .

مادة ٦٢٠

إذا وكل أشخاص متعددون وكيلا واحدا في عمل مشترك كان جميع الموكليين متضامنين قبل الوكيل في تنفيذ الوكالة ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٦٢١

تطبق المواد من ١٠٣ الى ١٠٦ الخاصة بالنيابة في علاقة الموكل والوكيل بالغير الذي يتعامل مع الوكيل .

٣ — انتهاء الوكالة

مادة ٦٢٢

تنتهى الوكالة باتمام العمل الموكل فيه أو بانتهاء الاجل المعين للوكالة وتنتهى أيضا بموت الموكل أو الوكيل .

مادة ٦٢٣

١ — يجوز للموكل في أى وقت أن ينهى الوكالة أو يقيدھا ولو وجد اتفاق يخالف ذلك

فإذا كانت الوكالة بأجر فإن الموكل يكون ملزما بتعويض الوكيل عن الضرر الذى لحقه من جراء عزله في وقت غير مناسب أو بغير عذر مقبول .

٢ — على انه اذا كانت الوكالة صادرة لصالح الوكيل أو لصالح أجنبي ، فلا يجوز للموكل أن ينهى الوكالة أو يقيدھا دون رضاء من صدرت الوكالة لصالحه .

مادة ٦٢٤

١ — يجوز للوكيل أن ينزل في أى وقت عن الوكالة ولو وجد اتفاق يخالف ذلك ، ويتم التنازل باعلانه للموكل . فإذا كانت الوكالة بأجر

مادة ٦١٥

١ — إذا تعدد الوكلاء كانوا مسئولين بالتضامن متى كانت الوكالة غير قابلة للانقسام ، أو كان الضرر الذي أصاب الموكل نتيجة خطأ مشترك . على أن الوكلاء ولو كانوا متضامنين لا يسألون عما فعله أحدهم مجاوزا حدود الوكالة أو متعسفا في تنفيذها .

٢ — وإذا عين الوكلاء في عقد واحد دون أن يرخص في انفرادهم في العمل كان عليهم أن يعملوا مجتمعين الا اذا كان العمل مما لا يحتاج فيه الى تبادل الرأي ككتبض الدين أو وفائه .

مادة ٦١٦

١ — اذا أناب الوكيل عنه غيره في تنفيذ الوكالة دون أن يكون مرخصا له في ذلك ، كان مسئولا عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه هو ، ويكون الوكيل ونائبه في هذه الحالة متضامنين في المسؤولية .

٢ — أما اذا رخص للوكيل في اقامة نائب عنه دون ان يعين شخص النائب ، فان الوكيل لا يكون مسئولا الا عن خطئه في اختيار نائبه ، أو عن خطئه فيما أصدره له من تعليمات .

٣ — ويجوز في الحالتين السابقتين للموكل ولنائب الوكيل أن يرجع كل منهما مباشرة على الآخر .

مادة ٦١٧

١ — الوكالة تبرعية ، ما لم يتفق على غير ذلك صراحة أو يستخلص ضمنا من حالة الوكيل .

٢ — فاذا اتفق على أجر للوكالة كان هذا الاجر خاضعا لتقدير القاضى الا اذا دافع طوعا بعد تنفيذ الوكالة .

مادة ٦١٨

على الموكل أن يرد للوكيل ما أنفقته في تنفيذ الوكالة . فاذا اقتضى تنفيذ الوكالة أن يقدم الموكل للوكيل مبالغ للانفاق منها في شؤون الوكالة ، وجب على الموكل أن يقدم هذه المبالغ اذا طلب الوكيل ذلك .

٢ - آثار الوكالة

مادة ٦١١

- ١ - الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة دون أن يجاوز حدودها المرسومة .
- ٢ - على أن له أن يخرج عن هذه الحدود متى كان من المستحيل عليه اخطار الموكل سلفا وكانت الظروف يغلب معها الظن بان الموكل ما كان الا ليوافق على هذا التصرف . وعلى الوكيل في هذه الحالة أن يبادر بابلاغ الموكل خروجه عن حدود الوكالة .

مادة ٦١٢

- ١ - اذا كانت الوكالة بلا أجر وجب على الوكيل أن يبذل في تنفيذها العناية التي يبذلها في أعماله الخاصة ، دون أن يكلف في ذلك ازيد من عناية الرجل المعتاد .
- ٢ - فاذا كانت بأجر وجب على الوكيل ان يبذل دائما في تنفيذها عناية الرجل المعتاد .

مادة ٦١٣

- على الوكيل أن يوافي الموكل بالمعلومات الضرورية عما وصل اليه في تنفيذ الوكالة ، وأن يقدم له حسابا عنها .

مادة ٦١٤

- ١ - ليس للوكيل أن يستعمل مال الموكل لصالح نفسه .
- ٢ - وعليه فوائد المبالغ التي استخدمها لصالحه من وقت استخدامها وعليه أيضا فوائد ما تبقى في ذمته من حساب الوكالة من وقت أن يعذر .

مادة ٦٠٨

يجب أن يتوافر في الوكالة الشكل الواجب توافره في العمل القانوني الذي يكون محل الوكالة ، مالم يوجد نص يقضى بغير ذلك •

مادة ٦٠٩

١ الوكالة الواردة في ألفاظ عامة لاتخصيص فيها حتى لنوع العمل القانوني الحاصل فيه التوكيل لاتخول الوكيل صفة الا في أعمال الادارة •

٢ — ويعد من أعمال الادارة الايجار وأعمال الحفظ والصيانة واستيفاء الحقوق ووفاء الديون • ويدخل فيها أيضا كل عمل من أعمال التصرف تقتضيه الادارة كبيع المحصول وبيع البضاعة او المنقول الذي يسرع اليه التلف وشراء ما يستلزمه الشيء محل الوكالة من أدوات لحفظه والاستغلاله •

مادة ٦١٠

١ — لابد من وكالة خاصة في كل عمل ليس من أعمال الادارة ، وبوجه خاص في البيع والرهن والتبرعات والصلح والاقرار والتحكيم وتوجيه اليمين والمرافعة أمام القضاء •

٢ — والوكالة الخاصة في نوع معين من أنواع الاعمال القانونية تصح ولو لم يعين محل هذا العمل على وجه التخصص ، الا اذا كان العمل من التبرعات •

٣ — والوكالة الخاصة لاتجعل للوكيل صفة الا في مباشرة الامور المحدودة فيها ، وما تقتضيه هذه الامور من توابع ضرورية وفقا لطبيعة كل أمر والمعرف الجاري •

مادة ٦.٤

١ — اذا انتضى العقد بموت المفاوض ، وجب على رب العمل أن يدفع للتركة قيمة ما تم من الاعمال وما أنفق لتنفيذ ما لم يتم ، وذلك بقدر النفع الذي يعود عليه من هذه الاعمال والنفقات •

٢ — ويجوز لرب العمل في نظير ذلك أن يطالب بتسليم المواد التي تم اعدادها والرسوم التي بدىء في تنفيذها ، على أن يدفع عنها تعويضا عادلا •

٣ — وتسرى هذه الاحكام أيضا اذا بدأ المفاوض في تنفيذ العمل ثم أصبح عاجزا عن اتمامه لسبب لايد له فيه •

الفصل الثاني

عقد العمل

مادة ٦.٥

عقد العمل هو الذى يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة المتعاقد الاخر وتحت ادارته او اشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الاخر •

مادة ٦.٦

• الاحكام المتعلقة بعقد العمل تنظم بتشريع خاص •

الفصل الثالث

الوكالة

١ — أركان الوكالة

مادة ٦.٧

الوكالة عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانونى لحساب الموكل •

اتمامه ، على أن يعوض المقاول من جميع ما أنفقه من المصروفات، وما أنجزه من الاعمال ، وما كان يستطيع كسبه لو أنه أتم العمل

٢ — على أنه يجوز للمحكمة أن تخفض التعويض المستحق عما فات المقاول من كسب اذا كانت الظروف تجعل هذا التخفيض عادلا ، ويتعين عليها بوجه خاص أن تنقص منه ما يكون المقاول قد اقتصده من جراء تحلل رب العمل من العقد وما يكون قد كسبه باستخدام وقته في أمر آخر .

مادة ٦.١

ينقضى عقد المقاولة باستحالة تنفيذ العمل المعقود عليه .

مادة ٦.٢

١ — اذا هلك الشيء بسبب حادث مفاجيء قبل تسليمه لرب العمل ، فليس للمقاول أن يطالب بلا بئمن عمله ولا يرد نفقاته ، ويكون هلاك المادة على من قام بتوريدها من الطرفين .

٢ — أما اذا كان المقاول قد أعذر ان يسلم الشيء، أو كان هلاك الشيء أو تلفه قبل التسليم راجعا الى خطأ منه أو الى عيب في المادة التي قام بتوريدها ، وكان هلاك المادة عليه وكان للمقاول الحق في الاجر وفي التعويض عند الاقتضاء .

مادة ٦.٣

ينقضى عقد المقاولة بموت المقاول اذا كانت مؤهلاته الشخصية محل اعتبار في التعاقد . فان لم تكن محل اعتبار فلا ينتهي العقد من تلقاء نفسه ولا يجوز لرب العمل فسخه في غير الحالات التي تطبق فيها المادة ٦.٣ الا اذا لم تتوافر في ورثة المقاول الضمانات الكافية لحسن تنفيذ العمل .

٣ - غير أنه إذا لم يتم العمل بمقتضى التصميم الذى وضعه المهندس، وجب تقدير الاجر بحسب الزمن الذى استغرقه وضع التصميم مع مراعاة طبيعة هذا العمل •

المقاوله من الباطن :

مادة ٥٩٨

١ - يجوز للمقاول أن يكمل تنفيذ العمل فى جملة أو فى جزء منه الى مقاول من الباطن اذا لم يمنعه من ذلك شرط فى العقد أو لم تكن طبيعة العمل تفترض الاعتماد على كفايته الشخصية •

٢ - ولكنه يبقى فى هذه الحالة مسئولاً عن المقاول من الباطن قبل رب العمل •

مادة ٥٩٩

١ - يكون للمقاولين من الباطن وللعمال الذين يشتغلون لحساب المقاول فى تنفيذ العمل ، حق مطالبة رب العمل مباشرة بما لا يجاوز القدر الذى يكون مديناً به للمقاول الاصلى وقت رفع الدعوى • ويكون لعمال المقاولين من الباطن مثل هذا الحق قبل كل من المقاول الاصلى ورب العمل

٢ - ولهم فى حالة توقيع الحجز من أحدهم تحيد رب العمل أو المقاول الاصلى امتياز على المبالغ المستحقة للمقاول الاصلى أو للمقاول من الباطن وقت توقيع الحجز، ويكون الامتياز لكل منهم بنسبة حقه ، ويجوز أداء هذه المبالغ اليهم مباشرة •

٣ - وحقوق المقاولين من الباطن والعمال المقررة بمقتضى هذه المادة، مقدمة على حقوق من ينزل له المقاول عن دينه قبل رب العمل •

انقضاء المقاوله :

مادة ٦٠٠

١ - لرب العمل أن يتحلل من العقد ويوقف التنفيذ فى أى وقت قبل

مادة ٥٩٣

تسقط دعاوى الضمان المتقدمة بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حصول التهدم أو انكشاف العيب •

التزامات رب العمل :

مادة ٥٩٤

متى أتم المقاول ووضعه تحت تصرف رب العمل ، وجب على هذا أن يبادر الى تسلمه في أقرب وقت ممكن بحسب الجارى في المعاملات، فاذا امتنع دون سبب مشروع عن التسلم رغم دعوته الى ذلك بانذار رسمى ، أعتبر أن العمل قد سلم اليه •

مادة ٥٩٥

يستحق دفع الاجرة عند تسلم العمل، الا اذا قضى العرف أو الاتفاق بغير ذلك •

مادة ٥٩٦

اذا لم يحدد الاجر سلفا وجب الرجوع في تحديده الى قيمة العمل ونفقات المقاول •

مادة ٥٩٧

١ — يستحق المهندس المعمارى اجرا مستقلا عن وضع التصميم وعمل المقايسة وآخر عن ادارة الاعمال •
٢ — فان لم يحدد العقد هذه الاجور وجب تقديرها وفقا للعرف الجارى •

وأما أن يعهد الى مقاول آخر بانجاز العمل على نفقة المقاول الاول طبقا لاحكام المادة ٢٠٦ .

٢ — على أنه يجوز طلب فسخ العقد في الحال دون حاجة الى تعيين أجل اذا كان اصلاح ما في طريقة التنفيذ من عيب مستحيلا .

مادة ٥٩٠

١ — يضمن المهندس المعماري والمقاول متضامنين ما يحدث خلال عشر سنوات من تهدم كلي أو جزئي فيما شيده من مبان أو أقاموه من منشآت ثابتة أخرى وذلك ولو كان التهدم ناشئا عن عيب في الارض ذاتها ، أو كان رب العمل قد أجاز اقامة المنشآت المعينة مالم يكن المتعاقدان في هذه الحالة قد أرادا أن تبقى هذه المنشآت مدة أقل من عشر سنوات .

٢ — ويشمل الضمان المنصوص عليه في الفقرة السابقة ما يوجد في المباني والمنشآت من عيوب يترتب عليها تهديد مائة البناء وسلامته .

٣ — وتبدأ مدة السنوات العشر من وقت تسلم العمل .

٤ — ولا تسرى هذه المادة على ما قد يكون للمقاول من حق الرجوع على المقاولين من الباطن .

مادة ٥٩١

اذا اقتصر المهندس المعماري على وضع التصميم دون أن يكلف الرقابة على التنفيذ ، لم يكن مسئولا الا عن العيوب التي أتت من التصميم .

مادة ٥٩٢

يكون باطلا كل شرط يقصد به اعفاء المهندس المعماري والمقاول من الضمان أو الحد منه .

— ١٤٤ —

التزامات المقاول :

مادة ٥٨٦

- ١ — يجوز ان يقتصر المقاول على التعهد بتقديم عمله على أن يقدم رب العمل المادة التي يستخدمها أو يستعين بها في القيام بعمله .
- ٢ — كما يجوز أن يتعهد المقاول بتقديم العمل والمادة معا .

مادة ٥٨٧

- إذا تعهد المقاول بتقديم مادة العمل كلها أو بعضها ، كان مسئولاً عن جودتها وعليه ضمانها لرب العمل .

مادة ٥٨٨

- ١ — إذا كان رب العمل هو الذى قدم المادة ، فعلى المقاول أن يحرص عليها ويراعى أصول الفن في استخدامه لها وأن يؤدي حساباً لرب العمل عما استعملها فيه ويرد اليه ما بقى منها .
- فإذا صار شئ من هذه المادة غير صالح للاستعمال بسبب إهماله أو قصور كفايته الفنية ، التزم برد قيمة هذا الشئ لرب العمل .
- ٢ — وعلى المقاول أن يأتى بما يحتاج اليه في انجاز العمل من أدوات ومهمات اضافية ويكون ذلك على نفقته . هذا ما لم يقض الاتفاق أو عرف الحرفة بغيره .

مادة ٥٨٩

- ١ — إذا ثبت أثناء سير العمل ان المقاول يقوم به على وجه أو مناف للعقد ، جاز لرب العمل أن ينذره بأن يعدل من طريقة العمل خلال أجل معقول يعينه له . فإذا انقضى الاجل دون أن يرجع المقاول إلى العمل ، جاز لرب العمل أن يطلب اما فسخ العقد

— ١٤٣ —

مادة ٥٨٣

- يجوز للمعير أن يطلب في أى وقت انتهاء العارية في الاحوال الاتية :-
- (أ) اذا عرضت له حاجة عاجلة للشيء لم تكن متوقعة .
 - (ب) اذا أساء المستعير استعمال الشيء أو قصر في الاحتياط الواجب للمحافظة عليه .
 - (ج) اذا أعسر المستعير بعد انعقاد العارية أو كان معسرا قبل ذلك دون علم من المعير .

مادة ٥٨٤

- تنتهى العارية بموت المستعير مالم يوجد اتفاق يقضى بغيره .

الباب الثالث

العقود الواردة على العمل

الفصل الاول

المقاولة والتزام المرافق العامة

١ - عقد المقاولة

مادة ٥٨٥

- المقاولة عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو أن يؤدي عملا لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الاخر .

- ٢ — وله ان ينزع من الشيء المعار كل ما يكون قد أضافه اليه ،
على أن يعيد الشيء الى حالته الاصلية •

مادة ٥٨٠

- ١ — على المستعير أن يبذل في المحافظة على الشيء عناية الرجل
المعتاد •
- ٢ — و في كل حال يكون ضامنا لهلاك الشيء اذا نشأ الهلاك عن
حادث مفاجيء أو قوة قاهرة وكان في وسعه أن يتحاشاه باستعمال شيء
من ملكه الخاص أو كان بين أن ينقذ شيئاً مملوكاً له أو الشيء
المعار فاختر أن ينقذ ما يملكه •

مادة ٥٨١

- ١ — متى انتهت العارية وجب على المستعير أن يرد الشيء الذي
تسلمه بالحالة التي يكون عليها، وذلك دون اخلال بمسئوليته عن الهلاك
أو التلف •
- ٢ — ويجب رد الشيء في المكان الذي يكون المستعير قد تسلمه فيه
ماله يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك •

مادة ٥٨٢

- ١ — تنتهي العارية بانقضاء الاجل المتفق عليه ، فاذا لم يعين لها
اجل انتهت باستعمال الشيء فيما أعير من أجله •
- ٢ — فان لم يكن هناك سبيل لتعيين مدة العارية ، جاز للمعير أن
يطلب انهاءها في أى وقت •
- ٣ — وفي كل حال يجوز للمستعير أن يرد الشيء المعار قبل انتهاء
العارية ، غير أنه اذا كان هذا الرد يضر المعير فلا يرغم على قبوله •

مادة ٥٧٦

- ١ — اذا اضطر المستعير الى الانفاق للمحافظة على الشيء أثناء العارية التزم المعير أن يرد اليه ما أنفقه من المصروفات •
- ٢ — أما المصروفات النافعة فتتبع في شأنها الاحكام الخاصة بالمصروفات التي ينفقها من يحوز الشيء وهو سيء النية •

مادة ٥٧٧

- ١ — لاضمان على المعير في استحقاق الشيء المعار الا أن يكون هناك اتفاق على الضمان أو أن يكون المعير قد تعمد اخفاء سبب الاستحقاق •
- ٢ — ولا ضمان عليه كذلك في العيوب الخفية ، غير أنه اذا تعمد اخفاء العيب أو اذا ضمن سلامة الشيء منه ، لزمه تعويض المستعير عن كل ضرر يسببه ذلك •

٢ — التزامات المستعير

مادة ٥٧٨

- ١ — ليس للمستعير أن يستعمل الشيء المعار الا على الوجه المعين وبالقدر المحدد ، وذلك طبقا لما يبينه العقد أو تقبله طبيعة الشيء أو يعينه العرف • ولا يجوز له دون اذن المعير أن ينزل عن الاستعمال للغير ولو على سبيل التبرع •
- ٢ — ولا يكون مسئولا عما يلحق الشيء من تغيير أو تلف بسببه الاستعمال الذي تبيحه العارية •

مادة ٥٧٩

- ١ — اذا اقتضى استعمال الشيء نفقة من المستعير ، فليس له استردادها ، وهو مكلف بالنفقة اللازمة لصيانة الشيء صيانة معتادة •

مادة ٥٧٢

١ — يجب أن يكون استغلال المستأجر للأرض الزراعية موافقا
لمقتضيات الاستغلال المألوفة وعلى المستأجر بوجه خاص أن يعمل
على أن تبقى الأرض صالحة للإنتاج •

٢ — ولا يجوز له دون رضا المؤجر أن يدخل على الطريقة المتبعة
في استغلالها أي تغيير جوهري يمتد أثره إلى ما بعد انقضاء الإيجار •

مادة ٥٧٣

لا يجوز للمستأجر أن يأتي عملا يكون من شأنه أن ينقص أو يؤخر
انتفاع من يخلفه ويجب عليه بوجه خاص قبيل إخلاء الأرض أن يسمح
لهذا الخلف بتهيئة الأرض وبذرها إذا لم يصبه ضرر من ذلك •

الفصل الثاني

العارية

مادة ٥٧٤

العارية عقد يلتزم به المعير أن يسلم المستعير شيئا غير قابل
للاستهلاك ليستعمله بلا عوض لمدة معينة أو في غرض معين على أن يردده
بعد الاستعمال •

١ — التزامات المعير

مادة ٥٧٥

يلتزم المعير أن يسلم المستعير الشيء المعار بالحالة التي يكون عليها
وقت انعقاد العارية ، وأن يتركه للمستعير طول مدة العارية •

مادة ٥٦٧

لا يجوز للمستأجر أن يتمسك بما عجله من الاجرة قبل من انتقلت اليه الملكية اذا أثبت هذا أن المستأجر وقت الدفع كان يعلم بانتقال الملكية أو كان من المفروض حتما أن يعلم • فاذا عجز من انتقلت اليه الملكية عن الاثبات فلا يكون له الا الرجوع على المؤجر •

مادة ٥٦٨

اذا اتفق على أنه يجوز للمؤجر أن ينهي العقد اذا جدت له حاجة شخصية للعين ، وجب عليه في استعمال هذا الحق أن ينبه على المستأجر بالاخلاء في المواعيد المبينة بالمادة ٥٢٥ مالم يقض الاتفاق بغير ذلك •

مادة ٥٦٩

يجوز للموظف أو المستخدم اذا اقتضى عمله أن يغير محل اقامته أن يطلب انتهاء ايجار مسكنه اذا كان الايجار معين المدة ، على أن يراعى المواعيد المبينة في المادة ٥٢٥ ، ويقع باطلا كل اتفاق على غير ذلك •

٢ - بعض انواع الايجار

ايجار الاراضى الزراعية

مادة ٥٧٠

اذا كانت العين المؤجرة أرضا زراعية ، فلا يكون المؤجر ملزما بتسليم المستأجر الادوات الزراعية التي توجد في الارض الا اذا كان الايجار يشملها •

مادة ٥٧١

اذا تسلم المستأجر أدوات زراعية مملوكة للمؤجر ، وجب عليه أن يرهاها ويتعهدا بالصيانة بحسب المألوف في استغلالها •

مادة ٥٦٣

إذا لم يعقد الايجار الا بسبب حرفة المستأجرة أو لاعتبارات أخرى تتعلق بشخصه ثم مات ، جاز لورثته أو للمؤجر أن يطلبوا انتهاء العقد .

مادة ٥٦٤

- ١ — لا يترتب على اعسار المستأجر أن تحل أجرة لم تستحق .
- ٢ — ومع ذلك يجوز للمؤجر أن يطلب فسخ الايجار اذا لم تقدم له في ميعاد مناسب تأمينات تكفل الوفاء بالاجرة التي لم تحل وكذلك يجوز للمستأجر اذا لم يرخص له في التنازل عن الايجار أو في الايجار من الباطن أن يطلب الفسخ على أن يدفع تعويضا عادلا .

مادة ٥٦٥

- ١ — اذا انتقلت ملكية العين المؤجرة اختيارا أو جبرا الى شخص آخر ، فلا يكون الايجار نافذا في حق هذا الشخص اذا لم يكن له تاريخ ثابت سابق على التصرف الذي نقل الملكية .
- ٢ — ومع ذلك يجوز لمن انتقلت اليه الملكية أن يتمسك بعقد الايجار ولو كان هذا العقد غير نافذ في حقه .

مادة ٥٦٦

- ١ — لا يجوز لمن انتقلت اليه ملكية العين المؤجرة ولم يكن الايجار نافذا في حقه أن يجبر المستأجر على الاخلاء الا بعد التنبيه عليه بذلك في المواعيد المبينة في المادة ٥٢٥ .
- ٢ — فاذا نبه على المستأجر بالاخلاء قبل انقضاء الايجار ، فان المؤجر يلتزم بأن يدفع للمستأجر تعويضا مالم يتفق على غير ذلك ، ولا يجبر المستأجر على الاخلاء الا بعد أن يتقاضى التعويض من المؤجر أو من انتقلت اليه الملكية نيابة عن المؤجر أو بعد أن يحصل على تأمين كاف للوفاء بهذا التعويض .

مادة ٥٦٠

— اذا انتهى عقد الايجار وبقي المستأجر منتفعا
بالعين المؤجرة ودون اعتراض منه ، اعتبر الايجار قد تجدد بشروطه
الاولى ولكن لمدة غير معينة ، وتسرى على الايجار اذا تجدد على هذا
الوجه أحكام المادة ٥٢٥ .

٢ — ويعتبر هذا التجديد الضمني ايجارا جديدا لامجرد امتداد
للايجار الاصلى ، ومع ذلك تنتقل الى الايجار الجديد التأمينات
العينية التي كان المستأجر قد قدمها في الايجار القديم مع مراعاة
قواعد الشهر العقارى ، أما الكفالة شخصية كانت أو عينية فلا تنتقل
الى الايجار الجديد الا اذا رضى الكفيل بذلك .

مادة ٥٦١

اذا نبه أحد الطرفين على الاخر بالاخلاء واستمر المستأجر مع
ذلك منتفعا بالعين بعد انتهاء الايجار فلا يفترض أن الايجار قد تجدد
مالم يقيم الدليل على عكس ذلك .

موت المستأجر أو اعساره :

مادة ٥٦٢

- ١ — لاينتهى الايجار بموت المؤجر ولا بموت المستأجر .
- ٢ — ومع ذلك اذا مات المستأجر جاز لورثته أن يطلبوا انتهاء العقد
اذا أثبتوا أنه بسبب موت مورثهم أصبحت أعباء العقد أثقل من أن
تتحملها مواردهم — أو أصبح الايجار مجاوزا حدود حاجتهم .
وفي هذه الحالة يجب أن تراعى مواعيد التنبيه بالاخلاء المبينة في المادة
٥٢٥ ، وأن يكون طلب انتهاء العقد في مدة ستة أشهر على الاكثر من
وقت موت المستأجر .

للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بابقاء الايجار اذا قدم المشتري ضمانا كافيا ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق .

مادة ٥٥٦

في حالة التنازل عن الايجار يبقى المستأجر ضامنا للمتنازل له في تنفيذ التزاماته .

مادة ٥٥٧

- ١ — يكون المستأجر من الباطن ملزما بأن يؤدي للمؤجر مباشرة ما يكون ثابتا في ذمته للمستأجر الاصلى وقت أن ينذره المؤجر .
- ٢ — ولا يجوز للمستأجر من الباطن أن يتمسك قبل المؤجر بما يكون قد عجله من الاجرة للمستأجر الاصلى ، ما لم يكن ذلك قد تم قبل الانذار وفقا للعرف أو لاتفاق ثابت تم وقت الايجار من الباطن .

مادة ٥٥٨

تبرأ ذمة المستأجر قبل المؤجر سواء فيما يتعلق بضمانة للمتنازل له في حالة التنازل عن الايجار أم فيما يتعلق بما يفرضه عقد الايجار الاصلى من الالتزامات في حالة الايجار من الباطن :

أ) اذا صدر من المؤجر قبول صريح بالتنازل عن الايجار أو بالايجار من الباطن .

ب) اذا استوفى المؤجر الاجرة مباشرة من المتنازل له أو من المستأجر من الباطن دون أن يبدى أى تحفظ في شأن حقوقه قبل المستأجر الاصلى .

انتهاء الايجار :

مادة ٥٥٩

ينتهي الايجار بانتهاء المدة المعينة في العقد دون حاجة الى تنبيهه بالاخلاء .

مادة ٥٥٢

١ - على المستأجر أن يرد العين المؤجرة بالحالة التي تسلمها عليها ،
إلا ما يكون قد أصاب العين من هلاك أو تلف لسبب لا يد له فيه .

٢ - فإذا كان تسليم العين للمستأجر قد تم دون كتابة محضر أو دون
بيان بأوصاف هذه العين افترض ، حتى يقوم الدليل على العكس أن
المستأجر قد تسلم العين في حالة حسنة .

مادة ٥٥٣

١ - إذا أوجد المستأجر في العين المؤجرة بناء أو غراسا أو غير ذلك
من التحسينات مما يزيد في قيمة العقار ، انتزم المؤجر أن يرد للمستأجر
عند انقضاء الإيجار ما أنفق في هذه التحسينات أو ما زاد في قيمة العقار
مالم يكن هناك اتفاق يقضى بغير ذلك .

٢ - فإذا كانت تلك التحسينات قد استحدثت دون علم المؤجر أو رغم
معارضته ، كان له أيضا أن يطلب من المستأجر أزالتها . وله أن يطلب فوق
ذلك تعويضا عن الضرر الذي يصيب العقار عن هذه الإزالة إن كان
للتعويض مقتضى .

٣ - فإذا اختار المؤجر أن يحتفظ بهذه التحسينات في مقابل رد إحدى
القيمتين المتقدم ذكرهما جاز للمحكمة أن تنظره إلى أجل للوفاء بها .

التنازل عن الإيجار والإيجار من الباطن :

مادة ٥٥٤

للمستأجر حق التنازل عن الإيجار أو الإيجار من الباطن وذلك عن كل
ما استأجره أو بعضه ما لم يقض الاتفاق بغير ذلك .

مادة ٥٥٥

١ - منع المستأجر من أن يؤجر من الباطن يقضى منعه من التنازل
عن الإيجار وكذلك العكس .

٢ - ومع ذلك إذا كان الأمر خاصا بإيجار عقار أنشئ به مصنع أو
متجر واقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر ، جاز

مادة ٥٤٨

الوفاء بقسط من الاجرة قرينة على الوفاء بالاتساق على هذا القسط حتى يقوم الدليل على عكس ذلك .

مادة ٥٤٩

يجب على كل من استأجر منزلا أو مخزنا أو حانوتا أو مكانا مماثلا لذلك أو أرضا زراعية أن يضع في العين المؤجرة أثانا أو بضائع أو محصولات أو مواشى أو أدوات تكون قيمتها كافية لضمان الاجرة عن سنتين ، أو عن كل مدة الايجار اذا قلت عن سنتين ، هذا ما لم تكن الاجرة قد عجلت ، ويعنى المستأجر من هذا الالتزام اذا تم الاتفاق على هذا الاعفاء أو اذا قدم المستأجر تأمينا آخر .

مادة ٥٥٠

١ - يكون للمؤجر ، ضمانا لكل حق يثبت له بمقتضى عقد الايجار ، أن يحبس جميع المنقولات القابلة للحجز الموجودة في العين المؤجرة ما دامت مثقلة بامتياز المؤجر ولو لم تكن مملوكة للمستأجر . وللمؤجر الحق في أن يمانع في نقلها ، فاذا نقلت رغم معارضته أو دون علمه كان له الحق فى استردادها من الحائز لها ولو كان حسن النية ، مع عدم الاخلال بما يكون لهذا الحائز من حقوق .

٢ - وليس للمؤجر أن يستعمل حقه في الحبس أو في الاسترداد اذا كان نقل هذه الاشياء أمرا اقتضته حرفة المستأجر أو المؤلف من شئون الحياة ، أو كانت المنقولات التى تركت في العين المؤجرة أو التى تم استردادها تقى بضمان الاجرة وفاء تاما .

مادة ٥٥١

يجب على المستأجر أن يرد العين المؤجرة عند انتهاء الايجار، فاذا أبقاها تحت يده دون حق كان ملزما أن يدفع للمؤجر تعويضا يراعى فى تقديره القيمة الايجارية للعين وما أصاب المؤجر من ضرر .

التي توضع بها هذه الاجزة لا تخالف الاصول الرمية ، وذلك مالم يثبت المؤجر أن وضع هذه الاجهزة يهدد سلامة العقار .

٢ — فاذا كان تدخل المؤجر لازما لاتمام شىء من ذلك ، جاز للمستأجر أن يقتضى منه هذا التدخل ، على أن يتكفل بما ينفقه المؤجر .

مادة ٥٤٤

١ — يجب على المستأجر أن يبذل من العناية في استعمال العين المؤجر وفي المحافظة عليها ما يبذله الشخص المعتاد .

٢ — وهو مسئول عما يصيب العين أثناء انتقاعه بها من تلف أو هلاك غير ناشئ عن استعمالها استعمالا مألوفاً .

مادة ٥٤٥

١ — المستأجر مسئول عن حريق العين المؤجرة الا اذا اثبت أن الحريق نشأ عن سبب لا يد له فيه .

٢ — فاذا تعدد المستأجرون لعقار واحد ، كان كل منهم مسئولا عن الحريق ينسبة الجزء الذى يشغله ، ويتناول ذلك المؤجر ان كان مقيما فى العقار . هذا مالم يثبت ان النار ابتداً شوبوها فى الجزء الذى يشغله أحد المستأجرين فيكون وحده مسئولا عن الحريق .

مادة ٥٤٦

يجب على المستأجر أن يبادر الى أخطار المؤجر بكل أمر يستوجب تدخله ، كأن تحتاج العين الى ترميمات مستعجلة ، أو ينكشف عيب بها أو يقع اغتصاب عليها ، أو يعتدى اجنبى بالتعرض لها ، أو بأحداث ضرر بها .

مادة ٥٤٧

١ — يجب على المستأجر أن يقوم بوفاء الاجر فى المواعيد المتفق عليها ، فاذا لم يكن هناك اتفاق وجب وفاء الاجرة فى المواعيد التى يعينها عرف الجهة .

٢ — ويكون الوفاء فى موطن المستأجر مالم يكن هناك اتفاق أو عرف يقتضى بغير ذلك .

٢ — ومع ذلك لا يضمن المؤجر العيب اذا كان المستأجر قد أخطر به أو كان يعلم وقت التعاقد .

مادة ٥٣٩

١ — اذا وجد بالعين المؤجرة عيب يتحقق معه الضمان ، جاز للمستأجر تبعا للظروف أن يطلب فسخ العقد أو انقاص الاجرة ، وله كذلك اصلاح العيب أو أن يقوم هو باصلاحه على نفقة المؤجر اذا كان هذا الاصلاح لا يبهظ المؤجر .

٢ — فاذا لحق المستأجر ضرر من العيب التزم المؤجر بتعويض ، مالم يثبت انه كان يجهل وجود العيب .

مادة ٥٤٠

يقع باطلا كل اتفاق يتضمن الاعفاء أو الحد من ضمان التعويض أو العيب اذا كان المؤجر قد أخفى عن غش سبب هذا الضمان .

مادة ٥٤١

يلتزم المستأجر بأن يستعمل العين المؤجرة على النحو المتفق عليه ، فان لم يكن هناك اتفاق التزم أن يستعمل العين بحسب ما أعدت له .

مادة ٥٤٢

١ — لا يجوز للمستأجر أن يحدث بالعين المؤجرة تغييرا بدون اذن المؤجر الا اذا كان هذا التغيير لا ينشأ عنه أى ضرر للمؤجر .
٢ — فاذا أحدث المستأجر تغييرا فى العين المؤجرة مجاوزا فى ذلك حدود الالتزام الوارد فى الفقرة السابقة ، جاز الزامه باعادة العين الى الحالة التى كانت عليها وبالتعويض ان كان له مقتضى .

مادة ٥٤٣

١ — يجوز للمستأجر أن يضع بالعين المؤجرة أجهزة لتوصيل المياه والنور الكهربائى والغاز والتليفون والراديو وما الى ذلك ما دامت الطريقة

مادة ٥٣٥

١ - اذا تعدد المستأجرون لعين واحدة فضل من سبق منهم الى وضع يده عليها دون غش فاذا كان مستأجر عقار قد سجل عقده وهو حسن النية قبل ان يضع مستأجرا آخر يده على العقار المؤجر أو قبل أن يتجدد عقد اجاره ، فانه هو الذى يفضل .

٢ - فاذا لم يوجد سبب لتفضيل أحد المستأجرين فليس لهم فيما تعارضت فيه حقوقهم الا طلب التعويض .

مادة ٥٣٦

اذا ترتب على عمل من جهة حكومية فى حدود القانون نقص كبير فى الانتفاع بالعين المؤجرة ، جاز للمستأجر تبعا للظروف أن يطلب فسخ العقد أو انقاص الاجرة له ، وله أن يطالب المؤجر بتعويضه اذا كان عمل الجهة الحكومية قد صدر لسبب يكون المؤجر مسئولا عنه ، كل هذا مالم يقض الاتفاق بغيره .

مادة ٥٣٧

١ - لا يضمن المؤجر للمستأجر التعرض المادى اذا صدر من اجنبى مادام المتعرض لا يدعى حقا ، ولكن هذا لا يخل بما للمستأجر من الحق فى أن يرفع باسمه على المتعرض دعوى المطالبة بالتعويض وجميع دعاوى وضع اليد .

٢ - على أنه اذا وقع التعرض المادى لسبب لا يد للمستأجر فيه ، وكان هذا التعرض من الجسامة بحيث يحرم المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة، جازله تبعا للظروف ان يطلب فسخ العقد أو انقاص الاجرة .

مادة ٥٣٨

١ - يضمن المؤجر للمستأجر جميع ما يوجد فى العين المؤجرة من عيوب تحول دون الانتفاع بها ، أو تنقص من هذا الانتفاع انقاصا كبيرا ولكنه يضمن العيوب التى جرى العرف بالتسامح فيها . وهو مسئول عن خلو العين من صفات تعهد صراحة بتوافرها أو عن خلوها من صفات يقتضيها الانتفاع بها ، كل هذا ما لم يقض الاتفاق بغيره .

٣ — ولا يجوز للمستأجر في الحالتين السابقتين أن يطلب تعويضا إذا كان الهالك أو التلف يرجع الى سبب لايد للمؤجر فيه •

مادة ٥٣٢

١ — لايجوز للمستأجر أن يمنع المؤجر من اجراء الترميمات المستعجلة التى تكون ضرورية لحفظ العين المؤجرة ، على أنه اذا ترتب على هذه الترميمات اخلال كلى أو جزئى بالانتفاع بالعين ، جاز للمستأجر أن يطلب تبعا للظروف أما فسخ الايجار أو انقاص الاجرة .

٢ — ومع ذلك اذا بقى المستأجر فى العين المؤجرة الى أن تتم الترميمات ، سقط حقه فى طلب الفسخ .

مادة ٥٣٣

١ — على المؤجر أن يمتنع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ، ولا يجوز له أن يحدث بالعين أو بملحقاتها أى تعبير يخل بهذا الانتفاع •

٢ — ولا يقتصر ضمان المؤجر على الاعمال التى تصدر منه أو من اتباعه بل يمتد هذا الضمان الى كل تعرض أو أضرار مبنى على سبب قانونى يصدر من أى مستأجر آخر أو من أى شخص تلقى الحق عن المؤجر •

مادة ٥٣٤

١ — اذا دعى أجنبى حقا يتعارض مع ما للمستأخر من حقوق بمقتضى عقد الايجار ، وجب على المستأجر أن يغادر الى اخطار المؤجر بذلك وكان له أن يخرج من الدعوى ، وفى هذه الحالة لا توجه الاجراءات الا الى المؤجر .

٢ — فاذا ترتب على هذا الادعاء أن حرم المستأجر فعلا من الانتفاع الذى له بموجب عقد الايجار جازله تبعا للظروف أن يطلب الفسخ أو انقاص الاجرة مع التعويض ان كان له مقتضى •

التسليم ومكانه وتحديد مقدار العين المؤجرة وتحديد ملحقاتها •

مادة ٥٢٩

على المؤجر أن يتعهد العين المؤجرة بالصيانة لتبقى على الحالة التي سلمت بها وأن يقوم في أثناء الاجارة بجميع الترميمات الضرورية .

مادة ٥٣٠

١ — اذا تأخر المجر بعد اعذاره عن القيام بتنفيذ الالتزامات المبينة في المادة السابقة ، جاز للمستأجر أن يحصل على ترخيص من القضاء في اجراء ذلك بنفسه وفي استيفاء ما أنفقه خصما من الاجرة ، وهذا دون اخلال بحقه في طلب الفسخ أو انقاص الاجرة •

٢ — ويجوز للمستأجر دون حاجة الى ترخيص من القضاة أن يقوم باجراء الترميمات المستعجلة أو الترميمات البسيطة مما لم يلتزم به المجر ، سواء كان العيب موجودا وقت بدء الانتفاع أو طراً بعد ذلك ، اذا لم يقيم المؤجر بعد اعذاره بتنفيذ هذا الالتزام في ميعاد مناسب ، على أن يستوفي المستأجر ما أنفقه خصما من الاجرة •

مادة ٥٣١

١ — اذا هلكت العين المؤجرة أثناء الايجار هلاكا كلياً ، انفسخ العقد من تلقاء نفسه •

٢ — أما اذا كان هلاك العين جزئياً ، أو اذا أصبحت العين في حالة لا تصلح معها للانتفاع الذي أو جرت من أجله ، أو نقص هذا الانتفاع نقصاً كبيراً ولم يكن للمستأجر يد في شيء من ذلك ، فيجوز له ، اذا لم يقيم المؤجر في ميعاد مناسب باعادة العين الى الحالة التي كانت عليها أن يطلب تبعاً للظروف أما انقاص الاجرة أو فسخ الايجار ذاته دون احلال بما له من حق في أن يقوم بنفسه بتنفيذ التزام المؤجر وفقاً لاحكام المادة السابقة •

مادة ٥٢٥

إذا عقد الايجار دون اتفاق على مدة أو عقد لمدة غير معينة أو تعذر اثبات المدة المدعاة أعتبر الايجار منعقد للفترة المعينة لدفع الاجر .
وينتهي بانقضاء هذه الفترة بناء على طلب أحد المتعاقدين إذا هو نبه على المتعاقد الآخر بالاخلاء قبل انقضاء النصف الاخير لهذه الفترة .

آثار الايجار :

مادة ٥٢٦

يلتزم المؤجر أن يسلم المستأجر العين المؤجرة وملحقاتها في حالة تصلح معها لان تفي بما أعدت له من المنفعة ، وفقا لما تم عليه الاتفاق أو لطبيعة العين .

مادة ٥٢٧

١ - إذا سلمت العين المؤجرة في حالة لا تكون فيها صالحة للانتفاع الذي أوجرت من أجله أو اذا نقص هذا الانتفاع نقصا كبيرا ، جاز للمستأجر أن يطلب فسخ العقد أو انقاص الاجرة بقدر ما نقص من الانتفاع مع التعويض في الحالتين اذا كان لذلك مقتض .

٢ - فاذا كانت العين المؤجرة في حالة من شأنها أن تعرض صحة المستأجر أو من يعيشون معه أو مستخدميه أو عماله لخطر جسيم ، جاز للمستأجر أن يطلب فسخ العقد ، ولو كان قد سبق له ان نزل عن هذا الحق .

مادة ٥٢٨

يسرى على الالتزام بتسليم العين المؤجرة ما يسرى على الالتزام بتسليم العين المباعة من أحكام ، وعلى الاخص ما يتعلق منها بزمان

الباب الثانى
العقود الواردة على الانتفاع
بالشئى
الفصل الاول :
الايجار
١ - الايجار بوجه عام

أركان الايجار :

مادة ٥٢١

الايجار عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع
بشئى معين مدة معينة لقاء أجر معلوم .

مادة ٥٢٢

الاجارة الصادرة ممن له حق المنفعة تنتضى بانقضاء هذا الحق اذا
لم يجزها مالك الرقبة ، على أن تراعى المواعيد المقررة للتبنيه بالاخلاء
والمواعيد اللازمة لنقل محصول السنة .

مادة ٥٢٣

يجوز أن تكون الاجرة نقودا كما يجوز أن تكون أى تقديرة أخرى .

مادة ٥٢٤

اذا لم يتفق المتعاقدان على مقدار الاجرة أو على كيفية تقديرها ،
أو اذا تعذر اثبات مقدار الاجرة ، وجب اعتبار اجرة المثل .

— ١٢٦ —

مادة ٥١٥

• لا يثبت الصلح الا بالكتابة أو بمحضر رسمي

٢ - آثار الصلح

مادة ٥١٦

- ١ - تنحسم بالصلح المنازعات التي تناولها .
- ٢ - ويترتب عليه انقضاء الحقوق والادعاءات التي نزل عنها أى من المتعاقدين نزولا نهائيا .

مادة ٥١٧

للمصلح أثر كاشف بالنسبة الى ما تناوله من الحقوق ، ويقتصر هذا الاثر على الحقوق المتنازع فيها دون غيرها .

مادة ٥١٨

يجب أن تفسر عبارات التنازل التي يتضمنها الصلح تفسيراً ضيقاً ، أو أياً كانت تلك العبارات فان التنازل لا ينصب الا على الحقوق التي كانت وحدها بصفة جلية محلاً للنزاع الذي حسمه الصلح .

٣ - بطلان الصلح

مادة ٥١٩

• لا يجوز الطعن في الصلح بسبب غلط في القانون

مادة ٥٢٠

- ١ - الصلح لا يتجزء ، فبطلان جزء منه يقتضى بطلان العقد كله .
- ٢ - على أن هذا الحكم لا يسرى اذا تبين من عبارات العقد ، أو من الظروف ، ان المتعاقدين قد اتفقا على أن أجزاء العقد مستقلة بعضها عن بعض .

مادة ٥١١

إذا اتفق على الفوائد ، كان للمدين إذا انقضت ستة أشهر على القرض أن يعلن رغبته في إلغاء العقد ورد ما اقترضه ، على أن يتم الرد في أجل لا يجاوز ستة أشهر من تاريخ هذا الاعلان ، وفي هذه الحالة يلزم المدين بأداء الفوائد المستحقة عن ستة الأشهر التالية للاعلان ، ولا يجوز بوجه من الوجوه إلزامه بأن يؤدي فائدة أو مقابلاً من أى نوع بسبب تعجيل الوفاء ، ولا يجوز الاتفاق على إسقاط حق المقترض في الرد أو الحد منه •

الفصل السادس

الصلح

١ - أركان الصلح

مادة ٥١٢

الصلح عقد يحسم به الطرفان نزاعاً قائماً أو يتوقيان به نزاعاً محتملاً، وذلك بأن ينزل كل منهما على وجه التقابل عن جزء من ادعائه •

مادة ٥١٣

يشترط فيمن يعقد صلحاً أن يكون أهلاً للتصرف بعوض في الحقوق التي يشملها عقد الصلح •

مادة ٥١٤

لا يجوز الصلح في المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية أو بالنظام العام • ولكن يجوز الصلح على المصالح المالية التي تترتب على الحالة الشخصية ، أو التي تنشأ عن ارتكاب إحدى الجرائم •

— ١٢٤ —

مادة ٥.٦

- ١ — يجب على المقرض أن يسلم الشيء موضوع العقد الى المقرض ، ولا يجوز له أن يطالبه برد المثل الا عند انتهاء القرض .
- ٢ — واذا هلك الشيء قبل تسليمه الى المقرض كان الهلاك على المقرض .

مادة ٥.٧

- ١ — اذا استحق الشيء ، فان كان القرض بأجر ، سرت أحكام البيع ، والا فأحكام العارية .

مادة ٥.٨

- ١ — اذا ظهر في الشيء عيب خفى وكان القرض بغير أجر واختار المقرض استبقاء الشيء فلا يلزمه أن يرد الا قيمة الشيء معيبا .
- ٢ — أما اذا كان القرض بأجر أو كان بغير أجر ولكن المقرض قد تعمد اخفاء العيب ، فيكون للمقرض أن يطلب إما اصلاح العيب ، وأما استبدال شيء سليم بالشيء المعيب .

مادة ٥.٩

- ١ — على المقرض أن يدفع الفوائد المتفق عليها عند حلول مواعيد استحقاقها ، فاذا لم يكن هناك اتفاق على فوائد اعتبر القرض بغير أجر .

مادة ٥.١٠

- ١ — ينتهي القرض بانتهاء الميعاد المتفق عليه .

الفصل الرابع

الشركة

مادة ٥.٢

الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي ، بتقديم حصة من مال أو من عمل ، لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو من خسارة .

مادة ٥.٣

١ - تعتبر الشركة بمجرد تكوينها شخصاً اعتبارياً ، ولكن لا يحتج بهذه الشخصية على العقد الا بعد استيفاء اجراءات للنشر التي يقرها القانون .

٢ - ومع ذلك للغير اذا لم تقم الشركة باجراءات النشر المقررة أن يتمسك بشخصيتها .

مادة ٥.٤

تنظم أحكام عقد الشركة وقواعد انشاء الشركات وادارتها ، وانقضائها وتصفياتها .

الفصل الخامس

القرض

١ - القرض

مادة ٥.٥

القرض عقد يلزم به المقرض ان ينقل الى المقترض ملكية مبلغ من النقود أو أى شىء مثلى آخر ، على أن يرد اليه المقرض عند نهاية القرض شيئاً مثله في مقداره ونوعه وصفته .

(د) اذا كانت الهبة من أحد الزوجين للاخر وأراد الواهب الرجوع بعد انقضاء الزوجية •

(هـ) اذا كانت الهبة لذى رحم محرم •

(و) اذا هلك الشيء الموهوب في يد الموهوب له ، سواء كان الهلاك بفعله أو بحادث أجنبي لايد له فيه أو بسبب الاستعمال ، فاذا لم يهلك الا بعض الشيء جاز الرجوع في الباقي •

(ز) اذا قدم الموهوب له عوضا عن الهبة •

(ح) اذا كانت الهبة صدقة أو عملا من اعمال البر •

مادة ٥٠٠

١ — يترتب على الرجوع في الهبة بالتراضى أو بالتقاضى أن تعتبر الهبة كأن لم تكن •

٢ — ولا يرد الموهوب له الثمرات الا من وقت الاتفاق على الرجوع أو من وقت رفع الدعوى ، وله أن يرجع بجميع ما أنفقه من مصروفات ضرورية ، أما المصروفات النافعة فلا يجاوز في الرجوع بها القدر الذى زاد في قيمة الشيء الموهوب •

مادة ٥٠١

١ — اذا استولى الواهب على الشيء الموهوب ، بغير التراضى أو التقاضى ، كان مسئولا قبل الموهوب له عن هلاك الشيء سواء كان الهلاك بفعل الواهب أو بسبب أجنبي لايد له فيه أو بسبب الاستعمال •

٢ — أما اذا صدر حكم بالرجوع في الهبة وهلك الشيء في يد الموهوب له بعد اعذاره بالتسليم فيكون الموهوب له مسئولا عن هذا الهلاك ، ولو كان الهلاك بسبب أجنبي •

٣ - الرجوع في الهبة

مادة ٤٩٧

- ١ - يجوز للواهب أن يرجع في الهبة اذا قبل الموهوب له ذلك .
- ٢ - فاذا لم يقبل الموهوب له جاز للواهب أن يطلب من القضاء الترخيص له في الرجوع ! متى كان يستند في ذلك الى عذر مقبول ، ولم يوجد مانع من الرجوع .

مادة ٤٩٨

يعتبر بنوع خاص عذرا مقبولا للرجوع في الهبة :

- أ) أن يخل الموهوب له بما يجب عليه نحو الواهب ، أو نحو أحد من أقاربه ، بحيث يكون هذا الاخلال جحودا كبيرا من جانبه .
- ب) أن يصبح الواهب عاجزا عن أن يوفر لنفسه أسباب المعيشة بما يتفق مع مكانته الاجتماعية أو أن يصبح غير قادر على الوفاء بما يفرضه عليه القانون من النفقة على الغير .
- ج) أن يرزق الواهب بعد الهبة ولذا يظل حيا الى وقت الرجوع ، أو أن يكون للواهب ولد يظنه ميتا وقت الهبة فاذا به حي .

مادة ٤٩٩

يرفض طلب الرجوع في الهبة اذا وجد مانع من الموانع الاتية :

- أ) اذا حصل للشئ الموهوب زيادة متصلة موجبة لزيادة قيمته فاذا زال المانع عاد حق الرجوع .
- ب) اذا مات أحد طرفي عقد الهبة .

- ج) اذا تصرف الموهوب له في الشئ الموهوب تصرفا نهائيا . فاذا اقتصر التصرف على بعض الموهوب ، جاز للواهب ان يرجع في الباقي .

القاضي للموهوب له تعويضا عادلا عما أصابه من الضرر . وفي الحالة الثانية لا يضمن الواهب الاستحقاق الا بقدر ما اداه الموهوب له من عوض كل هذا ما لم يتفق على غيره .

٢ — واذا استحق الشيء الموهوب حل الموهوب له محل الواهب فيما له من حقوق ودعاوى .

مادة ٤٩٢

١ — لا يضمن الواهب خلو الشيء الموهوب من العيب .
٢ — على أنه اذا تعمد الواهب اخفاء العيب ، أو ضمن خلو الشيء الموهوب من اعيوب ، كان ملزما بتعويض الموهوب له عن الضرر الذي يسببه العيب . ويكون كذلك ملزما بالتعويض اذا كانت الهيئة بعوض على الا يجاوز التعويض في هذه الحالة قدر ما اداه الموهوب له من هذا التعويض .

مادة ٤٩٣

لا يكون الواهب مسئولوا الا عن فعله العمد أو خطئه الجسيم .

مادة ٤٩٤

يلتزم الموهوب له بأداء ما اشترط عليه من عوض سواء اشترط هذا العوض لمصلحة الواهب أم لمصلحة اجنبي أم للمصلحة العامة .

مادة ٤٩٥

اذا تبين أن الشيء الموهوب أقل في القيمة من العوض المشترط ، فلا يكون الموهوب له ملزما بأن يؤدي من هذا العوض الا بقدر قيمة الشيء الموهوب .

مادة ٤٩٦

١ — اذا اشترط الواهب عوضا عن الهبة وفاء ديونه ، فلا يكون الموهوب له ملزما الا بوفاء الديون التي كانت موجودة وقت الهبة هذا ما لم يتفق على غيره .

٢ — واذا كان الشيء الموهوب مثقلا بحق عيني ضمانا لديين في ذمة الواهب أو في ذمة شخص آخر ، فان الموهوب له يلتزم بوفاء هذا الدين ، ما لم يوجد اتفاق على غير ذلك .

مادة ٤٨٥

١ — تكون الهبة بورقة رسمية ، والا وقعت باطلة مالم تتم تحت ستر عقد آخر .

٢ — ومع ذلك يجوز في المنقول ان تتم الهبة بالقبض ، دون حاجة الى ورقة رسمية .

مادة ٤٨٦

اذا قام الواهب أو ورثته مختارين بتنفيذ هبة باطلة لعيب في الشكل فلا يجوز لهم أن يستردوا ما سلموه .

مادة ٤٨٧

الوعد بالهبة لا ينعقد الا اذا كان بورقة رسمية .

مادة ٤٨٨

اذا وردت الهبة على شيء معين بالذات ، غير مملوك للواهب ، سرت عليها أحكام المادتين ٤٦٣ و ٤٦٤ .

مادة ٤٨٩

تقع هبة الاموال المستقبلية باطلّة .

٢ — آثار الهبة

مادة ٤٩٠

اذا لم يكن الموهوب له قد تسلم الشيء الموهوب ، فان الواهب يلتزم بتسليمه اياه ، وتسرى في ذلك الاحكام المتعلقة بتسليم المبيع .

مادة ٤٩١

١ — لا يضمن الواهب استحقاق الشيء الموهوب ، الا اذا تعمد اخفاء سبب الاستحقاق أو كانت الهبة بعوض . وفي الحالة الاولى يقدر القاضى للموهوب له تعويضا عادلا عما أصابه من الضرر . وفي الحالة الاولى يقدر

مادة ٤٨٠

إذا كان للأشياء المتقايض فيها قيم مختلفة في تقدير المتعاقدين ،
جاز تعويض الفرق بمبلغ من النقود يكون معدلا .

مادة ٤٨١

مصروفات عقد المقايسة وغيرها من النفقات الاخرى يتحملها المتقايسان
منصفة ، ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

مادة ٤٨٢

تسرى على المقيضة أحكام البيع بالقدر الذى تسمح به طبيعة
المقايسة ، ويعتبر كل من المتقايسين بائعا للشيء الذى قمايض به ومشتريا
للشيء الذى قمايض عليه .

الفصل الثالث

الهيئة

١ - أركان الهيئة

مادة ٤٨٣

١ - الهيئة عقد يتصرف بمقتضاه الواهب فى مال له دون عوض .
٢ - ويجوز للواهب ، دون أن يتجرد عن نية التبرع ، أن يفرض على
الموهوب له القيام بالتزام معين .

مادة ٤٨٤

١ - لا تتم الهيئة الا اذا قبلها الموهوب له أو نائيه .
٢ - فاذا كان الواهب هو ولى الموهوب له أو وصيه ، ناب عنه فى
قبول الهيئة وقبض الشيء الموهوب .

بيع النائب لنفسه :

مادة ٤٧٥

لا تسرى أحكام المادة السابقة اضراراً بالغير حسن النية إذا كان هذا الغير قد كسب بعوض حقاً عينياً على العين المبيعة •

مادة ٤٧٦

لا يجوز لمن ينوب عن غيره بمقتضى اتفاق أو نص أو أمر من السلطة المختصة أن يشتري بنفسه مباشرة أو باسم مستعار ولو بطريق المزاد العلني ما نيظ به ببيعته بموجب هذه النيابة ما لم يكن ذلك باذن القضاء ومع عدم الاخلال بما يكون منصوصاً عليه في قوانين أخرى •

مادة ٤٧٧

لا يجوز للسامسة ولا للخبراء أن يشتروا الاموال المعهود اليهم في بيعها أو في تقدير قيمتها سواء أكان الشراء باسمائهم أم باسم مستعار

مادة ٤٧٨

يصح العقد في الاحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين اذا أجازته من تم البيع لحسابه •

الفصل الثاني

المقايضة

مادة ٤٧٩

المقايضة عقد به يلزم كل من المتعاقدين أن ينقل الى الاخر ، على سبيل التبادل ملكية مال ليس من النقود •

مادة ٤٧١

إذا بيعت شركة فلا يسرى البيع في حق الغير إلا إذا استوفى المشتري الإجراءات الواجبة لنقل كل حق اشتملت عليه الشركة . فإذا نص القانون على إجراءات لنقل الحق فيما بين المتعاقدين وجب أيضا أن يستوفى هذه الإجراءات .

مادة ٤٧٢

إذا كان البائع قد استوفى بعض ما للشركة من الديون أو باع شيئاً مما اشتملت عليه ، وجب أن يرد للمشتري ما استولى عليه مالم يكن عند البيع قد اشترط صراحة عدم الرد .

مادة ٤٧٣

يُرد المشتري للبائع ما وفاه هذا من ديون الشركة ويحسب للبائع كل ما يكون دائناً به للشركة ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

البيع في مرض الموت :

مادة ٤٧٤

١ — يسرى البيع الذي يتم أثناء مرض الموت في حق الورثة إذا كان الفرق بين الثمن المدفوع وقيمة المبيع وقت الموت لا يزيد عن ثلث الشركة .

٢ — أما إذا كانت هذه الزيادة تجاوز ثلث الشركة فإن البيع فيما يجاوز الثلث لا يسرى في حق الورثة إلا إذا أقروه أو رد المشتري للشركة ما ، يفى بتكلمة الثلثين .

٣ — ويسرى على بيع المريض مرض الموت لحكم المادة ٧٣٥ .

مادة ٤٦٧

لاتسرى أحكام المادة السابقة في الاحوال الاتية : -

(أ) اذا كان الحق المتنازع فيه داخلا ضمن مجموعة اموال بيعت جزافا بثمن واحد .

(ب) اذا كان الحق فيه شائعا بين ورثة أو ملك وباع أحدهم نصيبه للآخر .

(ج) اذا نزل المدين للدائن عن حق متنازع فيه وفاء للمدين المستحق في ذمته .

(د) اذا كان الحق المتنازع فيه بثقل عقارا وبيع الحق لحائز العقار .

مادة ٤٦٨

لا يجوز للقضاة ولا لاعضاء النيابة ولا للمحامين ولا لكتابة المحاكم ولا للمحضرين أن يشتروا لا بأسمائهم ولا باسم مستعار الحق المتنازع فيه كله أو بعضه اذا كان النظر في النزاع يدخل في اختصاص المحكمة التي يباشرون أعمالهم في دائرتها والا كان البيع باطلا .

مادة ٤٦٩

لايجوز للمحامين أن يتعاملوا مع موكلهم في الحقوق المتنازع فيها اذا كانوا هم الذين يتولون الدفاع عنها سواء أكان التعامل باسمائهم أم باسم مستعار والا كان العقد باطلا .

بيع التركة :

مادة ٤٧٠

من باع تركة ، دون أن يفصل مشتملاتها ، لا يضمن الاثبوت وراثته مالم يتفق على غير ذلك .

بيع ملك الغير :

مادة ٤٦٣

- ١ — اذا باع شخص شيئاً معيناً بالذات وهو لا يملكه ، جاز للمشتري أن يطلب ابطال البيع ويكون الامر كذلك ولو وقع البيع على عقار ،
 - سجل العقد أو لم يسجل
- ٢ — وفي كل حال لا يسرى هذا البيع في حق المالك للعين المبيعة ولو أجاز المشتري العقد
 - ولو أجاز المشتري العقد

مادة ٤٦٤

- ١ — اذا اقر المالك البيع سرى العقد في حقه وانتقل صحيحاً في حق المشتري
 - المشتري
- ٢ — وكذلك ينقلب العقد صحيحاً في حق المشتري اذا آلت ملكية المبيع الى البائع بعد صدور العقد
 - المبيع الى البائع بعد صدور العقد

مادة ٤٦٥

- ١ — اذا حكم للمشتري بابطال البيع وكان يجهل أن المبيع غير مملوك للبائع ، فله أن يطالب بتعويض ولو كان البائع حسن النية
 - فله أن يطالب بتعويض ولو كان البائع حسن النية

بيع الحقوق المتنازع عليها :

مادة ٤٦٦

- ١ — اذا كان الحق المتنازع فيه قد نزل عنه صاحبه بمقابل السى شخص آخر فللمتنازل ضده أن يتخلص من المطالبة اذا هو رد السى المتنازل له الثمن الحقيقي الذى دفعه مع المصروفات وفوائد الثمن من وقت الدفع
 - وقت الدفع
- ٢ — ويعتبر الحق متنازعا فيه اذا كان موضوعه قد رفعت به دعوى أو قام في شأنه نزاع جدى
 - ويعتبر الحق متنازعا فيه اذا كان موضوعه قد رفعت به دعوى أو قام في شأنه نزاع جدى

مادة ٤٥٨

في بيع العروض وغيرها من المنقولات اذا اتفق على ميعاد لدفع الثمن وتسلم البيع يكون البيع مفسوخا دون حاجة الى اعذار ان لم يدفع الثمن عند حلول الميعاد اذا اختار البائع ذلك وهذا مالم يوجد اتفاق على غيره .

مادة ٤٥٩

تفقات عقد البيع ورسوم «الدمغة» والتسجيل وغير ذلك من مصروفات تكون على المشتري مالم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك .

مادة ٤٦٠

اذا لم يعين الاتفاق أو العرف مكانا أو زمانا لتسلم البيع وجب على المشتري أن يتسلمه في المكان الذي يوجد فيه البيع وقت البيع وأن ينقله دون ابطاء الا ما يقتضيه النقل من زمن .

مادة ٤٦١

نفقات البيع على المشتري مالم يوجد عرف أو اتفاق يقضى بغير ذلك .

٢ - بعض انواع البيوع

بيع الوفاء :

مادة ٤٦٢

اذا احتفظ البائع عند البيع بحق استرداد المبيع خلال مدة معينة وقع البيع باطلا .

٢ - فاذا تعرض أحد للمشتري مستندا الى حق سابق على البيع أو آيل من البائع ، أو اذا خيف على المبيع أن ينزع من يد المشتري ، جاز له ما لم يمنعه شرط في العقد أن يحبس الثمن حتى ينقطع التعرض أو يزول الخطر . ومع ذلك يجوز للبائع في هذه الحالة أن يطالب باستيفاء الثمن على أن يقدم كفيلا .

٣ - ويسرى حكم الفقرة السابقة في حالة ما اذا كشف عيبا في المبيع

مادة ٤٥٥

- ١ - لاحق للبائع في الفوائد القانونية عن الثمن الا اذا أعذر المشتري أو اذا سلم الشيء المبيع وكان هذا الشيء قابلا أن ينتج ثمرات أو إيرادات أخرى ، هذا ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغيره
- ٢ - وللمشتري ثمر المبيع ونماؤه من وقت تمام البيع ، وعليه تكاليف المبيع من هذا الوقت أيضا . هذا ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغيره .

مادة ٤٥٦

- ١ - اذا كان الثمن كله أو بعضه مستحق الدفع في الحال فللبائع أن يحبس المبيع حتى يستوفى ما هو مستحق له ولو قدم المشتري رهنا أو كفالة . ما لم يمنح البائع المشتري أجلا بعد البيع .
- ٢ - وكذلك يجوز للبائع أن يحبس المبيع ولو لم يحل الاجل المشترط لدفع الثمن اذا سقط حق المشتري في الاجل طبقا لاحكام المادة ٢٧٠ .

مادة ٤٥٧

- اذا هلك المبيع في يد البائع وهو حابس له كان الهلاك على المشتري ما لم يكن المبيع قد هلك بفعل البائع .

مادة ٤٤٩

- ١ — تسقط بالتقادم دعوى الضمان اذا انقضت سنة من وقت تسليم المبيع ولو لم يكشف المشتري العيب الا بعد ذلك ما لم يقبل البائع أن يلتزم بالضمان لمدة أطول .
- ٢ — على أنه لا يجوز للبائع أن يتمسك بالسنة لتفادى التقادم اذا ثبت به تعدد اخفاء العيب غشا منه .

مادة ٤٥٠

يجوز للمتعاقدين باتفاق خاص أن يزيد في الضمان أو أن ينقصا منه أو أن يسقطا هذا الضمان على أن كل شرط يسقط الضمان أو ينقصه يقع باطلا اذا كان البائع قد تعدد اخفاء العيب في المبيع غشا منه .

مادة ٤٥١

لا ضمان للعيب في البيوع القضائية ، ولا في البيوع الادارية اذا كانت بالزاد .

مادة ٤٥٢

اذا ضمن البائع صلاحية المبيع للعمل مدة معلومة ثم ظهر خلل في المبيع ، فعلى المشتري أن يخطر البائع بهذا الخلل في مدة شهر من ظهوره وأن يرفع الدعوى في مدة سنة شهور من هذا الاخطار ، والا سقط حقه في الضمان ، كل هذا ما لم يتفق على غيره .

التزامات المشتري :

مادة ٤٥٣

- ١ — يكون الثمن مستحق الوفاء في المكان الذي سلم فيه المبيع ، ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك .
- ٢ — فاذا لم يكن الثمن مستحقا وقت تسليم المبيع ، وجب الوفاء به في المكان الذي يوجد فيه موطن المشتري وقت استحقاق الثمن .

مادة ٤٥٤

- ١ — يكون الثمن مستحق الوفاء في الوقت الذي يسلم فيه المبيع ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك .

مادة ٤٤٤

١ — يكون البائع ملزماً بالضمان إذا لم يتوافر في المبيع وقت التسليم الصفات التي كفل للمشتري وجودها فيه ، أو إذا كان بالمبيع عيب ينقص من قيمته أو من نفعه بحسب الغائة المقصودة مستفادة مما هو مبين في العقد أو مما هو ظاهر من طبيعة الشيء أو الغرض الذي أعدله ، ويضمن البائع هذا العيب ولو لم يكن عالماً بوجوده .

٢ — ومع ذلك لا يضمن البائع العيوب التي كان المشتري يعرفها وقت البيع ، أو كان يستطيع أن يتبينها بنفسه لو أنه فحص المبيع بعناية الرجل العادى ، إلا إذا أثبت المشتري أن البائع قد أكد له خلو المبيع من هذا العيب ، أو أثبت أن البائع قد تعمد إخفاء العيب غشاً منه .

مادة ٤٤٥

لا يضمن البائع عيباً جرى العرف على التسامح فيه .

مادة ٤٤٦

١ — إذا تسلّم المشتري المبيع ، وجب التحقق من حالته بمجرد أن يتمكن من ذلك ، وفقاً للمألوف فى التعامل ، فإذا كشف عيباً يضمنه البائع وجب عليه أن يخطره به خلال مدة معقولة ، فإن لم يفعل اعتبر قابلاً للمبيع .

٢ — أما إذا كان العيب مما لا يمكن الكشف عنه بالفحص المعتاد ثم كشفه المشتري ، وجب عليه أن يخطره به البائع بمجرد ظهوره ، وإلا اعتبر قابلاً للمبيع بما فيه من عيب .

مادة ٤٤٧

إذا أخطر المشتري البائع بالعيب فى الوقت الملائم ، كان له أن يرجع بالضمان على النحو المبين فى المادة ٤٤١

مادة ٤٤٨

تبقى دعوى الضمان ولو هلك المبيع بأى سبب كان .

- ٣ — المصروفات النافعة التي لا يستطيع المشتري أن يلزم بها المستحق وكذلك المصروفات الكمالية اذا كان البائع سىء النية .
- ٤ — جميع مصروفات دعوى الضمان ودعوى الاستحقاق عدا ما كان المشتري يستطيع أن يتقيه منها لو أخطر البائع بالدعوى طبقا للمادة ٤٤٠ .
- ٥ — وبوجه عام ، تعويض المشتري عما لحقه من خسارة أو فاته من كسب بسبب استحقاق المبيع كل هذا مالم يكن رجوع المشتري مبنيا على المطالبة بفسخ البيع أو ابطاله .

مادة ٤٤١

- ١ — اذا استحق بعض المبيع أو وجد مثقلا بتكليف ، وكانت خسارة المشتري من ذلك قد بلغت قدرا لو علمه لما اتم العقد ، كان له أن يطالب البائع بالمبالغ المبينة في المادة السابقة على أن يرد له المبيع وما أنفاده منه .
- ٢ — فاذا اختار المشتري استبقاء المبيع ، أو كانت الخسارة التي لحقته لم تبلغ القدر المبين في الفقرة السابقة ، لم يكن له الا أن يطالب بالتعويض عما أصابه من ضرر بسبب الاستحقاق .

مادة ٤٤٢

- ١ — يجوز للمتعاقدین باتفاق خاص أن يزيد ضمان الاستحقاق أو أن ينقصا منه ، أو أن يسقطا هذا الضمان .
- ٢ — ويفترض في حق الارتفاق أن البائع قد اشترط عدم الضمان اذا كان هذا الحق ظاهرا أو كان البائع قد أبان منه للمشتري .
- ٣ — ويقع باطلا كل شرط يسقط الضمان أو ينقصه اذا كان البائع قد تعمد اخفاء حق الاجنبى .

مادة ٤٤٣

- ١ — اذا اتفق على عدم الضمان بقى البائع مع ذلك مسئولا عن أى استحقاق ينشأ من فعله ويقع باطلا كل اتفاق يقضى بغير ذلك .
- ٢ — أما اذا كان استحقاق البيع قد نشأ من فعل الغير ، فان البائع يكون مسئولا عن رد قيمة المبيع وقت الاستحقاق ، الا اذا اثبت أن المشتري كان يعلم وقت البيع سبب الاستحقاق ، أو أنه اشترى ساقط الخيار .

المبيع يحتج به على المشتري . ويكون البائع ملزماً بالضمان ولو كان الاجنبى
قد ثبت حقه بعد البيع اذا كان هذا الحق قد آل اليه من البائع نفسه .

مادة ٤٣٧

١ — اذا رفعت على المشتري دعوى باستحقاق المبيع وأخطر بها البائع
كان على البائع بحسب الاحوال ، ووفقاً لقانون المرافعات أن يتدخل في الدعوى
الى جانب المشتري أو أن يحل فيها محله .

٢ — فاذا تم الاخطار في الوقت الملائم ولم يتدخل البائع في الدعوى وجب
عليه الضمان الا اذا اثبت أن الحكم الصادر في الدعوى كان نتيجة لتدليس من
المشتري أو لخطأ جسيم منه .

٣ — واذا لم يخطر المشتري البائع بالدعوى في الوقت الملائم وصدر
عليه حكم حاز قوة الامر المقضى فقد حقه في الرجوع بالضمان اذا اثبت
البائع أن تدخله في الدعوى كان يؤدي الى رفض دعوى الاستحقاق .

مادة ٤٣٨

يثبت حق المشتري في الضمان ولو اعترف وهو حسن النية للاجنبي
بحقه أو تصالح معه على هذا الحق دون أن ينتظر في ذلك صدور حكم
قضائي متى كان قد أخطر البائع بالدعوى في الوقت الملائم ودعاه أن يحل
محله فيها فلم يفعل . كل ذلك مالم يثبت البائع أن الاجنبى لم يكن على حق
في دعواه .

مادة ٤٣٩

اذا تولى المشتري استحقاق المبيع كله أو بعضه بدفع مبلغ من النقود
أو بأداء شيء آخر كان للبائع أن يتخلص من نتائج الضمان بان يرد للمشتري
المبلغ الذي دفعه أو قيمة ما أداه مع الفوائد القانونية وجميع المصروفات .

مادة ٤٤٠

اذا استحق كل المبيع كان للمشتري أى يطلب من البائع :

١ — قيمة المبيع وقت الاستحقاق مع الفوائد القانونية من ذلك الوقت
٢ — قيمة الثمار التي ألزم المشتري بردها لمن استحق المبيع .

مادة ٤٣١

إذا وجد في المبيع عجز أو زيادة ، فإن حق المشتري في طلب انقاص الثمن أو في طلب فسخ العقد وحق البائع في طلب تكملة الثمن يستقط كل منهما بالتقدم إذا انقضت سنة من وقت تسليم المبيع تسليماً فعلياً .

مادة ٤٣٢

١ — يكون التسليم بوضع المبيع تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به دون عائق ولو لم يستول عليه استيلاء مادياً ما دام البائع قد أعلمه بذلك . ويحصل هذا التسليم على النحو الذى يتفق مع طبيعة الشيء المبيع .

٢ — ويجوز أن يتم التسليم بمجرد تراضى المتعاقدين إذا كان المبيع في حيازة المشتري قبل البيع أو كان البائع قد استبقى المبيع في حيازته بعد البيع لسبب آخر غير الملكية .

مادة ٤٣٣

إذا وجب تصدير المبيع للمشتري ، فلا يتم التسليم إلا إذا وصل إليه ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

مادة ٤٣٤

إذا هلك المبيع قبل التسليم لسبب لا يد للبائع فيه ، انفسخ البيع واسترد المشتري الثمن إلا إذا كان الهلاك بعد اذار المشتري لتسلم المبيع .

مادة ٤٣٥

إذا انقضت قيمة المبيع قبل التسليم لتلف أصابه ، جاز للمشتري إما أن يطلب فسخ البيع إذا كان النقص جسيماً بحيث لو طرأ قبل العقد لما تم البيع ، وإما أن يبتى البيع مع انقاص الثمن .

مادة ٤٣٦

يضمن البائع عدم التعرض للمشتري في الانتفاع بالمبيع كله أو بعضه سواء كان التعرض من فعله هو أو من فعل أجنبى يكون له وقت البيع حق على

— ١٠٦ —

مادة ٤٢٧

- ١ — اذا كان البيع مؤجل الثمن، جاز للبائع أن يشترط أن يكون نقل الملكية الى المشتري موقوفا على استيفاء الثمن كله ولو تم تسليم المبيع .
- ٢ — فاذا كان الثمن يدفع اقساطا ، جاز للمتعاقدين أن يتفقا على أن يستبقى البائع جزءا منه تعويضا عن فسخ البيع اذا لم توف جميع الاقساط . ومع ذلك يجوز للقاضي تبعا للظروف أن يخفض التعويض المتفق عليه وفقا للفقرة الثانية من المادة ٢٢٤ .
- ٣ — واذا وفيت الاقساط جميعا ، فان انتقال الملكية الى المشتري يعتبر مستندا الى وقت البيع .
- ٤ — وتسرى أحكام الفقرات الثلاث السابقة ولو سمي المتعاقدان البيع ايجارا .

مادة ٤٢٨

يلتزم البائع بتسليم المبيع للمشتري بالحالة التي كان عليها وقت البيع .

مادة ٤٢٩

يشمل التسليم ملحقات الشيء المبيع وكل ما اعد بصفة دائمة لاستعمال هذا الشيء وذلك طبقا لما تقضى به طبيعة الاشياء وعرف الجهة وقصد المتعاقدين .

مادة ٤٣٠

- ١ — اذا عين في العقد مقدار المبيع كان البائع مسئولا عن نقص هذا القدر بحسب ما يقضى به العرف ما لم يتفق على غير ذلك ، على أنه لا يجوز للمشتري أن يطلب فسخ العقد لنقص في المبيع الا اذا اثبت أن هذا النقص من الجسامة بحيث لو أنه كان يعلمه لما أتم العقد .
- ٢ — أما اذا تبين أن القدر الذي يشتمل عليه المبيع يزيد على ما ذكر في العقد وكان الثمن مقدرا بحساب الوحدة ، وجب على المشتري ، اذا كان المبيع غير قابل للتعويض ، أن يكمل الثمن الا اذا كانت الزيادة جسيمة ، فيجوز له أن يطلب فسخ العقد وكل هذا ما لم يوجد اتفاق يخالفه .

— ١٠٥ —

مادة ٤٢١

إذا لم يحدد المتعاقدان ثمنا للبيع ، فلا يترتب على ذلك بطلان البيع متى تبين من الظروف أن المتعاقدين قد نويا اعتماد السعر المتداول في التجارة أو السعر الذى جرى عليه التعامل بينهما .

مادة ٤٢٢

- ١ — إذا بيع عقار مملوك لشخص لا تتوافر فيه الاهلية وكان فى البيع غبن يزيد على الخمس ، فللبائع أن يطلب تكملة الثمن الى أربعة أخماس ثمن المثل .
- ٢ — ويجب لتقدير ما اذا كان الغبن يزيد على الخمس أن يقوم العقار بحسب قيمته وقت البيع .

مادة ٤٢٣

- ١ — تسقط بالتقادم دعوى تكملة الثمن بسبب الغبن اذا انتقضت ثلاث سنوات من وقت توافر الاهلية أو من اليوم الذى يموت فيه صاحب العقار المبيع .
- ٢ — ولا تلحق هذه الدعوى ضررا بالغير حسن النية اذا كسب حقا عينيا على العقار المبيع .

مادة ٤٢٤

لا يجوز الطعن بالغبن فى بيع تم كنص القانون بطريق المزاد العلنى .

التزامات البائع

مادة ٤٢٥

يلتزم البائع أن يقوم بما هو ضرورى لنقل الحق المبيع الى المشتري وأن يكف عن أى عمل من شأنه أن يجعل نقل الحق مستحيلا أو عسيرا .

مادة ٤٢٦

إذا كان البيع جزافا ، انتقلت الملكية الى المشتري على النحو الذى تنتقل به فى الشئ المعين بالذات ، ويكون البيع جزافا ولو كان تحديد الثمن موقوفا على تقدير المبيع .

٢ — اذا تلفت العينة أو هلكت في يد المشتري ، ولو دون خطأ منه، افترضت مطابقتة العينة للمبيع مالم يثبت خلاف ذلك ، أما اذا تلفت العينة أو هلكت في يد البائع أو الغير ولو دون خطأ منهما ، يكون المشتري بالخيار بين طلب الفسخ أو ابقاء العقد .

مادة ٤١٨

اذا كان البيع بشرط «موافقة المبيع لذوق المشتري» فلا ينمقد البيع حتى يعلن المشتري البائع بقبوله المبيع ، فاذا كان الشيء في يد المشتري فان صمت هذا الاخير حتى انقضاء المدة المناسبة أو التي تحددها العادات يقوم مقام القبول ويتم انعقاد البيع . ويتحلل البائع من ايجابه اذا كان الشيء تحت يده أو تحت يد الغير ولم يتم المشتري خلال المدة المناسبة أو التي تحددها العادات بفحصه ، أو قام بفحصه ولم يعلن البائع بالقبول .

٢ — ويعتبر البيع بشرط التجربة معلقا على شرط واقف هو قبول المبيع الا اذا تبين من الاتفاق أو الظروف أن البيع معلق على شرط فاسخ .

مادة ٤١٩

١ — يعتبر البيع بشرط التجربة معلقا على شرط واقف هو أن للمبيع الصفات المتفق عليها أو انه صالح للغرض المخصص من أجله .

٢ — ويجب أن تتم التجربة خلال المدة وبالطريقة التي يعينها العقد أو العادات .

مادة ٤٢٠

١ — يجوز أن يقتصر تقدير الثمن على بيان الاسس التي يحدد بمقتضاها فيما بعد .

٢ — واذا اتفق على أن الثمن هو سعر السوق ، وجب عند الشك ، أن يكون الثمن سعر السوق في المكان والزمان اللذين يجب فيهما تسليم المبيع للمشتري ، فاذا لم يكن في مكان التسليم سوق وجب الرجوع الى سعر السوق في المكان الذي يقضى العرف أن تكون أسعاره هي السارية .

الكتاب الثانى

العقود المسماة

الباب الاول : :

العقود التى تقع على الملكية

الفصل الاول :

البيع

١ — البيع بوجه عام

أركان البيع :

مادة ٤١٥

البيع عقد يلتزم به البائع أن ينقل للمشتري ملكية شىء أو حقا ماليا آخر فى مقابل ثمن نقدى •

مادة ٤١٦

١ — يجب أن يكون المشتري عالما بالبيع علما كافيا • ويعتبر العلم كافيا اذا اشتمل على بيان المبيع وأوصافه الاساسية بيانا يمكن من تعرفه •

٢ — واذا ذكر فى عقد البيع أن المشتري عالم بالبيع ، سقط حقه فى طلب ابطال البيع بدعوى عدم علمه به الا اذا اثبت تدليس البائع .

مادة ٤١٧

١ — اذا كان البيع بالعينة ، فان أى خلاف بين المبيع والعينة يجيز للمشتري أن يطالب بفسخ البيع مالم يتبين أن العينة مخصصة كمجرد مرجع تقريبي لصفات المبيع ، وفى هذه الحالة لايجوز فسخ البيع الا اذا كان عدم المطابقة جسيما •

— ١٠٢ —

مادة ٤١٤

- ١ — لا يجوز للقاضي أن يوجه الى المدعى اليمين المتمة لتحديد قيمة المدعى به الا اذا استحال تحديد هذه القيمة بطريقة أخرى ♦
- ٢ — ويحدد القاضي حتى في هذه الحالة حدا أقصى للقيمة التي يصدق فيها المدعى بيمينه ♦

— * * * —

— ١٠١ —

٢ — ويجوز أن توجه اليمين الحاسمة في أية حالة كانت عليها
الدعوى •

مادة ٤٠٩

لا يجوز لمن وجه اليمين أوردتها أن يرجع في ذلك متى قبل خصمه أن
يحلف •

مادة ٤١٠

لايجوز للخصم أن يثبت كذب اليمين بعد أن يؤديها الخصم الذي
وجهت اليه أوردت عليه • على أنه إذا ثبت كذب اليمين بحكم جنائي
فان للخصم الذي أصابه ضرر منها أن يطالب بالتعويض دون اخلال
بما قد يكون له من حق في الطعن على الحكم الذي صدر ضده •

مادة ٤١١

كل من وجهت اليه اليمين فنكل عنها دون أن يردّها على خصمه ، وكل
من ردت عايه اليمين فنكل عنها ، خسر دعواه •

مادة ٤١٢

١ — للقاضي أن يوجه اليمين من تلقاء نفسه الى اى من الخصمين
ليبنى على ذلك حكمه في موضع الدعوى أو في قيمة ما يحكم به •
٢ — ويشترط في توجيه هذه اليمين الا يكون في الدعوى دليل كامل
وآلا تكون الدعوى خالية من أى دليل •

مادة ٤١٣

لايجوز للخصم الذي وجه اليه القاضي اليمين المتتمة أن يردّها على
الخصم الاخر •

— ١٠٠ —

الفصل الرابع

الاقرار

مادة ٤.٥

الاقرار هو اعتراف الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها عليه ، وذلك أثناء السير في الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة •

مادة ٤.٦

- ١ — الاقرار حجة قاطعة على المقر •
- ٢ — ولا يتجزأ الاقرار على صاحبه الا اذا نصب على وقائع متعددة وكان وجود واقعة منها لا يستلزم حتما وجود الوقائع الاخرى •

الفصل الخامس

اليمين

مادة ٤.٧

- ١ — يجوز لكل من الخصمين أن يوجه اليمين الحاسمة الى الخصم الاخر ، على أنه يجوز للقاضي أن يمنع توجيه اليمين اذا كان الخصم متعسفا في توجيهها •
- ٢ — ولمن وجهت اليه اليمين أن يردّها على خصمه • على أنه لايجوز الرد اذا نصبت اليمين على واقعة لا يشترك فيها الخصمان ، بل يستقل بها شخص من وجهت اليه اليمين •

مادة ٤.٨

- ١ — لايجوز توجيه اليمين الحاسمة في واقعة مخالفة للنظام العام • ويجب أن تكون الواقعة التي ينصب عليها اليمين متعلقة بشخص من وجهت اليه اليمين ، فاذا كانت غير شخصية له أنصب اليمين على مجرد عمله بها •

الفصل الثالث

القرائن

مادة ٤.١

القرينة القانونية تعنى من تقررت لمصلحته عن أية طريقة أخرى من طرق الاثبات ، على أنه يجوز نقض هذه القرينة بالدليل العكسى مالم يوجد نص يقضى بغير ذلك •

مادة ٤.٢

١ — الاحكام التى حازت قوة الامر المتضى تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة • ولكن لاتكون لتلك الاحكام هذه الحجية الا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم ، وتعلق بذات الحق محلا وسببا •

٢ — ولا يجوز للمحكمة أن تأخذ بهذه القرينة من تلقاء نفسها •

مادة ٤.٣

لايرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنائى الا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا •

مادة ٤.٤

يترك لتقدير القاضى استنباط كل قرينة لم يقررها القانون • ولا يجوز الاثبات بهذه القرائن الا فى الاحوال التى يجيز فيها القانون الاثبات بالبينة •

٣ - وإذا اشتملت الدعوى على طلبات متعددة ناشئة عن مصادر متعددة ، جاز الاثبات بالبينة في كل طلب لاتزيد قيمته على خمسمائة شلن صومالي ولو كانت هذه الطلبات في مجموعها تزيد على هذه القيمة ولو كان منشؤها علاقات بين الخصوم انفسهم أو تصرفات من طبيعة واحدة . وكذلك الحكم في كل وفاء لاتزيد قيمته على خمسمائة شلن صومالي .

مادة ٣٩٨

لايجوز لاثبات بالبينة ولو لم تزد القيمة على خمسمائة شلن صومالي .

(أ) فيما يخالف أو يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي .
(ب) اذا كان المطلوب هو الباقي أو هو جزء من حق لايجوز اثباته الا بالكتابة .

(ج) اذا طالب أحد الخصوم في الدعوى بما تزيد قيمته على خمسمائة شلن صومالي ثم عدل عن طلبه الى ما لا يزيد على هذه القيمة

مادة ٣٩٩

١ - يجوز الاثبات بالبينة فيما كان يجب اثباته بالكتابة اذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة .

٢ وكل كتابة تصدر من الخصم ويكون من شأنها أن تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال تعتبر كبدأ ثبوت بالكتابة .

مادة ٤٠٠

يجوز أيضا الاثبات بالبينة فيما كان يجب اثباته بالكتابة :
(أ) اذا وجد مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي .
(ب) اذا فقد الدائن سنده الكتابي لسبب أجنبي لايد له فيه .

مادة ٣٩٥

لا تكون الدفاتر والاوراق المنزلية حجة على من صدرت منه الا فى
الحالتين الاتيتين : —

- أ) اذا ذكر فيها صراحة انه استوفى دينه .
- ب) اذا ذكر صراحة انه قصد بما دونه فى هذه الاوراق ان تقوم مقام
السند لمن أثبتت حقا لمصلحته .

مادة ٣٩٦

١ — التأشير على سند بما يستفاد منه براءة ذمة المدين حجة على
الدائن الى أن يثبت العكس ولو لم يكن التأشير موقعا منه مادام السند
لم يخرج قط من حيازته .

٢ — وكذلك يكون الحكم اذا أثبت الدائن بخطه دون توقيع ما
يستفاد منه براءة ذمة المدين فى نسخة أصلية أخرى للسند ، أو فى مخالصة ،
وكانت النسخة أو المخالصة فى يد المدين .

الفصل الثانى

الاثبات بالبينة

مادة ٣٩٧

١ — فى غير المواد التجارية ، اذا كان التصرف القانونى تريده
قيمه على خمسمائة شلن صومالى أو كان غير محدد القيمة ، فلا تجوز
البينة فى اثبات وجوده أو انقضائه مالم يوجد اتفاق أو نص يقضى
بغير ذلك .

٢ — ويقدر الالتزام باعتبار قيمته وقت صدور التصرف . ويجوز
الاثبات بالبينة اذا كانت زيادة الالتزام عن خمسمائة شلن صومالى لم
تأت الامن من ضم الفوائد والملحقات الى الاصل .

مادة ٣٩٢

أما الوارث أو الخلف فلا يطلب منه الإنكار ، ويكفى أن يحلف يمينا بأنه لا يعلم أن الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة هي لمن تلقى عنه الحق .

١ - لا تكون الورقة العرفية حجة على الغير في تاريخها الا منذ أن يكون لها تاريخ ثابت ، ويكون تاريخ الورقة ثابتا : -

(أ) من يوم أن تقيد بالسجل المعد لذلك .

(ب) من يوم أن يثبت مضمونها في ورقة أخرى ثابتة التاريخ .

(ج) من يوم أن يؤشر عليها موظف عام مختص .

(د) من يوم وفاة أحد ممن لهم على السورقة أثر معترف به من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة أو من يوم أن يصبح مستحيلا على أحد من هؤلاء أن يكتب أو ييصم لعله من جسمه ، وبوجه عام من يوم وقوع أي حادث آخر يكون قاطعا في أن الورقة قد صدرت قبل وقوعه .

٢ - ومع ذلك يجوز للقاضي تبعا للظروف الا يطبق حكم هذه المادة على المخالفات .

مادة ٣٩٣

١ - تكون للرسائل المرقع عليها قيمة الورقة العرفية من حيث الاثبات .

٢ - وتكون للبرقيات هذه القيمة أيضا اذا كان أصلها المودع في مكتب التصدير موقعا عليه من مرسلها ، وتعتبر البرقية مطابقة لأصلها حتى يقوم الدليل على عكس ذلك .

٣ - واذا أعدم أصل البرقية ، فلا يعتد بالبرقية الا لجرد الاستئناس .

مادة ٣٩٤

١ - دفاتر التجار لا تكون حجة على غير التجار ، غير ان البيانات المثبتة فيها عما ورده التجار تصلح أساسا يجيز للقاضي أن يوجه اليمين الى أي من الطرفين وذلك فيما يجوز اثباته بالبينة .

٢ - وتكون دفاتر التجار حجة على هؤلاء التجار ، ولكن اذا كانت هذه الدفاتر منظمة فلا يجوز لمن يريد أن يستخلص منها دليلا لنفسه أن يجزىء ما ورد فيها ، ويستبعد منه ما كان مناقضا لدعواه .

مادة ٣٨٨

الورقة الرسمية حجة على الناس كافة بما دون فيها من أمور قام بها محررها في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره مالم يتبين تزويرها بالطرق المقررة قانونا .

مادة ٣٨٩

إذا كان أصل الورقة الرسمية ، موجودا فان صورتها الرسمية خطية أو فوتوغرافية تكون حجة بالقدر الذى تكون فيه مطابقة للأصل .
٢ - وتعتبر الصورة مطابقة للأصل ، مالم ينازع فى ذلك أحد الطرفين وفى هذه الحالة تراجع الصورة على الأصل .

مادة ٣٩٠

إذا لم يوجد أصل الورقة الرسمية كانت الصورة حجة على الوجه الآتى : -

(أ) يكون للصورة الرسمية الأصلية تنفيذية كانت أو غير تنفيذية حجية الأصل متى كان مظهرها الخارجى لايسمح بالشك فى مطابقتها للأصل .

(ب) ويكون للصورة الرسمية المأخوذة من الصور الأصلية الحجية ذاتها ولكن يجوز فى هذه الحالة لكل من الطرفين أن يطالب مراجعتها على الصورة الأصلية التى أخذت منها .

(ج) أما ما يؤخذ من صور رسمية للصور المأخوذة من الصور الأصلية فلا يعتد به الا مجرد الاستئناس تبعاً للظروف .

مادة ٣٩١

تعتبر الورقة العرفية صادرة ممن وقعها مالم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو امضاء أو ختم أو بصمة .

— ٩٤ —

٢ — ويجوز التمسك بالتقادم في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام المحكمة الاستئنافية .

مادة ٣٨٥

١ — لا يجوز النزول عن التقادم قبل ثبوت الحق فيه ، كما لا يجوز الاتفاق على أن يتم التقادم في مدة تختلف عن المدة التي عينها القانون .

٢ — وانما يجوز لكل شخص يملك التصرف في حقوقه أن ينزل ولو ضمنا عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه ، على أن هذا النزول لينفذ في حق الدائنين إذا صدر اضرازا بهم .

الباب السادس

اثبات الالتزام

مادة ٣٨٦

على الدائن اثبات الالتزام وعلى المدين اثبات التخلص منه .

الفصل الاول

الاثبات بالكتابة

مادة ٣٨٧

١ — الورقة الرسمية هي التي يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوى الشأن ، وذلك طبقا للاوضاع القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه .

٢ — فاذا لم تكسب هذه الورقة صفة الرسمية ، فلا يكون لها الا قيمة الورقة العرفية متى كان ذوو الشأن قد وقعوها بامضاءاتهم أو بأختامهم أو ببصمات اصابعهم .

مادة ٣٨١

١ — ينقطع التقادم اذا أقر المدين بحقوق الدائن اقرارا صريحا أو ضمنيا •

٢ — ويعتبر اقرارا ضمينا أن يترك المدين تحت يد الدائن مالا له مرهونا رهنا حيازيا تأمينا لوفاء الدين •

مادة ٣٨٢

١ — اذا انقطع تقادم بدأ تقادم جديد يسرى من وقت انتهاء الاثر المترتب على سبب الانقطاع وتكون مدته هي مدة التقادم الاول •

٢ — على أنه اذا حكم بالدين وحاز الحكم قوة الامر المقضى أو اذا كان الدين مما يتقادم بسنة واحدة وانقطع تقادمه باقرار المدين كانت مدة التقادم الجديد خمس عشرة سنة ، الا أن يكون الدين المحكوم به متضمنا لالتزامات دورية متجددة لالتسحق الاداء الا بعد صدور الحكم •

مادة ٣٨٣

١ — يترتب على التقادم انقضاء الالتزام ومع ذلك يتخلف في ذمة المدين التزام طبيعي •

٢ — واذا سقط الحق بالتقادم سقطت معه الفوائد وغيرها من الملحقات ولو لم تكتمل مدة التقادم الخاصة بهذه الملحقات •

مادة ٣٨٤

١ — لايجوز للمحكمة أن تقضى بالتقادم من تلقاء نفسها ، بل يجب أن يكون ذلك بناء على طلب المدين او بناء على طلب دائئيه أو أى شخص له مصلحة فيه ولو لم يتمسك به المدين •

— ٩٢ —

مادة ٣٧٨

- ١ — لا يبدأ سريان التقادم فيما لم يرد فيه نص خاص الا من اليوم الذي يصبح فيه الدين مستحق الاداء •
- ٢ — وبخاصة لا يسرى التقادم بالنسبة الى دين معلق على شرط واقف الا من الوقت الذي يتحقق فيه الشرط، وبالنسبة الى ضمان الاستحقاق الا من الوقت الذي يثبت فيه الاستحقاق ، وبالنسبة الى الدين المؤجل الا من الوقت الذي ينتضى فيه الاجل •
- ٣ — واذا كان تحديد ميعاد الوفاء متوقفا على ارادة الدائن سرى التقادم من الوقت الذي يتمكن فيه الدائن من اعلان ارادته •

مادة ٣٧٩

- ١ — لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا • وكذلك لا يسرى التقادم فيما بين الاصيل والنائب •
- ٢ — ولا يسرى التقادم الذي تزيد مدته على خمس سنوات في حق من لا تتوافر فيه الاهلية أو في حق الغائب أو في المحكوم عليه بعقوبة جنائية اذا لم يكن له نائب يمثله قانونا •

مادة ٣٨٠

ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى الى محكمة غير مختصة وبالتنبية وبالجز ، وبالمطلب الذي يتقدم به الدائن لقبول حقه في تفليس أو في توزيع وبأى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير في احدى الدعاوى •

مادة ٣٧٥

١ — تتقادم بسنة واحدة الحقوق الآتية : —

(أ) حقوق التجار والصناع عن اشياء وردوها لاشخاص لايتجرون في هذه الاشياء ، وحقوق أصحاب الفنادق والمطاعم عن أجر الاقامة وثمان الطعام وكل ما صرفوه لحساب عملائهم •

(ب) حقوق العمال والخدم والاجراء من أجور يومية وغير يومية ومن ثمن ما قاموا به من توريدات •

٢ — ويجب على من يتمسك بأن الحق قد تقادم بسنة أن يحلف اليمين على أنه أدى الدين فعلا •

وهذه اليمين يوجهها القاضى من تلقاء نفسه الى ورثة المدين أو اوصيائهم ، ان كانوا قصرا ، بأنهم لايعلمون بوجود الدين أو يعلمون بحصول الوفاء •

مادة ٣٧٦

١ — يبدأ سريان التقادم في الحقوق المذكورة في المادتين ٣٧٦ و ٣٧٨ من الوقت الذى يتم فيه الدائنون تقدماتهم ، ولو استمروا يؤدون تقدمات أخرى •

٢ — واذا حرر سند بحق من هذه الحقوق فلايتقادم الحق الا بانقضاء خمس عشرة سنة •

مادة ٣٧٧

تحسب مدة التقادم بالايام لا بالساعات ولا يحسب اليوم الاول ، وتكمل المدة بانقضاء آخر يوم منها •

٣ — التقادم المسقط

مادة ٣٧١

يتقادم الالتزام بانقضاء خمس عشرة سنة فيما عدا الحالات التي ورد
عنها نص خاص في القانون وفيما عدا الاستثناءات التالية :

مادة ٣٧٢

١ — يتقادم بخمس سنوات كل ذى حق دورى متجدد ولو أقربه المدين
كأجر المبنى والأراضى الزراعية ومقابل الحكر ، وكالفوائد والإيرادات
المرتبة والمهايا والأجور والمعاشات .

٢ — ولا يسقط الربع المستحق في ذمة الحائز سييء النية ، ولا الربع
الواجب على ناظر الوقف للمستحقين ، إلا بانقضاء خمس عشرة سنة .

مادة ٣٧٣

تتقادم بخمس سنوات حقوق الاطباء والصيدالة والمحامين والمهندسين
والخبراء وكلاء التفليسة والسامسة والاساتذة والمعلمين ، على أن
تكون هذه الحقوق واجبة لهم جزاء عما أدوه من عمل من أعمال مهنتهم وما
تكبوه من مصروفات .

مادة ٣٧٤

١ — تتقادم بثلاث سنوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة ، ويبدأ
سريان التقادم في الضرائب والرسوم السنوية من نهاية السنة التي
حررت في شأنها هذه الاوراق ، أو من تاريخ تحريرها اذا لم تحصل
مرافعة .

٢ — ويتقادم بثلاث سنوات أيضا الحق في المطالبة برد الضرائب
والرسوم التي دفعت بغير حق ، يبدأ سريان التقادم من يوم دفعها .

٣ — ولا تخل الأحكام السابقة بأحكام النصوص الواردة في القوانين
الخاصة .

المدين ، ويترتب عليها أن تبرأ ذمة المنيب قبل المناب لديه ، على أن يكون الالتزام الجديد الذى ارتضاه المناب صحيحا وألا يكون المناب معسرا وقت الانابة .

٢ - ومع ذلك لا يفترض التجديد فى الانابة ، فاذا لم يكن هناك اتفاق على التجديد قام الالتزام الجديد الى جانب الالتزام الاول .

مادة ٣٥٨

يكون التزام المناب قبل المناب لديه صحيحا ولو كان التزاما قبل المناب باطلا أو كان هذا الالتزام خاضعا لدفع من الدفع ، ولا يبقى للمناب الا حق الرجوع على المنيب ، كل هذا مالم يوجد اتفاق يقضى بغيره .

٣ - المقاصة

مادة ٣٥٩

١ - للمدين حق المقاصة بين ما هو مستحق عليه لدائنه وما هو مستحق له قبل هذا الدائن . ولو اختلف سبب الدينين ، اذا كان موضوع كل منهما نقودا أو مثليات متحدة فى النوع والجودة وكان كل منهما خاليا من النزاع مستحق الاداء ، صالحا للمطالبة به قضاء .

٢ - ولا يمنع المقاصة أن يتأخر ميعاد الوفاء لهلة منحها القاضى أو تبرع بها الدائن .

مادة ٣٦٠

يجوز للمدين أن يتمسك بالمقاصة ولو اختلف مكان الوفاء فى الدينين ولكن يجب عليه فى هذه الحالة أن يعرض الدائن عما لحقه من ضرر لعدم تمكنه بسبب المقاصة من استبقاء ماله من حق أو الوفاء بما عليه من دين فى المكان الذى عين لذلك .

مادة ٣٦١

تقع المقاصة فى الديون أيا كان مصدرها وذلك فيما عدا الاحوال
الاتية : -

٢ — ولا ينتقل الى الالتزام الجديد التأمينات التي كانت تكفل تنفيذ الالتزام الاصلى الا بنص في القانون ، أو الا اذا تبين من الاتفاق أو من الظروف أن نية المتعاقدين قد انصرفت الى ذلك .

مادة ٣٥٤

١ — اذا كانت هناك تأمينات عينية قدمها المدين لكفالة الالتزام الجديد تراعى فيه الاحكام الاتية : —

١) اذا كان التجديد بتغيير الدين ، جاز للدائن والمدين أن يتفقا على انتقال التأمينات للالتزام الجديد في الحدود التي لا تلحق ضررا بالغير .

ب) اذا كان التجديد بتغيير الدائن ، جاز للمتعاقدین ثلاثتهم أن يتفقوا على استبقاء التأمينات .

٢ — ولا يكون الاتفاق على نقل التأمينات العينية نافذا في حق الغير الا اذا تم مع التجديد في وقت واحد ، هذا مع مراعاة الاحكام المتعلقة بالتسجيل .

مادة ٣٥٥

لا ينتقل الى الالتزام الجديد الكفالة عينية كانت أو شخصية ولا التضامن ، الا اذا رضى بذلك الكفلاء والمدينون التضامنون .

مادة ٣٥٦

١ — تتم الانابة اذا حصل المدين على رضاء الدائن بشخص اجنبي يلتزم بوفاء الدين مكان المدين .

٢ — ولا تقتضى الانابة أن تكون هناك مديونية سابقة ما بين المدين والاجنبي .

مادة ٣٥٧

١ — اذا اتفق المتعاقدون في الانابة على أن يستبدلوا بالالتزام سابق التزاما جديدا ، كانت هذه الانابة تجديدا للالتزام بتغيير

— ٨٣ —

مادة ٣٤٤

١ — اذا كان محل الالتزام شيئاً معيناً بالذات وجب تسليمه فى المكان الذى كان موجوداً فيه وقت نشوء الالتزام ، مالم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك .

٢ — أما فى الالتزامات الأخرى فيكون الوفاء فى المكان الذى يوجد فيه موطن المدين وقت الوفاء ، أو فى المكان الذى يوجد فيه مركز أعمال المدين اذا كان الالتزام متعلقاً بهذه الأعمال .

مادة ٣٤٥

تكون نفقات الوفاء على المدين ، الا اذا وجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك .

مادة ٣٤٦

١ — لمن قام بوفاء جزء من الدين أن يطلب مخالصة بما وفاه مع التأشير على سند الدين بحصول هذا الوفاء ، فاذا وفى الدين كله كان له أن يطلب رد سند الدين أو القأؤه ، فاذا كان السند قد ضاع كان له أن يطلب من الدائن أن يقر كتابة بضياح السند .

٢ — فاذا رفض الدائن القيام بما فرضته عليه الفقرة السابقة ، جاز للمدين أن يودع الشيء المستحق ايداعاً قضائياً .

مادة ٣٤٠

إذا كان المدين ملزماً بأن يوفى مع الدين مصروفات وفوائد وكان ما أداه لا يفي بالدين مع هذه الملحقات ، خصم ما أدى من حساب المصروفات ثم من الفوائد ثم من أصل الدين ، كل هذا مالم يتفق على غيره •

مادة ٣٤١

إذا تعددت الديون في ذمة المدين ، وكانت لدائن واحد ومن جنس واحد، وكان ما أداه لا يفي بهذه الديون جميعاً ، جاز للمدين عند الوفاء أن يعين الدين الذي يريد الوفاء به مالم يوجد مانع قانوني أو اتفاقى يحول دون هذا التعيين •

مادة ٣٤٢

إذا لم يعين الدين على الوجه المبين في المادة السابقة ، كان الخصم من حساب الدين الذى حصل ، فاذا تعددت الديون الحالة فمن حساب أشدها كلفة على المدين ، فاذا تساوت في الكلفة فمن حساب الدين الذى يعينه الدائن •

مادة ٣٤٣

١ - يجب أن يتم الوفاء فوراً بمجرد ترتب الالتزام نهائياً في ذمة المدين مالم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك •

٢ - على أنه يجوز للقاضي في حالات استثنائية ، إذا لم يمنعه نص في القانون ، أن ينظر المدين الى أجل معقول أو آجال ينفذ فيها التزامه إذا استدعت حالته ذلك ولم يلحق الدائن من هذا التأجيل ضرر جسيم •

مادة ٣٣٦

يقوم العرض الحقيقي بالنسبة الى المدين مقام الوفاء ، اذا تلاه ايداع يتم وفقا لاحكام قانون المرافعات ، أو تلاه أى اجراء مماثل ، وذلك اذا قبله الدائن أو صدر حكم نهائى .

مادة ٣٣٧

١ - اذا عرض المدين الدين وأتبع العرض بايداع أو بأجراء مماثل ، جاز له أن يرجع فى هذا العرض مادام الدائن لم يقبله ، أو مادام لم يصدر حكم نهائى بصحته واذا رجع فلا تبرأ ذمة شركائه فى الدين ولاذمة الضامنين .

٢ - فاذا رجع المدين فى العرض بعد أن قبله الدائن ، أو بعد أن حكم بصحته . وقبل الدائن منه هذا الرجوع ، لم يكن لهذا الدائن أن يتمسك بعد ذلك بما يكفل حقه من تأمينات وتبرأ ذمة الشركاء فى الدين وذمة الضامنين .

٢ - محل الوفاء

مادة ٣٣٨

الشيء المستحق أصلا هو الذى به يكون الوفاء ، فلا يجبر الدائن قبول شيء غيره ، ولو كان هذا الشيء مساويا له فى القيمة أو كانت له قيمة أعلى .

مادة ٣٣٩

١ - لا يجوز للمدين أن يجبر الدائن على أن يقبل وفاء جزئيا لحقه مالم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك .

٢ - فاذا كان الدين متنازعا فى جزء منه وقبل الدائن أن يستوفى الجزء المعترف به ، فليس للمدين أن يرفض الوفاء بهذا الجزء .

— ٨٠ —

أنه لن يقبل الوفاء ، اعتبر أنه قد تم اغذاره من الوقت الذى يسجل
المدين عليه هذا الرفض باعلان رسمى *

مادة ٣٣٢

إذا تم اغذار الدائن ، تحمل هلاك الشيء أو تلفه ، ووقف سريان
الفوائد ، وأصبح للمدين الحق فى ايداع الشيء على نفقة الدائن
والمطالبة بتعويض ما أصابه من ضرر *

مادة ٣٣٣

إذا كان محل الوفاء شيئاً معيناً بالذات ، وكان الواجب أن يسلم
فى المكان الذى يوجد فيه جاز للمدين بعد أن ينذر الدائن بتسلمه أن
يحصل على ترخيص من القضاء فى ايداعه *
فاذا كان هذا الشيء عقاراً أو شيئاً معداً للبقاء حيث وجد ، جاز
للمدين أن يطلب وضعه تحت الحراسة *

مادة ٣٣٤

١ — يجوز للمدين بعد استئذان القضاء أن يبيع بالمزاد العلنى
الاشياء التى يسرع اليها التلف ، أو التى تكلف نفقات باهظة فى ايداعها
أو حراستها ، وأن يودع الثمن خزانة المحكمة * فلا يجوز بيعه بالمزاد
الا اذا تعذر البيع ممارسة بالسعر المعروف *

مادة ٣٣٥

يكون الايداع أو ما يقوم مقامه من اجراء جائزاً أيضاً ، اذا كان
المدين مجهل شخصية الدائن أو موطنه ، أو كان الدائن عديم الاهلية
أو ناقصها ولم يكن له نائب يقبل عنه الوفاء أو كان الدين متنازعا عليه
بين عدة أشخاص ، أو كانت هناك أسباب جدية أخرى تبرر هذا
الاجراء *

مادة ٣٢٧

١٣ - اذا وفي الغير الدائن جزءا من حقه وحل محله فيه ، فلا يضار الدائن بهذا الوفاء ، ويكون في استيفاء ما بقى له من حق مقدما على من وفاه ، مالم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

٢ - فاذا حل شخص محل الدائن فيما بقى له من حق رجوع من حل أخيرا هو ومن تقدمه في الحلول كل بقدر ما هو مستحق له وتقاسما قسمة الغرماء .

مادة ٣٢٨

اذا وفي حائز العقار المرهون كل الدين ، وحل محل الدائنين ، فلا يكون له بمقتضى هذا الحلول أن يرجع على حائز لعقار آخر مرهون ملى ذات الدين الا بقدر حصة هذا الحائز بحسب قيمة ما حازه من عقار .

مادة ٣٢٩

يكون الوفاء للدائن أو لنائبه . ويعتبر ذا صفة في استيفاء الدين من يقدم للمدين مخالصة صادرة من الدائن ، الا اذا كان متفقا على أن الوفاء يكون للدائن شخصا .

مادة ٣٣٠

اذا كان الوفاء لشخص غير الدائن أو نائبه ، فلا تبرأ ذمة المدين الا اذا أقر الدائن هذا الوفاء أو عادت عليه منفعة منه ، ويقدر هذه المنفعة ، أو تم الوفاء بحسن نية لشخص كان الدين في حيازته .

مادة ٣٣١

اذا رفض الدائن دون مبرر قبول الوفاء المعروض عليه عرضا صحيحا ، أو رفض القيام بالاعمال التي لا يتم الوفاء بدونها ، أو أعلن

— ٧٨ —

مادة ٣٢٣

إذا قام بالوفاء شخص غير المدين ، حل الموفى محل الدائن الذى استوفى حقه فى الاحوال الآتية : —

- (أ) إذا كان الموفى ملزما بالمدين مع المدين أو ملزما بوفائه عنه .
- (ب) إذا كان الموفى دائئا ووفى دائئا آخر مقدما عليه بماله من تأمين عينى ، ولو لم يكن للموفى أى تأمين .
- (ج) إذا كان الموفى قد اشترى عقارا ودفعت ثمنه وفاء لدائنين خصص العقار لضمان حقوقهم .
- (د) إذا كان هناك نص خاص يقرر للموفى حق الحلول .

مادة ٣٢٤

للدائن الذى استوفى حقه من غير المدين أن يتفق مع هذا الغير على أن يحل محله ، ولو لم يقبل المدين ذلك ولا يصح أن يتأخر هذا الاتفاق عن وقت الوفاء .

مادة ٣٢٥

يجوز أيضا للمدين إذا اقترض مالا وفى به الدين أن يحل المقرض محل الدائن الذى استوفى حقه ، ولو بغير رضا هذا الدين ، على أن يذكر فى عقد الغرض أن المال قد خصص للوفاء وفى المخالصة ان الوفاء كان من هذا المال الذى أقرضه الدائن الجديد .

مادة ٣٢٦

من حل قانونا أو اتفاقا محل الدائن كان له حقه بما لهذا الحق من خصائص وما يلحقه من توابع ، وما يكلفه من تأييدات ، وما يرد عليه من دفعوع ، ويكون هذا الحلول بالقدر الذى أداه من ماله من حل محل الدائن .

الباب الخامس

انقضاء الالتزام

الفصل الاول

الوفاء

١ - طرفا الوفاء

مادة ٣٢٠

١ - يصح الوفاء من المدين أو من نائبه أو من أى شىء آخر له مصلحة فى الوفاء ، وذلك مع مراعاة ما جاء بالمادة ٢٠٥ .

٢ - ويصح الوفاء أيضا مع التحفظ السابق ممن ليست له مصلحة فى هذا الوفاء ، ولو كان ذلك دون علم المدين أو رغم ارادته ، على أنه يجوز للدائن أن يرفض الوفاء من الغير إذا اعترض المدين على ذلك وابلغ الدائن هذا الاعتراض .

مادة ٣٢١

١ - إذا قام الغير بوفاء الدين ، كان له حق الرجوع على المدين بقدر ما دفعه .

٢ - ومع ذلك يجوز للمدين الذى حصل الوفاء بغير ارادته أن يمنع رجوع الموفى بما وفاه منه كلا أو بعضا ، إذا أثبت أن له أية مصلحة فى الاعتراض على الوفاء .

مادة ٣٢٢

١ - يشترط لصحة الوفاء أن يكون الموفى مالكا للشىء الذى وفى به وأن يكون ذا أهلية للتصرف فيه .

٢ - ومع ذلك فالوفاء بالشىء المستحق ممن ليس أهلا للتصرف فيه ينقضى به الالتزام ، إذا لم يلحق الوفاء ضررا بالموفى .

٢ — على انه لايجوز للمدين الاصلى أن يطلب المحال عليه بالوفاء للدائن ، مادام هو لم يقم بما التزم به نحو المحال عليه بمقتضى عقد الحوالة •

مادة ٣١٥

١ — تبقى للدائن المحال به ضماناته •
٢ — ومع ذلك لا يبقى الكفيل ، عينيا كان أو شخصيا ، ملتزما قبل الدائن الا اذا رضى بالحوالة •

مادة ٣١٦

يضمن المدين الاصلى أن يكون المحال عليه موسرا وقت اقرار الدائن للحوالة ، مالم يتفق على غير ذلك •

مادة ٣١٧

للمحال عليه أن يتمسك قبل الدائن بالدفع التى كان للمدين الاصلى أن يتمسك بها كما يجوز له أن يتمسك بالدفع المستندة من عقد الحوالة •

مادة ٣١٨

١ — يجوز أيضا ان تتم حوالة الدين باتفاق بين الدائن والمحال عليه ينتقر فيه أن هذا يحل محل الدين الاصلى فى التزامه •
٢ — وتسرى فى هذه الحالة احكام المادتين ٣١٥ و ٣١٧ •

مادة ٣١٩

١ — لا يستتبع بيع العقار المرهون رهنا رسميا انتقال الدين المضمون بالرهن الى ذمة المشتري الا اذا كان هناك اتفاق على ذلك •
٢ — فاذا اتفق البائع والمشتري على حوالة الدين ، وسجل عقد البيع ، تعين على الدائن متى أعلن رسميا بالحوالة أن يقرها أو يرفضها فى ميعاد لا يتجاوز ستة اشهر ، فاذا انقضى هذا الميعاد دون أن يبيت برأى اعتبر سكوته اقرارا •

مادة ٣١١

- ١ — اذا وقع تحت يد المحال عليه حجز قبل أن تصبح الحوالة نافذة في حق الغير كانت الحوالة بالنسبة الى الحاجز بمثابة حجز آخر .
- ٢ — وفي هذه الحالة ، اذا وقع حجز آخر بعد أن أصبحت الحوالة نافذة في حق الغير ، فان الدين يقسم بين الحاجز المتقدم والمحال له والحاجز المتأخر قسمة غرماء ، على أن يؤخذ من حصة الحاجز المتأخر ما يستكمل به المحال له قيمة الحوالة .

الفصل الثاني

حوالة الدين

مادة ٣١٢ .

تتم حوالة الدين باتفاق بين المدين وشخص آخر يتحمل عنه الدين .

مادة ٣١٣

- ١ — لا تكون الحوالة نافذة في حق الدائن الا اذا اقرها .
- ٢ — واذا قام المحال عليه أو المدين الاصلى بإعلان الحوالة الى الدائن ، وعين له أجلا مقبولا ليقر الحوالة ثم انقضى الاجل دون أن يصدر الاقرار ، اعتبر سكوت الدائن رفضا للحوالة .

مادة ٣١٤

- ١ — مادام الدائن لم يحدد موقفه من الحوالة اقرارا أو رفضا كان المحال عليه ملزما قبل المدين الاصلى بالوفاء للدائن في الوقت المناسب مالم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك . ويسرى هذا الحكم ولو رفض الدائن الحوالة .

٢ — أما إذا كانت الحوالة بغير عوض ، فلا يكون المحيل ضامنا حتى لوجود الحق .

مادة ٣٠٦

١ — لا يضمن المحيل يسار المدين الا اذا وجد اتفاق خاص على هذا الضمان .

٢ — واذا ضمن المحيل يسار المدين ، فلا ينصرف هذا الضمان الا الى اليسار وقت الحوالة ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٣٠٧

اذا رجع المحال له بالضمان على المحيل طبقا للمادتين السابقتين ، فلا يلزم المحيل الا برد ما استولى عليه مع الفوائد والمصروفات ، ولو وجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

مادة ٣٠٨

يكون المحيل مسئولا عن افعاله الشخصية ، ولو كانت الحوالة بغير عوض او لو اشترط عدم الضمان .

مادة ٣٠٩

للمدين ان يتمسك قبل المحال له بالدفع التي كان له ان يتمسك بها قبل المحيل وقت نفاذ الحوالة في حقه ، كما يجوز له ان يتمسك بالدفع المستمدة من عقد الحوالة .

للمحال عليه ان يتمسك قبل الدائن بالدفع التي كان للمدين الاصلى ان يتمسك بها كما يجوز له ان يتمسك بالدفع المستمدة من عقد الحوالة .

مادة ٣١٠

اذا تعددت الحوالة بحق واحد فضلت الحوالة التي تصبح قبل غيرها

• نافذة في حق الغير

— ٧١ —

مادة ٢٩٢

- ١ — اذا اقر المدينين المتضامنين بالدين ، فلا يسرى هذا الاقرار فى حق الباقيين .
- ٢ — واذا نكل احد المدينين المتضامنين عن اليمين او وجه الى الدائن يمينا حلفها ، فلا يضار بذلك باقى المدينين .
- ٣ — واذا اقتصر الدائن على توجيه اليمين الى احد المدينين المتضامنين فحلف ، فان المدينين الاخرين يستفيدون من ذلك .

مادة ٢٩٣

- ١ — اذا صدر حكم على احد المدينين المتضامنين ، فلا يحتج بهذا الحكم على الباقيين .
- ٢ — اما اذا صدر الحكم لصالح اقدمهم ، فيستفيد منه الباقون الا اذا كان الحكم مبينا على سبب خاص بالمدين الذى صدر الحكم لصالحه .

مادة ٢٩٤

- ١ — اذا وفى احد المدينين المتضامنين كل الدين ، فلا يجوز له ان يرجع على اى من الباقيين الا بقدر حصته فى الدين ، ولو كان بما له من حق الحلول قد رجع بدعوى الدائن .
- ٢ — وينقسم الدين اذا وفاه احد المدينين حصصا متساوية بين الجميع مالم يوجد اتفاق او نص يقضى بغير ذلك .

مادة ٢٩٥

- ١ — اذا اعسر احد المدينين المتضامنين تحمل تبعة هذا الاعسار المدين الذى وفى بالدين وسائر المدينين الموسرين ، كل بقدر حصته .

مادة ٢٩٦

- ١ — اذا كان احد المدينين المتضامنين هو وحده صاحب المصلحة فى الدين

٢ — أما إذا كانت الحوالة بغير عوض ، فلا يكون المحيل ضامنا حتى لوجود الحق .

مادة ٣.٦

١ — لا يضمن المحيل يسار المدين الا اذا وجد اتفاق خاص على هذا الضمان .

٢ — واذا ضمن المحيل يسار المدين ، فلا ينصرف هذا الضمان الا الى اليسار وقت الحوالة ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٣.٧

اذا رجع المحال له بالضمان على المحيل طبقا للمادتين السابقتين ، فلا يلزم المحيل الا برد ما استولى عليه مع الفوائد والمصروفات ، ولو وجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

مادة ٣.٨

يكون المحيل مسئولا عن افعاله الشخصية ، ولو كانت الحوالة بغير عوض او لو اشترط عدم الضمان .

مادة ٣.٩

للمدين ان يتمسك قبل المحال له بالدفعو التي كان له ان يتمسك بها قبل المحيل وقت نفاذ الحوالة في حقه ، كما يجوز له ان يتمسك بالدفعو المستمدة من عقد الحوالة .

للمحال عليه ان يتمسك قبل الدائن بالدفعو التي كان للمدين الاصلى ان يتمسك بها كما يجوز له ان يتمسك بالدفعو المستمدة من عقد الحوالة .

مادة ٣١.٠

اذا تعددت الحوالة بحق واحد فضلت الحوالة التي تصبح قبل غيرها نافذة في حق الغير .

— ٧٣ —

الباب الرابع

انتقال الالتزام

الفصل الاول :

حوالة الحق

مادة ٣.٠

يجوز للدائن أن يحول حقه الى شخص آخر ، الا اذا حال دون ذلك نص القانون أو اتفاق المتعاقدين أو طبيعة الالتزام وتتم الحوالة دون حاجة الى رضا المدين .

مادة ٣.١

لا تجوز حوالة الحق الا بمقدار ما يكون قابلا للحجز .

مادة ٣.٢

لا تكون الحوالة نافذة قبل المدين أو قبل الغير الا اذا قبلها المدين أو اعلن بها . على أن نفاذها قبل الغير بقبول المدين يستلزم أن يكون هذا القبول ثابت التاريخ .

مادة ٣.٣

يجوز قبل اعلان الحوالة أو قبولها أن يتخذ الدائن المحال له من الاجراءات. ما يحافظ به على الحق الذي انتقل اليه .

مادة ٣.٤

تشمل حوالة الحق ضماناته ، كالكفالة والامتياز والرهن ، كما تعتبر شاملة لما حل من فوائد واقساط .

مادة ٣.٥

١ — اذا كان الحوالة بمعوض فلا يضمن المحيل الا وجود الحق المحال وقت الحوالة ، ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

٢ — عدم القابلية للانقسام

مادة ٢٩٧

يكون الالتزام غير قابل للانقسام :

- ١) اذا ورد على محل لا يقبل بطبيعته أن ينقسم .
- ب) اذا تبين من الغرض الذى رمى اليه المتعاقدان أن الالتزام لا يجوز تنفيذه منقسما أو اذا انصرفت نية المتعاقدين الى ذلك .

مادة ٢٩٨

- ١ — اذا تعدد المدينون فى التزام غير قابل للانقسام كان كل منهم ملزما بوفاء الدين كاملا .
- ٢ — وللمدين الذى وفى بالدين حق الرجوع على الباقيين ، كل بقدر حصته الا اذا تبين من الظروف غير ذلك .

مادة ٢٩٩

- ١ — اذا تعدد الدائنون فى التزام غير قابل للانقسام ، أو تعدد وريثة الدائن فى هذا الالتزام جاز لكل دائن أو وارث أن يطالب بأداء الالتزام كاملا ، فاذا اعترض أحد الدائنين أو الورثة على ذلك ، كان المدين ملزما بأداء الالتزام للدائنين مجتمعين أو ابداع الشيء محل الالتزام .
- ٢ — ويرجع الدائنون على الدائن الذى استوفى الالتزام ، كل بقدر حصته .

مادة ٢٩٢

- ١ — اذا أقر المدينين المتضامنين بالدين ، فلا يسرى هذا الاقرار فى حق الباقيين .
- ٢ — واذا نكل أحد المدينين المتضامنين عن اليمين أو وجه الى الدائن يمينا حلفها ، فلا يضر بذلك باقى المدينين .
- ٣ — واذا اقتصر الدائن على توجيه اليمين الى أحد المدينين المتضامنين نكف ، فان المدينين الاخرين يستفيدون من ذلك .

مادة ٢٩٣

- ١ — اذا صدر حكم على أحد المدينين المتضامنين ، فلا يحتج بهذا الحكم على الباقيين .
- ٢ — أما اذا صدر الحكم لصالح احدهم ، فيستفيد منه الباقيون الا اذا كان الحكم مبينا على سبب خاص بالمدين الذى صدر الحكم لصالحه .

مادة ٢٩٤

- ١ — اذا وفى أحد المدينين المتضامنين كل الدين ، فلا يجوز له أن يرجع على أى من الباقيين الا بقدر حصته فى الدين ، ولو كان بما له من حق الطول قد رجع بدعوى الدائن .
- ٢ — ويتقسم الدين اذا وفاه أحد المدينين حصصا متساوية بين الجميع مالم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك .

مادة ٢٩٥

- ١ — اذا أعسر أحد المدينين المتضامنين تحمل تبعة هذا الاعسار المدين الذى وفى بالدين وسائر المدينين الموسرين ، كل بقدر حصته .

مادة ٢٩٦

- ١ — اذا كان أحد المدينين المتضامنين هو وحده صاحب المصلحة فى الدين فهو الذى يتحمل به كله نحو الباقيين .

— ٧٠ —

مادة ٢٨٨

١ — في جميع الاحوال التي يبرأ فيها الدائن أحد المدينين المتضامنين ، سواء أكان الإبراء من الدين أم من التضامن ، يكون لباقي المدينين ، أن يرجعوا عند الاقتضاء على هذا المدين بنصيبه في حصة المعسر منهم وفقا للمادة ٢٩٥ .

٢ — على أنه اذا أخلى الدائن المدين الذي أبرأه من كل مسئولية عن الدين ، فان الدائن هو الذى يتحمل نصيب هذا المدين في حصة المعسر .

مادة ٢٨٩

١ — اذا انقضى الدين بالتقادم بالنسبة الى أحد المدينين المتضامنين ، فلا يستفيد من ذلك باقى المدينين الا بقدر حصة هذا المدين .

٢ — واذا انقطعت مدة التقادم أو وقف سريانه بالنسبة الى أحد المدينين المتضامنين ، فلا يجوز للدائن أن يتمسك بذلك قبل باقى المدينين .

مادة ٢٩٠

١ — لا يكون المدين المتضامن مسئولا في تنفيذ الالتزام عن فعله .

٢ — واذا أعذر الدائن أحد المدينين المتضامنين أو قاضاه ، فلا يكون لذلك اثر بالنسبة الى باقى المدينين . أما اذا أعذر أحد المدينين المتضامنين الدائن ، فان باقى المدينين يستفيدون من هذا الاعذار .

مادة ٢٩١

اذا تصالح الدائن مع أحد المدينين المتضامنين وتضمن الصلح الإبراء من الدين أو براءة الذمة منه بأية وسيلة أخرى ، استفاد منه الباقون . أما اذا كان من شأن هذا الصلح أن يرتب في ذمتهم التزاما أو يزيد فيما هم ملتزمون به ، فانه لا ينفذ في حقهم الا اذا قبلوه .

— ٦٩ —

مادة ٢٨٣

يترتب على تجديد الدين بين الدائنين واحد المدينين المتضامنين ان تبرا ذمة باقى المدينين الا اذا احتفظ الدائن بحقه قبلهم .

مادة ٢٨٤

لايجوز للمدين المتضامن أن يتمسك بالمقاصة التى تقع بين الدائنين ومدين متضامن آخر ، الا بقدر حصة هذا المدين .

مادة ٢٨٥

اذا اتحدت الذمة بين الدائن وأحد مدينيه المتضامنين ، فان الدين لا ينتضى بالنسبة الى باقى المدينين ، الا بقدر حصة المدين الذى اتحدت ذمته مع الدائن .

مادة ٢٨٦

١ — اذا ابرا الدائن أحد المدينين المتضامنين ، فلا تبرا ذمة الباقين ، الا اذا صرح الدائن بذلك .

٢ — فاذا لم يصدر منه هذا التصريح ، لم يكن له أن يطالب باقى المدينين المتضامنين الا بما يبقى من الدين بعد خصم حصة المدين الذى أبراه ، الا أن يكون قد احتفظ بحقه فى الرجوع عليهم بكل الدين وفى هذه الحالة يكون لهم حق الدفاع على المدين الذى صدر الابراء لصالحه بحصته فى الدين .

مادة ٢٨٧

اذا أبرأ الدائن أحد المدينين المتضامنين من التضامن ، بقى حقه فى الرجوع على الباقين بكل الدين ، ما لم يتفق على غير ذلك .

— ٦٨ —

مادة ٢٧٩

١ — اذا برئت ذمة المدين قبل أحد الدائنين المتضامين بسبب غير الوفاء ، فلا تبرأ ذمته قبل باقى الدائنين الا بقدر حصة الدائن الذى برئت ذمة المدين قبله .

٢ — ولايجوز لاحد الدائنين المتضامين أن يأتى عملا من شأنه الاضرار بالدائنين الاخرين .

مادة ٢٨٠

١ — كل ما يستوفيه أحد الدائنين المتضامين من الدين يصير من حق الدائنين جميعا ويقاسمون فيه .

٢ — وتكون القسمة بينهم بالتساوى ، الا اذا وجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك .

مادة ٢٨١

اذا كان التضامن بين المدنيين فان وفاء أحدهم بالدين يبرىء بذمة الباقيين .

مادة ٢٨٢

١ — يجوز للدائن مطالبة المدنيين المتضامين بالدين مجتمعين أو مفردين ، ويراعى فى ذلك ما يلحق رابطة كل مدين من وصف يعدل من أثر الدين .

٢ — ولايجوز للمدين الذى يطالبه الدائن بالوفاء أن يحتج بأوجه الدفع الخاصة بغيره من المدنيين ، ولكن يجوز له أن يحتج بأوجه الدفع الخاصة به وبالأوجه المشتركة بين المدنيين جميعا .

- ٢ — والشئ الذى يشمله محل الالتزام ، لا البديل الذى تبرأ ذمة المدين بادائه ، هو وحده محل الالتزام والذى يعين طبيعته .

الفصل الثالث :

تعدد طرفى الالتزام

١ — التضامن

مادة ٢٧٦

- التضامن بين الدائنين أو بين المدين لا يفترض ، وانما يكون بناء على اتفاق أو نص فى القانون .

مادة ٢٧٧

- ١ — اذا كان التضامن بين الدائنين ، جاز للمدين أن يوفى الدين لى منهم ، الا اذا مانع احدهم فى ذلك .
- ٢ — ومع ذلك لايجوز التضامن دون انقسام الدين بين ورثة أحد الدائنين المتضامين ، الا اذا كان الدين غير قابل للانقسام .

مادة ٢٧٨

- ١ — يجوز للدائنين المتضامين ، مجتمعين أو منفردين ، مطالبة المدين بالوفاء ، ويراعى فى ذلك ما يلحق رابطة كل دائن من وصف يعدل من اثر الدين .
- ٢ — ولا يجوز للمدين اذا طالبه أحد الدائنين المتضامين بالوفاء أن يحتج على هذا الدائن باوجه الدفع الخاصة بغيره من الدائنين ، ولكن يجوز له أن يحتج على الدائن المطالب باوجه الدفع الخاصة بهذا الدائن ، وباوجه الدفع المشتركة بين الدائنين جميعا .

الفصل الثانى

تعدد محل الالتزام

١ - الالتزام التخييرى

مادة ٢٧٢

يكون الالتزام تخييريا اذا شمل محلة اشياء متعددة تبرأ ذمة المدين براءة تامة اذا ادى واحد منها ، ويكون الخيار للمدين مالم ينص القانون أو يتفق المتعاقدان على غير ذلك .

مادة ٢٧٣

١ - اذا كان الخيار للمدين وامتنع عن الاختيار ، أو تعدد المدينون ولم يتفقوا فيما بينهم ، جاز للدائن أن يطلب من القاضى تعيين أجل يختار فيه المدين أو يتفق المدينون ، فاذا لم يتم ذلك تولى القاضى بنفسه تعيين محل الالتزام .

٢ - أما اذا كان الخيار للدائن وامتنع عن الاختيار أو تعدد الدائنون ولم يتفقوا فيما بينهم عين القاضى أجلا ان طلب المدين ذلك ، فاذا انقضى الاجل انتقل الخيار الى المدين .

مادة ٢٧٤

اذا كان الخيار للمدين ، ثم استحال تنفيذ كل من الاشياء المتعددة التى اشتمل عليها محل الالتزام ، وكان المدين مسؤولا عن هذه الاستحالة ولو فيما يتعلق بواحد من هذه الاشياء ، كان ملزما بأن يدفع قيمة آخر شىء استحال تنفيذه .

٢ - الالتزام البدلى

مادة ٢٧٥

١ - يكون الالتزام بدليا اذا لم يشمل محلة الاشيئا واحدا ولكن تبرأ ذمة المدين اذا أدى بدلا منه شيئا آخر .

مادة ٢٦٩

إذا تبين من الالتزام أن المدين لا يقوم بوفائه الا عند المقدرة أو الميسرة ، عين القاضى ميعادا مناسباً لحلول الاجل ، مراعيًا في ذلك موارد المدين الحالية والمستقبلية ، ومقتضياً منه عناية الرجل الحريص على الوفاء بالتزامه .

مادة ٢٧٠

يسقط حق المدين في الاجل :

- ١ - إذا شهر افلاسه أو اعساره وفقاً لنصوص القانون .
- ٢ - إذا أضعف بفعله الى حد كبير ما أعطى الدائن من تأمين خاص ولو كان هذا التأمين قد اعطى بعقد لاحق أو بمقتضى القانون ، هذا مالم يؤثر الدائن أن يطالب بتكملة التأمين أما إذا كان أضعاف التأمين يرجع الى سبب لادخل لارادة المدين فيه ، فان الاجل يسقط مالم يقدم المدين للدائن ضماناً كافياً .
- ٣ - إذا لم يقدم للدائن ما وعد في العقد بتقديمه من التأمينات .

مادة ٢٧١

١ - إذا كان الالتزام مقترناً بأجل واقف ، فانه لا يكون نافذا الا في الوقت الذى ينقضى فيه الاجل . على أنه يجوز للدائن ، حتى قبل انقضاء الاجل ، أن يتخذ من الاجراءات ما يحافظ به على حقوقه ، وله بوجه خاص أن يطالب بتأمين اذاخشى افلاس المدين أو أعساره واستند في ذلك الى سبب معقول .

٢ - ويترتب على انقضاء الاجل الفاسخ زوال الالتزام ، دون أن يكون لهذا الزوال أثر رجعى .

— ٦٤ —

القهرى ولا للتنفيذ الاختيارى ، على أنه يجوز للدائن أن يتخذ من الاجراءات ما يحافظ به على حقه .

مادة ٢٦٦

١ — يترتب على تحقق الشرط الفاسخ زوال الالتزام ويكون الدائن ملزما برد ما أخذه ، فاذا استحال الرد لسبب هو مسئول عنه وجب عليه التعويض .

٢ — على أن أعمال الادارة التى تصدر من الدائن تبقى نافذة رغم تحقق الشرط .

مادة ٢٦٧

١ — اذا تحقق الشرط استند أثره الى الوقت الذى نشأ فيه الالتزام ، الا اذا تبين من ارادة المتعاقدين أو من طبيعة العقد ان وجود الالتزام ، أو زواله ، انما يكون فى الوقت الذى تحقق فيه الشرط .

٢ — ومع ذلك لا يكون للشرط أثر رجعى ، اذا أصبح تنفيذ الالتزام قبل تحقق الشرط غير ممكن لسبب أجنبى لايد للمدين فيه .

مادة ٢٦٨

٢ — الاجل

١ — يكون الالتزام لأجل اذا كان نفاذه أو انقضاؤه مترتبا على امر مستقبل محقق الوقوع .

٢ — ويعتبر الامر محقق الوقوع متى كان وقوعه محتما ، ولو لم يعرف الوقت الذى يقع فيه .

الباب الثالث :

الاصناف المعدلة لاثـر الالتزام

الفصل الاول

الشروط والاجل

١ - الشروط

مادة ٢٦٢

يكون الالتزام ملحقا على شرط اذا كان وجوده أو زواله مترتبا على أمر مستقبل غير محقق الوقوع .

مادة ٢٦٣

١ - لا يكون الالتزام قائما اذا علق على شرط غير ممكن ، أو على شرط مخالف للاداب أو النظام العام ، هذا اذا كان الشرط واقفا . أما اذا كان فاسخا فهو نفسه الذي يعتبر غير قائم .

٢ - ومع ذلك لا يقوم الالتزام الذي علق على شرط فاسخ مخالف للاداب أو النظام العام ، اذا كان هذا الشرط هو السبب الدافع للالتزام .

مادة ٢٦٤

لا يكون الالتزام قائما اذا علق على شرط واقف يجعل وجود الالتزام متوقفا على محض ادارة الملتزم .

مادة ٢٦٥

اذا كان الالتزام متعلقا على شرط واقف ، فلا يكون نافذا الا اذا تحقق الشرط . أما قبل تحقق الشرط ، فلا يكون الالتزام قابلا للتنفيذ

— ٦٢ —

مادة ٢٥٨

١ — تنتهى حالة الاعسار بحكم تصدره محكمة المقاطعة التى يتبعها موطن المدين ، بناء على طلب ذى الشأن فى الحالتين الآتيتين :

(أ) متى ثبت أن ديون المدين أصبحت لا تزيد على أمواله .

(ب) متى قام المدين بوفاء ديونه التى حلت دون أن يكون لشهر الاعسار اثر فى حلولها ، وفى هذه الحالة تعود آجال الديون التى حلت بشهر الاعسار الى ما كانت عليه من قبل وفقا للمادة ٢٦٠ .

٢ — ويؤثر كاتب المحكمة من تلقاء نفسه بالحكم الصادر بانتهاء حالة الاعسار يوم صدوره على هامش التسجيل المنصوص عليه فى المادة ٢٥٠ ، وعليه أن يرسل صورة منه الى قلم كتاب محكمة الاستئناف المختصة للتأشير به كذالك .

مادة ٢٥٩

تنتهى حالة الاعسار بقوة القانون متى انقضت خمس سنوات على تاريخ التأشير بالحكم الصادر بشهر الاعسار .

مادة ٢٦٠

يجوز للمدين بعد انتهاء حالة الاعسار أن يطلب اعادة الديون التى كانت قد حلت بسبب شهر الاعسار ولم يتم دفعها الى أجلها السابق ، بشرط أن يكون قد وفى ديونه التى حلت دون أن يكون لشهر الاعسار اثر فى حلولها .

مادة ٢٦١

انتهاء حالة الاعسار بحكم أو بقوة القانون لا يمنع الدائنين من الطعن فى تصرفات المدين ولا من التمسك باستعمال حقوقه وفقا للمواد من ٢٣٢ الى ٢٤٠ .

مادة ٢٥٤

متى سجلت صحيفة دعوى الاعسار فلا يسرى في حق الدائنين أى تصرف للمدين يكون من شأنه أن ينقص من حقوقه أو يزيد في التزاماته كما لايسرى في حقهم أى وفاء يقوم به المدين .

مادة ٢٥٥

١ - يجوز للدائن ان يتصرف في ماله ، ولو بغير رضاء الدائنين على أن يكون ذلك بثمن المثل ، وان يقوم المشتري بايداع الثمن خزانة المحكمة حتى يوزع وفقا لاجراءات التوزيع .

٢ - فاذا كان الثمن الذى بيع به المال أقل من ثمن المثل ، كان التصرف غير سار في حق الدائنين الا اذا أودع المشتري فرق الثمن الذى اشتر به ما نقص من ثمن المثل .

مادة ٢٥٦

اذا أوقع الدائنون في الحجز على ايرادات المدين ، كان لرئيس المحكمة المختصة بشهر الاعسار أن يقرر للمدين ، بناء على عريضة يقدمها ، نفقة يتقاضاها من ايراداته المحجوزة ، ويجوز التظلم من الامر الذى يصدر على هذه العريضة ، في مدة ثلاثة أيام من تاريخ صدوره ان كان التظلم من المدين ، ومن تاريخ اعلان الامر للدائنين ان كان التظلم منهم .

مادة ٢٥٧

يعاقب المدين بالعقوبة المبينة في المادة ٤٩٧ من قانون العقوبات في الحالتين الآتيتين :

- (أ) اذا رفعت عليه دعوى بدين فتعمد الاعسار ، بقصد الاضرار بدائنيه وانتهت الدعوى بصدور حكم عليم بالدين وشهر اعساره .
- (ب) اذا كان بعد الحكم بشهر اعساره أخفى بعض أمواله ليحول دون التنفيذ عليها ، أو اصطنع ديونا صورية أو مبالغاً فيها ، وذلك كله بقصد الاضرار بدائنيه .

- ٦٠ -

مادة ٢٥١

يجب على المدين اذا تغير موطنه أن يخطر بذلك كاتب المحكمة التي يتبعها موطنه السابق ، وعلى هذا الكاتب بمجرد علمه بتغيير الموطن ، سواء أخطره المدين أم علم من أى طريق آخر أن يرسل على نفقة المدين ورقة من حكم شهر الاعسار ومن البيانات المؤثر بها فى هامش التسجيل الى المحكمة التي يتبعها الموطن الجديد لتقوم فى سجلاتها •

مادة ٢٥٢

١ - يترتب على الحكم بشهر الاعسار أن يحل كل ما فى ذمة المدين من ديون مؤجلة • ويخصم من هذه الديون مقدار الفائدة الاتفاقية أو القانونية عن المدة التي سقطت بسقوط الاجل •

٢ - ومع ذلك يجوز للقاضى أن يحكم ، بناء على طلب المدين وفى مواجهة ذوى الشأن من دائنيه ، بابقاء الاجل أو مده بالنسبة الى الديون المؤجلة • كما يجوز له أن يمنح المدين اجلا بالنسبة الى الديون الحالية ، اذا رأى أن هذا الاجراء تبرره الظروف ، وأنه خير وسيلة تكفل مصالح المدين والدائنين جميعا •

مادة ٢٥٣

١ - لا يحول شهر الاعسار دون اتخاذ الدائنين لاجراءات فردية ضد المدين •

٢ - على أنه لايجوز أن يحتج على الدائنين الذين لهم حقوق سابقة على تسجيل صحيفة دعوى الاعسار بأى اختصاص يقع على عقارات المدين بعد هذا التسجيل •

— ٥٩ —

مادة ٢٤٧

يكون شهر الاعسار بحكم تصدره محكمة المقاطعة التي يتبعها موطن المدين ، بناء على طلب المدين نفسه أو طلب أحد دائنيه ، وتتنظر الدعوى على وجه السرعة •

مادة ٢٤٨

على المحكمة في كل حال ، قبل أن تشهر اعسار المدين ، أن تراعى في تقديرها جميع الظروف التي أحاطت به سواء أكانت هذه الظروف عامة أم خاصة • فتتنظر الى موارده المستقبلية ومقدرته الشخصية ومسئوليته عن الاسباب التي أدت الى اعساره ، ومصالح دائنيه المشروعة ، وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في حالته المالية •

مادة ٢٤٩

مدة المعارضة في الاحكام الصادرة في شأن الاعسار ثمانية أيام ، ومدة استئنافها خمسة عشر يوما ، تبدأ من تاريخ اعلان تلك الاحكام •

مادة ٢٥٠

١ — على كاتب المحكمة في اليوم الذي تقيد فيه دعوى الاعسار أن يسجل صحيفتها في سجل خاص يرتب بحسب اسماء المعسرين ، وعليه أن يؤثر في هامش التسجيل المذكور بالحكم الصادر في الدعوى ، وبكل حكم يصدر بتأييده أو بالغاءه ، وذلك كله يوم صدور الحكم •

٢ — وعلى الكاتب أيضا ان يرسل الى قلم كتاب محكمة الاستئناف المختصة ، صورة من هذه التسجيلات والتأثيرات لاثباتها في سجل عام ، ينظم وفقا لقرار يصدر من وزير العدل والشئون الدينية •

٢ - احدى وسائل الضمان : الحق في الحبس

مادة ٢٤٣

١ - لكل من التزم بأداء شىء أن يمتنع عن الوفاء به ، مادام الدائن لم يعرض الوفاء بالتزام مترتب عليه بسبب التزام المدين ومرتببط به ، أو ما دام الدائن لم يتم بتقديم تأمين كاف للوفاء بالتزامه هذا .

٢ - ويكون ذلك بوجه خاص لحائز الشىء أو محرزه ، اذا هو أنفق عليه مصروفات ضرورية أو نافعة ، فان له ان يمتنع عن رد هذا الشىء حتى يستوفى ما هو مستحق له ، الا ان يكون الالتزام بالرد ناشئاً عن عمل غير مشروع .

مادة ٢٤٤

١ - مجرد الحق في حبس الشىء لا يثبت حق امتياز عليه .

٢ - وعلى الحابس أن يحافظ على الشىء وفقاً لاحكام رهن الحيازة ، وعليه ان يقدم حساباً عن غلته .

٣ - واذا كان الشىء المحبوس يخشى عليه الهلاك أو التلف ، فللحابس ان يحصل على اذن من القضاء في بيعه وفقاً للاحكام المنصوص عليها في المادة ٩٠٨ ، وينتقل الحق في الحبس من الشىء في ثمنه .

مادة ٢٤٥

١ - ينقضى الق في الحبس بخروج الشىء من يد حائزه محرزه

٢ - ومع ذلك يجوز لحابس الشىء اذا خرج الشىء من يده خفية أو بالرغم من معارضته ، ان يطلب استرداده ، اذا هو قام بهذا الطلب خلال ثلاثين يوماً من الوقت الذى علم فيه بخروج الشىء من يده ، وقبل انقضاء سنة من وقت خروجه .

٣ - الاعسار

مادة ٢٤٦

يجوز أن يشهر اعسار المدين اذا كانت أمواله لا تكفى لوفاء ديونه المستحقة الاداء .

مادة ٢٣٨

إذا كان من تلقى حقا من المدين المعسر لم يدفع ثمنه ، فإنه يتخلص من الدعوى متى كان هذا الثمن هو ثمن المثل ، وقام بإيداعه خزانة المحكمة .

مادة ٢٣٩

١ — إذا لم يقصد بالغش الا تفضيل دائن على آخر دون حق ، فلا يترتب عليه الا حرمان الدائن من هذه الميزة .

٢ — وإذا وفي المدين المعسر أحد دائنيه قبل انقضاء الاجل ، الذى عين اصلا للوفاء ، فلا يسرى هذا الوفاء فى حق باقى الدائنين . وكذلك لا يسرى فى حقهم الوفاء ولو حصل بعد انقضاء هذا الاجل ، اذا كان قد تم نتيجة تواطؤ بين المدين والدائن الذى استوفى حقه .

مادة ٢٤٠

تسقط بالتقادم دعوى عدم نفاذ التصرف . وتسقط فى جميع الاحوال بانقضاء خمسة عشرة سنة من الوقت الذى صور فيه التصرف المطعون فيه

مادة ٢٤١

١ — اذا أبرم عقد صورى فلدائنى المتعاقدين وللخلف الخاص ، متى كانوا حسنى النية ، أن يتمسكوا بالعقد المستتر ويثبتوا بجميع الوسائل صورية العقد الذى اضر بهم .

٢ — واذا تعارضت مصالح ذوى الشأن ، فتمسك بعضهم بالعقد الظاهر وتمسك الآخرون بالعقد المستتر ، كانت الافضلية للاولين .

مادة ٢٤٢

إذا ستر المتعاقدان عقدا حقيقيا بعقد ظاهر ، فالعقد النافذ فيما بين المتعاقدين والخلف العام هو العقد الحقيقى .

أو الزيادة في اعساره ، وذلك متى توافرت الشروط المنصوص عليها في المادة التالية •

مادة ٢٣٥

١ - إذا كان تصرف المدين بعوض ، اشترط لعدم نفاذه في حق الدائن أن يكون منطويا على غش من المدين ، وأن يكون من صدر له التصرف على علم بهذا الغش ، ويكفى لاعتبار التصرف منطويا على الغش أن يكون قد صدر من المدين وهو عالم انه معسر ، كما يعتبر من صدر له التصرف عالما بغش المدين إذا كان قد علم أن هذا المدين معسر

٢ - أما إذا كان التصرف تبرعا ، فإنه لا ينفذ في حق الدائن، ولو كان من صدر له التبرع حسن النية ولو ثبت أن المدين لم يرتكب غشا

٣ - وإذا كان الخلف الذي انتقل اليه الشيء من المدين قد تصرف فيه بعوض الى خلف آخر ، فلا يصح للدائن أن يتمسك بعدم نفاذ التصرف الا اذا كان الخلف الثانى بعلم غش المدين ، وعلم الخلف الاول بهذا الغش ، ان كان المدين قد تصرف بعوض ، أو كان هذا الخلف الثانى يعلم اعسار المدين وقت تصرفه للخلف الاول ان كان المدين قد تصرف له تبرعا •

مادة ٢٣٦

إذا ادعى الدائن اعسار المدين فليس عليه الا أن يثبت مقدار ما فى ذمته من ديون ، وعلى المدين نفسه أن يثبت أن له مالا يساوى قيمة الديون أو يزيد عليها •

مادة ٢٣٧

متى تقرر عدم نفاذ التصرف استفاد من ذلك جميع الدائنين الذين صدر هذا التصرف اضرارا بهم

الفصل الثالث

ما يكفل حقوق الدائنين من وسائل تنفيذ ووسائل ضمان

مادة ٢٣١

- ١ — أموال المدين جميعها ضامنة للوفاء بديونه .
- ٢ — وجميع الدائنون متساوون في هذا الضمان الا من كان له منهم حق التقدم طبقا للقانون .

١ — وسائل التنفيذ

مادة ٢٣٢

- ١ — لكل دائن ولو لم يكن حقه مستحق الاداء أن يستعمل باسم مدينه جميع حقوق هذا المدين ، الا ما كان منها متصلا بشخصه خاصة أو غير قابل للحجز .
- ٢ — ولا يكون استعمال الدائن لحقوق مدينه مقبولا الا اذا أثبت أن المدين لم يستعمل هذه الحقوق وان عدم استعماله لها من شأنه أن يسبب اعساره أو أن يزيد في هذا الاعسار ، ولا يشترط اعدار المدين لاستعمال حقه ولكن يجب ادخاله خصما في الدعوى .

مادة ٢٣٣

- يعتبر الدائن في استعمال حقوق مدينه نائبا عن هذا المدين ، وكل فائدة تنتج من استعمال هذه الحقوق تدخل في اموال المدين وتكون ضمانا لجميع دائنيه .

مادة ٢٣٤

- لكل دائن أصبح حقه مستحق الاداء ، وصدر من مدينه تصرف ضار به أن يطلب عدم نفاذ هذا التصرف في حقه ، اذا كان التصرف قد انقص من حقوق المدين أو زاد فسى التزامه وترتب عليه اعسار المدين

مادة ٢٢٦

إذا تسبب الدائن ، بسوء نية ، وهو يطالب بحقه ، في اطالة النزاع
فالقاضي أن يخفض الفوائد قانونية كانت أو اتفاقية اولا يقضى بها
• اطلاقا عن المدة التي طال فيها النزاع بلا مبرر .

مادة ٢٢٧

عند توزيع ثمن الشيء الذي بيع جبرا لا يكون الدائنون المقبولون
في التوزيع مستحقين بعد رسو المزاد لفوائد تأخير عن الانصبه التي
تقررت لهم فى هذا التوزيع الا اذا كان الراسى عليه
المزاد ملزما بدفع فوائد الثمن ، أو كانت خزانه المحكمة ملزمة بهذه
الفوائد بسبب ايداع الثمن فيها، على أن لا يتجاوز مايتقاضاه الدائنون
من فوائد فى هذه الحالة ما هو مستحق منها قبل الراسى عليه المزاد أو
خزانه المحكمة • وهذه الفوائد تنقسم بين الدائنين جميعا قسمة غرماء •

مادة ٢٢٨

يجوز للدائن أن يطالب بتعويض تكميلى يضاف الى الفوائد ، اذا اثبت
أن الضرر الذى يجاوز الفوائد قد تسبب فيه المدين بسؤ نية .

مادة ٢٢٩

لا يجوز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ، ولا يجوز فى أية حال أن
يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن اكثر من رأس المال وذلك كله
دون اخلال بالتواعد والعمادات التجارية .

مادة ٢٣٠

الفوائد التجارية التي تسرى على الحساب الجارى يختلف سعرها
القانونى باختلاف الجهات ، ويتبع فى طريقة حساب الفوائد المركبة فى
الحساب الجارى ما يقضى به العرف التجارى .

مادة ٢٢٢

إذا جاوز الضرر قيمة التعويض الاتفاقى فلا يجوز للدائن أن يطالب
بأكثر من هذه القيمة الا اذا اثبت أن المدين قد ارتكب غشاً أو خطأ
جسيمياً .

مادة ٢٢٣

إذا كان محل الالتزام مبلغاً من النقود وكان معلوم المقدار وقت
الطلب وتأخر المدين في الوفاء به ، كان ملزماً بأن يدفع للدائن على
سبيل التعويض عن التأخر فوائد قدرها أربعة في المائة فى المسائل
المدنية وخمسة فى المائة فى المسائل التجارية . وتسرى هذه الفوائد من
تاريخ المطالبة القضائية بها ، ان لم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى
تاريخاً آخر لسريانها وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره .

مادة ٢٢٤

١ - يجوز للمتعاقدين أن يتفقا على سعر آخر للفوائد سواء أكان
ذلك فى مقابل تأخير الوفاء أم فى أية حالة أخرى تشترط فيها الفوائد ،
على أن لا يزيد هذا السعر على سبعة فى المائة فاذا اتفقا على فوائد
تزيد على هذا السعر وجب تخفيضها الى سبعة فى المائة وتعين رد ما
دفع زائد على هذا التقرير .

٢ - وكل عمولة أو منفعة ، أيا كان نوعها ، اشترطها الدائن اذا
زادت هى والفائدة المتفق عليها على الحد الاقصى المتقدم ذكره تعتبر
فائدة مستترة وتكون قابلة للتخفيض ، اذا ما ثبت أن هذه العمولة أو
المنفعة لاتقابلها خدمة حقيقية يكون الدائن قد أداها ولا منفعة مشروعة

مادة ٢٢٥

لا يشترط لاستحقاق فوائد التأخير قانونية كانت أو اتفاقية أن يثبت
الدائن ضرراً لحقه من هذا التأخير .

٢ — ومع ذلك اذا كان الالتزام مصدره العقد ، فلا يلتزم المدين الذى لم يرتكب غشا او خطأ جسيما الا بتعويض الضرر الذى يمكن توقعه عادة وقت التعاقد •

مادة ٢١٩

١ — يشمل التعويض الضرر الادبى ايضا ، ولكن لايجوز فى هذه الحالة ان ينتقل الى الغير الا اذا تحدد بمقتضى اتفاق ، او طلب الدائن به أمام القضاء •

٢ — ومع ذلك لايجوز الحكم بتعويض الا للزواج والاقارب الى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب •

مادة ٢٢٠

١ — يجوز للمتعاقدين أن يحددا مقدما قيمة التعويض بالنص عليها فى العقد أو فى اتفاق لاحق ، ويراعى فى هذه الحالة أحكام المواد من ٢١٢ الى ٢١٧ •

مادة ٢٢١

١ — لا يكون التعويض الاتفاقى مستحقا اذا اثبت المدين أن الدائن لم يلحقه أى ضرر •

٢ — ويجوز للقاضى أن يخفض هذا التعويض اذا أثبت المدين أن التقدير كان مبالغا فيه الى درجة كبيرة ، أو أن الالتزام الاصلى قد نفذ فى جزء منه •

٣ — ويقع باطلا كل اتفاق يخالف أحكام الفقرتين السابقتين •

٣ - ويقع باطلا كل شرط يقضى بالاعفاء من المسؤولية المترتبة على العمل غير المشروع .

مادة ٢١٥

لايستحق التعويض الا بعد اعذار المدين ، مالم ينص على غير ذلك .

مادة ٢١٦

يكون اعذار المدين بانذاره أو بما يقوم مقام الانذار ، ويجوز أن يتم الاعذار عن طريق البريد على الوجه المبين في قانون المرافعات ، كما يجوز أن يكون مترتبا على اتفاق يقضى بأن يكون المدين معذرا بمجرد حاول الاجل دون حاجة الى أى اجراء آخر .

مادة ٢١٧

لاضرورة لاعذار المدين في الحالات الاتية :

- (أ) اذا اصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجد بفعل المدين .
- (ب) اذا كان محل الالتزام تعويضا ترتب على عمل غير مشروع
- (ج) اذا كان محل الالتزام رد شىء يعلم المدين أنه مسروق أو شىء تسلمه دون حق وهو عالم بذلك .
- (د) اذا صرح المدين كتابة أنه لايريد القيام بالتزامه .

مادة ٢١٨

١ - اذا لم يكن التعويض مقدرًا في العقد أو بنص في القانون فالقاضي هو الذى يقدره ، ويشمل التعويض مالحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب ، بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام أو للتأخر في الوفاء به ، ويعتبر الضرر نتيجة طبيعة اذا لم يكن في استطاعة الدائن أن يتوقاه ببذل جهد معقول .

مادة ٢١١

إذا تم التنفيذ العيني أو أصر المدين على رفض التنفيذ حدد القاضى مقدار التعويض الذى يلزم به المدين مراعيًا فى ذلك الضرر الذى أصاب الدائن والعنت الذى بدأ من المدين •

الفصل الثانى

التنفيذ بطريق التعويض

مادة ٢١٢

إذا استحال على المدين أن ينفذ الالتزام عينا حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالترامه ، مالم يثبت ان استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبى لايد له فيه • ويكون الحكم كذلك إذا تأخر المدين فى تنفيذ الترامه •

مادة ٢١٣

يجوز للقاضى أن ينقص مقدار التعويض أو الا يحكم بتعويض ما ، إذا كان الدائن بخطئه قد اشترك فى أحداث الضرر أو زاد فيه •

مادة ٢١٤

١ — يجوز الاتفاق على أن يتحمل المدين تبعة الحادث المفاجيء والقوة القاهرة •

٢ — وكذلك يجوز الاتفاق على اعفاء المدين من أية مسئولية تترتب على عدم تنفيذ الترامه التعاقدى الا ما ينشأ عن غشه او عن خطئه الجسيم ، ومع ذلك يجوز للمدين أن يشترط عدم مسئوليته عن الغش أو الخطأ الجسيم الذى يقع من أشخاص يستخدمهم فى تنفيذ الترامه •

مادة ٢٠٧

في الالتزام بعمل يقوم حكم القاضي مقام التنفيذ ، اذا سمحت
بهذا طبيعة الالتزام .

مادة ٢٠٨

- ١ — في الالتزام بعمل ، اذا كان المطلوب من المدين هو أن يحافظ على الشيء أو أن يقوم بإدارته أو أن يتوخى الحيطة في تنفيذ التزامه فان المدين يكون قد وفى بالالتزام اذا بذل في تنفيذه من العناية كل ما يبذله الشخص العادى ، ولو لم يتحقق الغرض المقصود .
هذا ما لم ينص القانون أو الاتفاق على غير ذلك .
- ٢ — وفي كل حال يبقى المدين مسؤولا عما يأتيه من غش أو خطأ
جسيم .

مادة ٢٠٩

اذا التزم المدين بالامتناع عن عمل واخل بهذا الالتزام ، جاز للدائن أن يطلب ازالة ما وقع مخالفا للالتزام . وله أن يطلب من القضاء ترخيصا في أن يقوم بهذه الازالة على نفقة المدين .

مادة ٢١٠

- ١ — اذا كان تنفيذ الالتزام عينا غير ممكن أو غير ملائم إلا اذا قام به المدين نفسه ، جاز للدائن أن يحصل على حكم بالزام المدين بهذا التنفيذ ويدفع غرامة تهديدية ان امتنع عن ذلك .
- ٢ — واذا رأى القاضي ان مقدار الغرامة ليس كافيا لاكماله المدين الممتنع عن التنفيذ جاز له أن يزيد في الغرامة كلما رأى داعيا
للزيادة .

مادة ٢٠٣

الالتزام ينقل حق عيني يتضمن الالتزام بتسليم الشيء والمحافظة عليه حتى التسليم .

مادة ٢٠٤

- ١ — إذا التزم المدين أن ينقل حقا عينيا أو أن يقوم بعمل ، وتضمن التزامه أن يسلم شيئا ولم يقيم بتسليمه بعد أن أعذر ، فان هلاك الشيء يكون عليه ولو كان الهلاك قبل الاعذار على الدائن .
- ٢ — ومع ذلك لا يكون الهلاك على المدين ، ولو أعذر ، اذا أثبت أن الشيء كان يهلك كذلك عند الدائن لو أنه سلم اليه ، مالم يكن المدين قد قبل أن يتحمل تبعة الحوادث المفاجئة .
- ٣ — على أن الشيء المسروق اذا هلك أو ضاع بأية صورة كانت فان تبعة الهلاك تقع على السارق .

مادة ٢٠٥

في الالتزام بعمل ، اذا نص الاتفاق أو استوجبت طبيعة الدين أن ينفذ المدين الالتزام جاز للدائن أن يرفض الوفاء من غير المدين .

مادة ٢٠٦

- ١ — في الالتزام بعمل ، اذا لم يقيم المدين بتنفيذ التزامه ، جاز للدائن أن يطلب ترخيصا من القضاء في تنفيذ الالتزام على نفقة المدين اذا كان التنفيذ ممكنا .
- ٢ — ويجوز في حالة الاستعجال أن ينفذ الدائن الالتزام على نفقة المدين ، دون ترخيص من القضاء .

مادة ١٩٩

• الالتزام الطبيعي يصلح سببا للالتزام مدنى

الفصل الاول :

التنفيذ العينى

مادة ٢٠٠

١ - يجبر المدين بعد اعذاره طبقا للمادتين ٢١٦ و ٢١٧ على تنفيذ

التزامه تنفيذا عينيا متى كان ذلك ممكنا .

٢ - على أنه اذا كان فى التنفيذ العينى ارهاق للمدين جاز له أن يقتصر

على دفع تعويض نقدى ، اذا كان ذلك لا يلحق بالدائن ضررا

• جسيما

مادة ٢٠١

الالتزام بنقل الملكية أو أى حق عينى آخر ينقل من تلقاء نفسه هذا

الحق ، اذا كان محل الالتزام شيئا معيناً بالذات يملكه الملتزم ، وذلك

• دون اخلال بالقواعد المتعلقة بالتسجيل

مادة ٢٠٢

١ - اذا ورد الالتزام بنقل حق عينى على شىء لم يعين الا بنوعه

فلا ينتقل الحق الا بافراز هذا الشىء .

٢ - فاذا لم يقم المدين بتنفيذ التزامه جاز للدائن أن يحصل على

شىء من النوع ذاته على نفقة المدين بعد استئذان القاضى أو

دون استئذانه فى حالة الاستعجال ، كما يجوز له أن يطالب

بقيمة الشىء من غير اخلال فى الحالتين بحقه فى التعويض .

— ٤٦ —

مادة ١٩٤

تسقط الدعوى الناشئة عن الفضالة بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه كل طرف بحقه . وتسقط كذلك في جميع الاحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذي ينشأ فيه هذا الحق .

الفصل الخامس :

القانون

مادة ١٩٥

الالتزامات التي تنشأ مباشرة عن القانون وحده تسرى عليها النصوص القانونية التي أنشأتها .

الباب الثاني

آثار الالتزام

مادة ١٩٦

- ١ — ينفذ الالتزام جبرا على المدين .
- ٢ — ومع ذلك اذا كان الالتزام طبعيا فلا جبر في تنفيذه .

مادة ١٩٧

- يقدر القاضى ، عند عدم النص ، ما اذا كان هناك التزام طبعيا .
- وفي كل حال لايجوز أن يقوم التزام طبعيا يخالف النظام العام .

مادة ١٩٨

- لايسترد المدين ما أداه باختياره ، قاصدا أن يوفى التزاما طبعيا .

مادة ١٩٠

يلتزم الفضولي بما يلتزم به الوكيل من رد ما استولى عليه بسبب الفضالة ، وتقديم حسابهما قام به •

مادة ١٩١

- ١ — اذا مات الفضولي التزم ورثته بما يلتزم به ورثة الوكيل طبقا لاحكام المادة ٦٢٥ فقرة ٢ •
- ٢ — واذا مات رب العمل بقی الفضولى ملتزما نحو الورثة بما كان ملتزما به نحو مورثيهم •

مادة ١٩٢

يعتبر الفضولي نائبا عن رب العمل ، متى كان قد يذل في ادارته عناية الشخص العادى ، ولو لم تتحقق النتيجة المرجوة • وفى هذه الحالة يكون رب العمل ملزما بأن ينفذ التعهدات التى عقدها الفضولى لحسابه ، وأن يعوضه عن التعهدات التى التزم بها ، وان يعوضه عن الضرر الذى لحقه بسبب قيامه بالعمل ولا يستحق الفضولى اجرا على عمله الا أن يكون من أعمال مهنته •

مادة ١٩٣

- ١ — اذا لم تتوافر في الفضولى أهلية التعاقد فلا يكون مسئولا عن ادارته الا بالقدر الذى أثرى به مالم تكن مسئوليته ناشئة عن عمل غير مشروع •
- ٢ — أما رب العمل فتبقى مسئوليته كاملة ، ولولم تتوافر فيه أهلية التعاقد •

— ٤٤ —

مادة ١٨٦

تتحقق الفضالة ولو كان الفضولي ، في أثناء توليه شأننا لنفسه ، قد تولى شأن غيره ، لما بين الشائين من ارتباط لا يمكن معه القيام بأحدهما منفصلا عن الآخر •

مادة ١٨٧

تسرى قواعد الوكالة اذا أقر رب العمل ماقام به الفضولي •

مادة ١٨٨

يجب على الفضولي أن يمضى في العمل الذي بدأه الى أن يتمكن رب العمل من مباشرته بنفسه كما يجب عليه أن يخطر بتدخله رب العمل متى استطاع ذلك •

مادة ١٨٩

١ — يجب على الفضولي أن يبذل في القيام بالعمل عناية الشخص العادي ، ويكون مسئولاً عن خطئه • ومع ذلك يجوز للقاضي أن ينقص التعويض المترتب على هذا الخطأ ، اذا كانت الظروف تبرر ذلك •

٢ — واذا عهد الفضولي الى غيره بكل العمل أو ببعضه كان مسئولاً عن تصرفات نائبه ، دون اخلال بما لرب العمل من الرجوع مباشرة على هذا النائب •

٣ — واذا تعدد الفضوليون في القيام بعمل واحد ، كانوا متضامنين في المسؤولية •

مادة ١٨٢

- ١ — اذا كان من تسلّم غير المستحق حسن النية فلا يلتزم أن يرد الا ما تسلّم .
- ٢ — أما اذا كان سىء النية فانه يلتزم أن يرد أيضا الفوائد والارباح التي جناها أو التي قصر في جنيها من الشيء الذي تسلّمه بغير حق ، وذلك من يوم الوفاء أو من اليوم الذي أصبح فيه سىء النية .
- ٣ — وعلى أى حال يلتزم من تسلّم غير المستحق يرد الفوائد والثمرات من يوم رفع الدعوى .

مادة ١٨٣

- اذا لم تتوافر أهلية التعاقد فيمن تسلّم غير المستحق فلا يكون ملتزما الا بالقدر الذي أثرى به .

مادة ١٨٤

- تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد ، وتسقط الدعوى كذلك في جميع الاحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذي ينشأ فيه هذا الحق .

٢ — الفضالة

مادة ١٨٥

- الفضالة هو أن يتولى شخص عن قصد القيام بشأن عاجل لحساب آخر ، دون أن يكون ملزما بذلك .

١ - دفع غير المستحق

مادة ١٧٨

- ١ - كل من تسلم على سبيل الوفاء ما ليس مستحقا له وجب عليه رده
- ٢ - على أنه لا محل للرد اذا كان من قام بالوفاء يعلم أنه غير ملزم بما دفعه ، الا أن يكون ناقص الاهلية ، أو يكون قد أكره على هذه الوفاء.

مادة ١٧٩

- يصبح استرداد غير المستحق اذا كان الوفاء تم تنفيذا للالتزام لم يتحقق سببه أو للالتزام زال سببه بعد أن تحقق .

مادة ١٨٠

- ١ - يصح كذلك استرداد غير المستحق اذا كان الوفاء تم تنفيذا للالتزام لم يحل أجله وكان الموفى جاهلا بقيام الاجل .
- ٢ - على أنه يجوز للدائن أن يقتصر على رد ما استفاده بسبب الوفاء المعجل في حدود ما لحق المدين من ضرر ، فاذا كان الالتزام الذي لم يحل أجله نقودا ، التزم الدائن أن يرد للمدين فائدتها بسعرها القانوني أو الاتفاقي عن المدة الباقية لحلول الاجل .

مادة ١٨١

- لا محل لاسترداد غير المستحق اذا حصل الوفاء من غير المدين وتوتب عليه أن الدائن ، وهو حسن النية ، قد تجرد من سند الدين أو مما حصل عليه من التأمينات أو ترك دعواه قبل المدين الحقيقي تسقط بالتقادم . ويلتزم المدين الحقيقي في هذه الحالة بتعويض الغير الذي قام بالوفاء .

مادة ١٧٤

١ — حارس البناء ولو لم يكن مالكا له ، مسئول عما يحدثه انهدام البناء من ضرر ، ولو كان انهدام جزئيا ، مالم يثبت ان الحادث لا يرجع سببه الى اهمال في الصيانة أو قدم في البناء أو عيب فيه .

٢ — ويجوز لمن كان مهودا بضرر يصيبه من البناء أن يطالب المالك باتخاذ ما يلزم من التدابير الضرورية لدرء الخطر فان لم يقم المالك بذلك جاز الحصول على اذن من المحكمة في اتخاذ هذه التدابير على حسابه .

مادة ١٧٥

كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الاشياء من ضرر ، مالم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لايد له فيه ، هذا مع عدم الاخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة .

الفصل الرابع :

الاثراء بلا سبب

مادة ١٧٦

كل شخص ، ولو غير مميز ، يثرى دون سبب مشروع على حساب شخص آخر يلتزم في حدود ما اثرى به بتعويض هذا الشخص عما لحقه من خسارة ، ويبقى هذا الالتزام قائما ولو زال الاثراء فيما بعد .

مادة ١٧٧

تسقط دعوى التعويض عن الاثراء بلا سبب بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من لحقته الخسارة بحقه في التعويض ، وتسقط الدعوى كذلك في جميع الاحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذى ينشأ فيه هذا الحق .

٢ — على أنه اذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة ، وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد انقضاء المواعيد المذكورة في الفقرة السابقة ، فان دعوى التعويض لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية .

٢ — المسؤولية عن عمل الغير

مادة ١٧٠

١ — كل من يجب عليه قانونا أو اتفاقا رقابة شخص في حاجة الى الرقابة ، بسبب قصره أو بسبب حالته العقلية أو الجسمية ، يكون ملزما بتعويض الضرر الذي يحدثه ذلك الشخص الغير بعمله غير المشروع . ويترتب هذا الالتزام ولو كان من وقع منه العمل غير مميز .

٢ — ويعتبر القاصر في حاجة الى الرقابة اذا لم يبلغ ثمانى عشرة سنة ، أو بلغها وكان في كنف القائم على تربيته وتنتقل الرقابة على القاصر الى معلمه في المدرسة أو المشرف في الحرفة ، ما دام القاصر تحت اشراف المعلم أو المشرف . ويتولى الرقابة على الزوجة القاسرة .

٣ — ويستطيع المكلف بالرقابة أن يخلص من المسؤولية اذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة ، أو أثبت أن الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينبغى من العناية .

مادة ١٧١

١ — يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعة بعمه غير المشروع ، متى كان واقعا منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها .

٢ — وتقوم رابطة التبعية ، ولو لم يكن حرا في اختيار تابعة متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه .

مادة ١٧٢

للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يحددها فيها هذا الغير مسئولاً عن تعويض الضرر .

٣ — المسؤولية الناشئة عن الاثماء

مادة ١٧٣

حارس الحيوان ، ولو ولم يكن مالكا له ، مسئول عما يحدثه الحيوان من ضرر ، ولو ضل الحيوان أو تسرب ، ما لم يثبت الحارس أن وقوع الحادث كان بسبب اجنبى لايد له فيه .

مادة ١٦٥

من سبب ضررا للغير لیتفادی ضررا أكبر ، لحق به أو بغيره ، لا يكون ملزما الا بالتعويض الذى يراه القاضى مناسباً .

مادة ١٦٦

إذا تعدد المسئولون عن عمل ضار كانوا متضامنين فى التزامهم بتعويض الضرر ، وتكون المسئولية فيما بينهم بالتساوى ، الا اذا عين القاضى نصيب كل منهم فى التعويض .

مادة ١٦٧

يقدر القاضى مدى التعويض عن الضرر الذى لحق المضرور طبقاً لاحكام المادتين ٢١٨ و ٢١٩ مراعيًا فى ذلك الظروف الملائسة ، فان لم يتيسر له وقت الحكم أن يعين مدى التعويض تعييناً نهائياً ، فله أن يحتفظ للمضرور بالحق فى أن يطالب خلال مدة معينة باعادة النظر فى التقدير .

مادة ١٦٨

١ - يعين القاضى طريقة التعويض تبعاً للظروف . ويصح أن يكون التعويض مقسطاً كما يصح أن يكون ايراداً مرتباً ، ويجوز فى هاتين الحالتين الزام المدين بأن يقدم تأميناً .

٢ - ويقدر التعويض بالنقد ، على أنه يجوز للقاضى ، تبعاً للظروف وبناء على طلب المضرور ع أن يأمر باعادة الحالة الى ما كانت عليه ، أو أن يحكم بأداء أمر معين متصل بالعمل غير المشروع ، وذلك على سبيل التعويض .

مادة ١٦٩

١ - تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع وبالشخص المسئول عنه . وتسقط هذه الدعوى ، فى كل حال ، بانقضاء عشر بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرر بحدوث الضرر سنوات من يوم وقوع العمل غير المشروع .

الفصل الثالث :

العمل غير المشروع

١ — المسئولية عن الاعمال الشخصية

مادة ١٦٠

كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض .

مادة ١٦١

١ — يكون الشخص مسئولاً عن أعماله غير المشروعة متى صدرت منه وهو مميز .

٢ — ومع ذلك إذا وقع الضرر من شخص غير مميز ولم يكن هناك من هو مسئول عنه ، أو تعذر الحصول على تعويض من المسئول ، جاز للقاضي أن يلزم من وقع منه الضرر بتعويض عادل ، مراعيًا في ذلك مركز الخصوم .

مادة ١٦٢

إذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه كحادث مفاجيء أو قوة قاهرة أو خطأ من المضرور أو خطأ من الغير ، كان غير ملزم بتعويض هذا الضرر ، ما لم يوجد نص أو اتفاق على غير ذلك .

مادة ١٦٣

من أحدث ضرراً وهو في حالة دفاع شرعي عن نفسه أو ماله أو من نفس الغير أو ماله ، كان غير مسئول ، على الإيجاز في دفاعه القدر الضروري ، والا أصبح ملزماً بتعويض تراعى فيه مقتضيات العدالة .

مادة ١٦٤

لا يكون الموظف العام مسئولاً عن عمله الذي أضر بالغير إذا قام به تنفيذاً لأمر صدر إليه من رئيس ، متى كانت اطاعة هذا الأمر واجبة عليه ، أو كان يعتقد أنها واجبه ، واثبت أنه كان يعتقد ، شرعية العمل الذي وقع منه ، وكان اعتقاده مبنيًا على أسباب معقولة ، وأنه راعى في عمله جانب الحيطة .

— ٣٧ —

مادة ١٥٧

إذا فسخ العقد أعيد المتعاقدان إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد
فإذا استحال ذلك حاز الحكم بالتعويض •

مادة ١٥٨

في العقود الملزمة للجانبين إذا كانت الالتزامات المتقابلة مستحقة
إوفاء، جاز لكل من المتعاقدين أن يمتنع عن تنفيذ التزامه إذا لم يقم
المتعاقد الآخر بتنفيذ ما التزم به •

الفصل الثاني :

الارادة المنفردة

مادة ١٥٩

١ — من وجه للجمهور وعدا بجائزة يعطيها عن عمل معين التزم باعطاء
الجائزة لمن قام بهذا العمل ولو قام به دون نظر إلى الوعد
بالجائزة أو دون علم بها •

٢ — وإذا لم يعين الواعد أجلا للقيام بالعمل، جاز له الرجوع في
وعده بإعلان الجمهور، على ألا يؤثر ذلك في حق من أتم العمل
قبل الرجوع في الوعد • وتسقط دعوى المطالبة بالجائزة إذا لم
ترفع خلال ستة أشهر من تاريخ اعلانه العدول للجمهور •

— ٣٦ —

مادة ١٥٣

يجوز في الاشتراط لمصلحة الغير أن يكون المنتفع شخصا مستقبلا أو جهة مستقبلة ، كما يجوز أن يكون شخصا أو جهة لم يعينا وقت العقد ، متى كان تعيينهما مستطاعا وقت أن ينتج العقد أثره طبقا للمشاركة .

٣ — انحلال العقد

مادة ١٥٤

- ١ — في العقود المأزمة للجانبين ، إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد اعذاره المدين أن يطالب بتنفيذ العقد أو بفسخه ، مع التمويض في الحالتين ان كان له مقتضى .
- ٢ — ويجوز للقاضي أن يمنح المدين أجلا إذا اقتضت الظروف ذلك، كما يجوز أن يرفض الفسخ إذا كان مالم يوف به المدين قليلا الأهمية بالنسبة الى الالتزام في جملة .

مادة ١٥٥

يجوز الاتفاق على أن يعتبر العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة الى حكم قضائي عند عدم الوفاء بالالتزامات الناشئة عنه ، وهذا الاتفاق لايعفى من الاعذار ، الا اذا اتفق المتعاقد ان صراحة على الاعفاء منه .

مادة ١٥٦

في العقود المأزمة للجانبين اذا انقضى التزام بسبب استحالة تنفيذه انقضت معه الالتزامات المقابلة له وينفسخ العقد من تلقاء نفسه .

— ٣٥ —

مادة ١٥٠

١ — اذا تعهد شخص بأن يجعل الغير يلتزم بأمر فلا يلزم الغير بتعهدده .
فاذا رفض الغير أن يلتزم ، وجب على المتعهد أن يعرض من تعاقد معه ،
ويجوز له مع ذلك أن يتخلص من التعويض بأن يقوم هو نفسه بتنفيذ الالتزام
الذي تعهد به .

٢ — أما اذا قبل الغير هذا التعهد ، فان قبوله لا ينتج أثرا الا من وقت
صدوره ، ما لم يتبين أنه قصد صراحة أو ضمنا أن يستند أثر هذا القبول الى
الوقت الذي صدر فيه التعهد .

مادة ١٥١

١ — يجوز للشخص أن يتعاقد باسمه على التزامات يشترطها لمصلحة
الغير ، ، اذا كان له في تنفيذ هذه الالتزامات مصلحة شخصية مادية كانت أو
أدبية .

٢ — ويترتب على هذا الاشتراط أن يكسب الغير حقا مباشرا قبل المتعهد
بتنفيذ الاشتراط يستطيع أن يطالبه بوفائه ، ما لم يتفق على خلاف ذلك .
ويكون لهذا المتعهد أن يتمسك قبل المنتفع بالدفع التي تنشأ من العقد .

٣ — ويجوز كذلك للمشتري أن يطالب بتنفيذ ما اشترط لمصلحة المنتفع الا اذا
تبين من العقد أن المنتفع وحده هو الذي يجوز له ذلك .

مادة ١٥٢

١ — يجوز للمشتري دون دائنيه أو ورثته أن ينقص المشاركة قبل أن
يعلن المنتفع الى المتعهد أو الى المشتري رغبته في الاستفادة منها
مالم يكن ذلك مخالفا لما يقتضيه العقد .

٢ — ولا يترتب على نقض المشاركة أن تبرا ذمة المتعهد قبل المشتري
الا اذا اتفق صراحة أو ضمنا على خلاف ذلك وللمشتري احوال
منتفع آخر محل المنتفع الاول ، كماله أن يستأثر لنفسه بالانتفاع
من المشاركة .

مادة ١٤٥

١ — يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية .

٢ — ولا يقتصر العقد على الزام المتعاقد بما ورد فيه ، ولكن يتناول أيضا ما هو من مستلزماته ، وفقا للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام .

مادة ١٤٦

إذا تم العقد بطريق الاذعان ، وكان قد تضمن شروطا تعسفية جاز للقاضي أن يعدل هذه الشروط أو أن يعفى الطرف المذعن منها ، وذلك وفقا لما تقتضيه العدالة . ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك .

مادة ١٤٧

١ — إذا كانت عبارة العقد واضحة ، فلا يجوز الانحراف عنها من طريق تفسيرها للتعرف عن ارادة المتعاقدين .

٢ — أما إذا كان هناك محل لتفسير العقد ، فيجب البحث عن النية المشتركة دون الوقوف عند المعنى الحرفي للالفاظ ، مع الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل وبما ينبغي ان يتوافر من امانة وثقة بين المتعاقدين ، وفقا للعرف الجاري في المعاملات .

مادة ١٤٨

١ — يفسر الشك في مصلحة المدين .

٢ — ومع ذلك لا يجوز أن يكون تفسير العبارات الغامضة في عقود الاذعان ضارا بمصلحة الطرف المذعن .

مادة ١٤٩

لا يرتب العقد التزاما في ذمة الغير ، ولكن يجوز أن يكسبه حقا .

مادة ١٤١

إذا كان العقد باطلا أو قابلا للإبطال وتوافرت فيه أركان عقد آخر، فإن العقد يكون صحيحا باعتباره العقد الذى توافرت أركانه ، إذا تبين أن نية المتعاقدين كانت تنصرف الى إبرام هذا العقد .

٢ - آثار العقد

مادة ١٤٢

ينصرف أثر العقد الى المتعاقدين والخلف العام ، دون اخلال بالقواعد المتعلقة بالميراث ، مالم يتبين من العقد أو من طبيعة التعامل أو من نص القانون أن هذا الاثر لاينصرف الى الخلف العام .

مادة ١٤٣

إذا أنشأ العقد التزامات وحقوقا شخصية تتصل بشيء انتقل بعد ذلك الى خلف خاص فان هذه الالتزامات والحقوق تنتقل الى هذا الخلف فى الوقت الذى ينتقل فيه الشيء ، إذا كانت من مستلزماته وكان الخلف الخاص يعلم بها وقت انتقال الشيء اليه .

مادة ١٤٤

١ - العقد شريعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين ، أو للأسباب التى يقررها القانون .

٢ - ومع ذلك إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن فى الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدى ، وان لم يصبح مستحيلا ، صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للقاضى تبعا للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرهق الى الحد المعقول .
ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك .

— ٣٢ —

مادة ١٣٧

١ — يسقط الحق في ابطال العقد اذا لم يتمسك به صاحبه خلال ثلاث سنوات •

٢ — ويبدأ سريان هذه المدة ، في حالة نقص الاهلية ، من اليوم الذي يزول فيه هذا السبب ، وفي حالة الغلط أو التدليس ، من اليوم الذي ينكشف فيه ، وفي حالة الاكراه ، من يوم انتطاعه ، وفي كل حال لا يجوز التمسك بحق الابطال لغلط أو تدليس أو اكراه اذا انقضت خمس عشرة سنة من وقت تمام العقد •

مادة ١٣٨

١ — اذا كان العقد باطلاً جاز لكل ذي مصلحة أن يتمسك بالبطلان ، وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، ولا يزول البطلان بالاجازة •

٢ — وتسقط دعوى البطلان بمضى خمس عشرة سنة من وقت العقد •

مادة ١٣٩

١ — في حالتى ابطال العقد وبطلانه يعاد المتعاقدان الى الحالة التى كانا عليها قبل العقد ، فاذا كان هذا مستحيلا جاز الحكم بتعويض معادل •

٢ — ومع ذلك لايلزم ناقص الاهلية ، اذا أبطل العقد لنقص أهليته، أن يرد غير ما عاد عليه من منفعة بسبب تنفيذ العقد •

مادة ١٤٠

اذا كان العقد في شق منه باطلاً أو قابلاً للابطال ، فهذا الشق وحده هو الذى يبطل ، الا اذا تبين أن العقد ما كان ليتم بغير الشق الذى وقع باطلاً أو قابلاً للابطال فيبطل العقد كله •

مادة ١٣٣

إذا كان محل الالتزام مخالفا للنظام العام أو الآداب كان العقد باطلا .
وكذلك الحال إذا لم يكن للالتزام سبب ، أو كان سببه مخالفا للنظام
العام أو الآداب .

السبب :

مادة ١٣٤

- ١ — كل التزام لم يذكر له سبب في العقد يفترض أن له سببا مشروعاً ما لم يقم الدليل على غير ذلك .
- ٢ — ويعتبر السبب المذكور في العقد هو السبب الحقيقي حتى يقوم الدليل على ما يخالف ذلك ، فإذا قام الدليل على صورية السبب فعلى من يدعى أن للالتزام سببا آخر مشروعاً أن يثبت ما يدعيه

البطلان :

مادة ١٣٥

إذا جعل القانون لاحد المتعاقدين حقا في ابطال العقد فليس للمتعاقد
الآخر أن يتمسك بهذا الحق .

مادة ١٣٦

- ١ — يزول حق ابطال العقد بالاجازة الصريحة أو الضمنية .
- ٢ — وتستند الاجازة الى التاريخ الذى تم فيه العقد ، دون اخلاص بحقوق الغير .

٢ — ويجب أن ترفع الدعوى بذلك خلال سنة من تاريخ العقد ، والا كانت غير مقبولة .

٣ — ويجوز في عقود المعاوضة أن يتوقى الطرف الاخر دعوى الابطال ، اذا عرض ما يراه القاضى كافيا لرفع الغبن .

مادة ١٢٨

يراعى في تطبيق المادة السابقة عدم الاخلال بالاحكام الخاصة بالغبن في بعض العقود أو يسعر الفائدة .

المحل :

مادة ١٢٩

- ١ — يجوز أن يكون محل الالتزام شياء مستقبلا .
- ٢ — غير أن التعامل في تركه انسان على قيد الحياة باطل ولو كان برضاه الا في الاحوال التى نص عليها في القانون .

مادة ١٣٠

اذا كان محل التزام مستحيلا في ذاته كان العقد باطلا .

مادة ١٣١

١ — اذا لم يكن محل الالتزام معينا ، وجب أن يكون معينا بنوعه ومقداره والا كان العقد باطلا .

٢ — ويكفى أن يكون المحل معينا بنوعه فقط اذا تضمن العقد ما يستطاع به تعيين مقداره . واذا لم يتفق المتعاقدان على درجة الشئ ، من حيث جودته ولم يمكن استخلاص ذلك من العرف أو من أى طرف آخر ، التزم المدين بأن يسلم شيأ من صنف متوسط .

مادة ١٣٢

اذا كان محل الالتزام نقودا ، التزم المدين بقدر عددها المذكور في العقد دون أن يكون لارتفاع قيمة هذه النقود أو لانخفاضها وقت الوفاء أى أثر .

مادة ١٢٤

- ١ — يجوز ابطال العقد للتدليس اذا كانت الحيل التي لجأ اليها أحد المتعاقدين ، أو نائب عنه ، من الجسامة بحيث لولاها لما أبرم الطرف الثاني العقد .
- ٢ — ويعتبر تدليسا السكوت عمدا عن واقعه أو ملابسة ، اذا ثبت أن المدلس عليه ما كان ليبرم العقد لو علم بتلك الواقعة أو هذه الملابسة .

مادة ١٢٥

- ١ اذا صدر التدليس من غير المتعاقدين ، فليس المتعاقد المدلس عليه أن يطلب ابطال العقد ، ما لم يثبت أن المتعاقد الاخر كان يعلم أو كان من المفروض حتما أن يعلم بهذا التدليس .

مادة ١٢٦

- ١ — يجوز ابطال العقد للاكراه اذا تعاقد شخص تحت سلطان رهبة بعثها المتعاقد الاخر في نفسه دون حق ، وكانت قائمة على أساس .
- ٢ — وتكون الرهبة قائمة على أساس اذا كانت ظروف الحال تصور للطرف الذي يدعيها أن خطرا جسيما محققا يهدده هو أو غيره في النفس أو الجسم أو الشرف أو المال .
- ٣ — ويراعى في تقدير الاكراه جنس من وقع عليه هذا الاكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه ان يؤثر في جسامة الاكراه .

مادة ١٢٧

- ١ — اذا كانت التزامات أحد المتعاقدين لا تتعادل البتة مع ما حصل عليه هذا المتعاقد من فائدة بموجب العقد أو مع التزامات المتعاقد الاخر ، وتبين أن المتعاقد المغبون لم يبرم العقد الا لان المتعاقد الاخر قد استغل نية طيشا بينا أو هوى جامحا ، جاز للقاضي بناء على طلب المتعاقد المغبون أن يبطل العقد أو أن ينقض التزامات هذا المتعاقد .

مادة ١١٩

إذا وقع المتعاقد فى غلط جوهرى جاز له أن يطلب ابطال العقد ، أن كان المتعاقد الآخر قد وقع مثله فى هذا العقد ، أو كان على علم به ، أو كان من السهل عليه أن يتبينه .

مادة ١٢٠

١ — يكون الغلط جوهريا اذا بلغ حدا من الجسامة بحيث يمتنع معه المتعاقد عن ابرام العقد لو لم يقع فى هذا الغلط .

٢ — ويعتبر الغلط جوهريا على الاخص :

(أ) اذا وقع فى صفة للشئ تكون جوهرية فى اعتبار المتعاقدين ، أو يجب اعتبارها كذلك لما يلبس العقد من ظروف ولما ينبغى فى التعامل من حسن النية .

(ب) اذا وقع فى ذات المتعاقد أو فى صفة من صفاته ، وكانت تلك الذات أو هذه الصفة السبب الرئيسى فى التعاقد .

مادة ١٢١

يكون العقد قابلا للابطال لغلط فى القانون ، اذا توافرت فيه شروط الغلط فى الواقع طبقا للمادتين السابقتين ، هذا ما لم يقضى القانون بغيره .

مادة ١٢٢

لا يؤثر فى صفة العقد مجرد الغلط فى الحساب ، ولا غلطات القلم ، ولكن يجب تصحيح الغلط .

مادة ١٢٣

١ — ليس لمن وقع فى غلط أن يتمسك به على وجه يتعارض مع ما يقضى به حسن النية .

٢ — ويبقى بالأخص ملزما بالعقد الذى قصد ابرامه ، اذا اظهر الطرف الاخر استعدادده للتنفيذ هذا العقد .

٢ — أما إذا صدر التصرف قبل تسجيل قرار الحجر فلا يكون باطلا
الا اذا كانت حالة المجنون أو عته شائعة وقت التعاقد ، أو كان الطرف
الاخر على بينة منها .

مادة ١١٤

١ — اذا صدر تصرف من ذى الغفلة أو من السفیه بعد تسجيل قرار
الحجر فلا يكون باطلا أو قابلا للإبطال ، الا اذا كانت نتيجة انقلال أو
نواطؤ .

مادة ١١٥

١ — يكون تصرف المحجور عليه لسفه أو غفلة بالوقف أو بالوصية
صحيحا ، متى أذنته المحكمة في ذلك .
٢ — وتكون أعمال الإدارة الصادرة من المحجور عليه لسفه ، المأذون
له بتسلم أمواله ، صحيحة في الحدود التي رسمها القانون .

مادة ١١٦

١ — اذا كان الشخص أصم أبكم ، أو أعمى أو أصم أو أعمى أبكم ، وتعذر
بسبب ذلك التعبير عن ارادته ، جاز للمحكمة أن تعين له مساعدا قضائيا
يعاونه في التصرفات التي تقتضى مصلحته فيها ذلك .
٢ — ويكون قابلا للإبطال كل تصرف من التصرفات التي تقررت
المساعدة القضائية فيها ، متى صدر من الشخص الذي تقررت مساعدته
قضائيا بغير معاونة المساعد ، اذا صدر التصرف بعد تسجيل قرار
المساعدة .

مادة ١١٧

التصرفات الصادرة من الاولياء والاولياء والقوام ، تكون صحيحة في
الحدود التي رسمها القانون .

مادة ١١٨

يجوز لناقص الاهلية أن يطلب ابطال العقد ، وهذا مع عدم الاخلال
بالزامه بالتعويض ، اذا لجأ الى طرق احتيالية ليخفى اهليته .

على أنه يجوز للاصيل في هذه الحالة أن يجيز التعاقد . كل هذا مع مراعاة ما يخالفه ، مما يقضى به القانون أو قواعد التجارة .

مادة ١٠٨

كل شخص أهل للتعاقد مالم تسلب أهليته أو يحد منها بحكم القانون

مادة ١٠٩

ليس للصغير غير المميز حق التصرف في ماله ، وتكون جميع تصرفاته باطلة .

مادة ١١٠

١ - إذا كان الصبي مميزا كانت تصرفاته المالية صحيحة متى كانت نائفة نفعا محضا ، وباطلة متى كانت ضارة ضررا محضا .

٢ - أما التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر ، فتكون قابلة للإبطال لمصلحة القاصر ، ويحول حق التمسك بالإبطال إذا أجاز القاصر التصرف بعد بلوغه سن الرشد ، أو إذا صدرت الإجازة من وليه أو من المحكمة بحسب الاحوال وفقا للقانون .

مادة ١١١

من بلغ الثامنة عشرة من عمره وأذن له في تسلم أمواله لإدارتها ، أو تسلمها القانون ، كانت أعمال الإدارة الصادرة منه صحيحة فى الحدود التى رسمها القانون .

مادة ١١٢

المجنون والمعتوه وذى الغفلة والسفيه تحجز عليهم المحكمة ، وترفع الحجز عنهم ، وفقا للقواعد وللإجراءات المقررة فى القانون .

مادة ١١٣

١ - يقع باطلا تصرف المجنون والمعتوه ، إذا صدر التصرف بعد تسجيل قرار الحجر .

مادة ١.٣

١ — اذا تم العقد بطريق النيابة ، كان شخص النائب لا شخص الاصيل هو محل الاعتبار عند النظر في عيوب الادارة ، أو في اثر العلم ببعض الظروف الخاصة ، او افتراض العلم بها حتما .

٢ — ومع ذلك اذا كان النائب وكيلًا ويتصرف وفقا لتعليمات معينة صدرت له من موكله ، فليس للموكل أن يتمسك بجهل النائب لظروف كان يعلمها هو ، أو كان من المفروض حتما أن يعلمها .

مادة ١.٤

اذا أبرم النائب في حدود نيابته عقدا باسم الاصيل ، فان ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات يضاف الى الاصيل .

مادة ١.٥

اذا لم يعلن العاقد وقت ابرام العقد أنه يتعاقد بصفته نائبا ، فان أثر العقد لا يضاف الى الاصيل دائما أو مدينا ، الا اذا كان من المفروض حتما أن من تعاقد معه النائب يعلم بوجود النيابة ، أو كان يستوى عنده أن يتعامل مع الاصيل أو النائب .

مادة ١.٦

اذا كان النائب ومن تعاقد معه يجهلان معا وقت العقد انقضاء النيابة فان أثر العقد الذي يبرمه حقا كان أو التزاما ، يضاف الى الاصيل أو خلفائه .

مادة ١.٧

لا يجوز لشخص أن يتعاقد مع نفسه باسم من ينوب عنه ، سواء أكان التعاقد لحسابه هو أم لحساب شخص آخر ، دون ترخيص من الاصيل

- ٢٤ -

مادة ٩٩

القبول في عقود الاذعان يقتصر على مجرد التسليم بشروط حددها
الموجب مسبقا .

مادة ١٠٠

- ١ - الاتفاق الذي يعد بموجبه كلا المتعاقدين أو أحدهما بإبرام عقد معين في المستقبل لا ينعقد الا اذا عينت جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد ابرامه ، والمدة التي يجب ابرامه فيها .
- ٢ - واذا اشترط القانون لتمام العقد استيفاء شكل معين ، فهذا الشكل تجب مراعاته أيضا في الاتفاق الذي يتضمن الوعد بإبرام هذا العقد .

مادة ١٠١

اذا وعد شخص بإبرام عقد ثم نكل وقاضاه المتعاقد الآخر طالبا تنفيذ الوعد ، وكانت الشروط اللازمة لتمام العقد وبخاصة مايتعلق منها بالشكل متوافرة ، قام الحكم متى حاز قوة الشيء المقضى به مقام العقد .

مادة ١٠٢

- ١ - دفع العربون وقت ابرام العقد يفيد أن لكل من المتعاقدين الحق في العدول عنه ، الا اذا قضى الاتفاق بغير ذلك .
- ٢ - فاذا عدل من دفع العربون ، فقده . واذا عدل من قبضه ، رد ضعفه . هذا ولو لم يترتب على العدول أى ضرر .

وإذا قام خلاف على المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها ، فإن المحكمة
تقضى فيها طبقا لطبيعة ولاحكام القانون والعرف والعدالة .

مادة ٩٥

إذا لم يطابق القبول الايجاب اعتبر رفضا مصحوبا بايجاب جديد .

مادة ٩٦

١ — يعتبر التعاقد ما بين الغائبين قد تم في المكان وفي الزمان اللذين
يعلم فيهما الموجب بالقبول ، ما لم يوجد اتفاق أو نص قانونى
يقضى بغير ذلك .

— ويفترض ان الموجب قد علم بالقبول في المكان وفي الزمان اللذين
وصل اليه فيهما هذا القبول .

مادة ٩٧

١ — اذا تبين من الايجاب أو من أى ظرف مستمد من طبيعة المعاملة
أو من العرف ، أن الموجب لم يكن ينتظر تصريحاً بالقبول ، فإن
العقد يعتبر قد تم ، اذا لم يرفض الايجاب في وقت مناسب .

٢ — ويعتبر السكوت عن الرد قبولا ، اذا كان هناك تعامل سابق بين
المتعاقدين واتصل الايجاب بهذا التعامل ، أو اذا تمحض الايجاب
لنفعة من وجه اليه .

مادة ٩٨

لا يتم العقد في المزايدات الا برسو المزداد على أحسن عطاء تحدده
الشروط السابق تقريرها واعلانها بمعرفة الطرف الذى طرح الصفقة
في المزداد ، وعند عدم وجودها ، يحدد أحسن عطاء وفقا لطبيعة التعامل
او للعادات .

— ٢٢ —

مادة ٩١

إذا مات من صدر منه التعبير عن الإرادة أو فقد أهليته قبل أن ينتج التعبير أثره ، فإن ذلك لا يمنع من ترتب هذا الأثر عند اتصال التعبير بعلم من وجه إليه ، هذا ما لم يتبين العكس من التعبير أو من طبيعة التعامل .

مادة ٩٢

- ١ — إذا عين ميعاد للقبول التزم الموجب بالبقاء على إيجابه إلى أن ينقضى هذا الميعاد .
- ٢ — وقد يستخلص من ظروف الحال أو من طبيعة المعاملة .

مادة ٩٣

- ١ — إذا صدر الإيجاب في مجلس العقد ، دون أن يعين ميعاد للقبول ، فإن الموجب يتحمل من إيجابه إذا لم يصدر القبول فوراً ، وكذلك الحال إذا صدر الإيجاب من شخص إلى آخر بطريق التليفون أو بأي طريق مماثل .
- ٢ — ومع ذلك يتم العقد ، لولم يصدر القبول فوراً ، إذا لم يوجد ما يدل على أن الموجب قد عدل عن إيجابه في الفترة ما بين الإيجاب والقبول ، وكان القبول قد صدر قبل أن ينقض مجلس العقد .

مادة ٩٤

إذا اتفق الطرفان على جميع المسائل الجوهرية في العقد واحتفظا بمسائل تفصيلية يتفقان عليها فيما بعد ولم يشترطا أن العقد لا يتم عند عدم الاتفاق عليها ، أعتبر العقد قد تم .

القسم الاول : الالتزامات أو الحقوق الشخصية

الكتاب الاول : الالتزامات بوجه عام

الباب الاول : مصادر الالتزام

الفصل الاول : العقد

١ — أركان العقد

الرضا :

مادة ٨٨

يتم العقد بمجرد أن يتبادل طرفان التعبير عن ارادتين متطابقتين، مع مراعاة ما يقرره القانون فوق ذلك من أو ضاع معينة لانعقاد العقد .

مادة ٨٩

١ — التعبير عن الارادة يكون باللفظ وبالكتابة وبالإشارة المتداولة عرفا ، كما يكون باتخاذ موقف لاتدع ظروف الحال شكاً في دلالته على حقيقة المقصود .

٢ — ويجوز أن يكون التعبير عن الارادة ضمنيا ، اذا لم ينص القانون أو ينفق الطرفان على أن يكون صريحا .

مادة ٩٠

ينتج التعبير عن الادارة أثره في الوقت الذي يتصل فيه بعلم من وجه اليه ، ويعتبر وصول التعبير قرينة على العلم به ، مالم يقيم الدليل على عكس ذلك .

— ٢٠ —

مادة ٨٣

- ١ — يعتبر مالا عقاريا كل حق عيني يقع على عقار ، بما في ذلك حق الملكية ، وكذلك كل دعوى تتعلق بحق عيني على عقار .
- ٢ — ويعتبر مالا مثقولا ما عدا ذلك من الحقوق المالية .

مادة ٨٤

- ١ — الاشياء القابلة للاستهلاك التي ينحصر استعمالها ، بحسب ما اعدت له ، في استهلاكها أو انفاقتها .
- ٢ — فيعتبر قابلا للاستهلاك كل ما أعد في المتاجر للبيع .

مادة ٨٥

- الاشياء المثلثة هي التي يقوم بعضها مقام بعض عند الوفاء ، والتي تقدر عادة في التعامل بين الناس بالعدد أو المقاس أو الكيل أو الوزن .

مادة ٨٦

- الحقوق التي ترد على شيء غير مادي تنظمها قوانين خاصة .

مادة ٨٧

- تفقد الاموال العامة صفتها بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة . وينتهي التخصيص بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم ، أو بانتهاء الغرض الذي من أجله خصصت تلك الاموال للمنفعة العامة .
- والاموال العامة لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم .

٣ - ويجوز أن يفرض المرسوم اتخاذ إجراءات خاصة للرقابة ،
كتعيين مدير أو أكثر من الجهة الحكومية أو اتخاذ أى إجراء آخر يرى
لزاما •

مادة ٨٠

الجمعيات الخيرية والتعاونية والمؤسسات الاجتماعية والنقابات
ينظمها القانون •

الفصل الثالث :

تقسيم الاثياء والاموال

مادة ٨١

- ١ - كل شىء غير خارج عن التعامل بطبيعته أو بحكم القانون يصح
أن يكون محلا للحقوق المالية •
- ٢ - والاثياء التى تخرج عن التعامل بطبيعتها هى التى لا يستطيع
أحد أن يستأثر بحياتها ، واما الخارجة بحكم القانون فهى
التى لايجيز القانون أن تكون محلا للحقوق المالية •

مادة ٨٢

- ١ - كل شىء مستقر بحيزه ثابت فيه لايمكن نقله منه دون تلف فهو
عقار • وكل ماعدا ذلك من شىء فهو منقول • وتعتبر الطاقة
المتقومة شيئا متقولا .
- ٢ - ومع ذلك يعتبر عقارا بالتخصيص ، المنقول الذى يضعه صاحبه
فى عقار يملكه ، رصدا على خدمة هذا العقار او استغلاله •

في هذه الحالة أن ترفع دعوى البطلان خلال سنتين من تاريخ العمل المطعون فيه ، وذلك دون اضرار بالغير حسنى النية الذين كسبوا حقوقا على اساس ذلك التصرف •

مادة ٧٧

١ — تعيين المحكمة عند الحكم بالغاء المؤسسة مصفيا لاموالها وتقرر مصير ما يتبقى من الاموال بعد الصفية ، وفقا لما نص عليه في سند انشاء المؤسسة •

٢ — فاذا كان انتقال المال الى الجهة المنصوص عليها غير ممكن أو اذا كانت الجهة لم تبين في سند انشاء المؤسسة ، فان المحكمة تقرر للاموال مصيرا يقرب بقدر الامكان من الغرض الذى أنشئت له المؤسسة •

مادة ٧٨

لاتسرى الاحكام الخاصة بالمؤسسات الواردة في هذا القانون على ما انشىء منها بطريق الوقف •

احكام مشتركة بين الجمعيات والمؤسسات

مادة ٧٩

١ — الجمعيات التى يقصد بها تحقيق مصلحة عامة والمؤسسات يجوز بناء على طلبها ، أن تعتبر هيئة تقوم بمصلحة عامة ، وذلك بمرسوم يصدر باعتماد نظامها •

٢ — ويجوز أن ينص في هذا المرسوم على استثناء الجمعية من قيود الاهلية المنصوص عليها في المادة ٥٧ •

مادة ٧٥

على مديري المؤسسة موافاة جهة الرقابة بميزانية المؤسسة وحسابها السنوى مع المستندات المؤيدة لهما ، وعليهم أيضا تقديم أية معلومات أو بيانات أخرى تطلبها هذه الجهة .

مادة ٧٦

يجوز لمحكمة المقاطعة التابع لها مركز المؤسسة أن تقضى بالاجراءات الاتية بناء على طلب تقدمه جهة الرقابة في صورة دعوى .

(أ) عزل المديرين الذين يثبت عليهم أهمال أو عجز ، والذين لا يوفون بالالتزامات التي يفرضها عليهم القانون أو يفرضها سند المؤسسة ، والذين يستعملون أموال المؤسسة فيما لا يتفق مع تحقيق غرضها أو قصد منشئها ، والذين يرتكبون في تأدية وظائفهم اى خطأ جسيم آخر .

(ب) تعديل نظام ادارة المؤسسة أو تخفيف التكاليف والشروط المقررة في سند انشاء المؤسسة او تعديلها او الغاؤها ، اذا كان هذا لازما للمحافظة على أموال المؤسسة ، أو كان ضروريا لتحقيق الغرض من انشائها .

(ج) الحكم بالغاء المؤسسة اذا أصبحت في حالة لا تستطيع معها تحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله ، أو أصبح هذا الغرض غير ممكن التحقيق ، أو صار مخالفا للقانون أو للاداب أو للنظام العام .

(د) ابطال التصرفات التي قام بها المديرون مجاوزين حدود اختصاصاتهم أو مخالفين أحكام القانون أو نظام المؤسسة . ويجب

- أ) اسم المؤسسة ومركزها ، ويجب أن يكون هذا المركز في الضومال •
- ب) الغرض الذى أنشئت المؤسسة لتحقيقه •
- ج) بيان دقيق للاموال المخصصة لهذا العمل •
- د) تنظيم ادارة المؤسسة •

مادة ٧١

يعتبر انشاء المؤسسة بالنسبة الى دائنى المنشىء ورثته بمثابة هبة أو وصية • فاذا كانت المؤسسة قد أنشئت أضرارا بحقوقهم ، جاز لهم مباشرة الدعاوى التى يقررها القانون فى مثل هذه الحالة بالنسبة الى الهبات والوصايا •

مادة ٧٢

متى كان انشاء المؤسسة بسند جاز لمن أنشأها أن يعدل عنها بسند رسمى آخر وذلك الى أن يتم الاعتراف بها وفقا لاحكام المادة ٥٤ •

مادة ٧٣

- ١ — يتم شهر المؤسسة بناء على طلب منشئها أو اول مدير لها أو الجمعية المختصة برقابة المؤسسات •
- ٢ — ويتعين على الجهة المختصة بالرقابة أن تتخذ الاجراءات اللازمة للشهر من وقت علمها بانشاء المؤسسة •
- ٣ — وتسرى على المؤسسات المواد ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ •

مادة ٧٤

• للدولة حق الرقابة على المؤسسات •

متى ارتكبت مخالفة جسمية لنظامها أو للتانون أو للنظام العام ، أو متى
قل عدد أعضائها عن ثلاثة .

٢ — وللمحكمة اذا رفضت طلب الحل ، أن تبطل التصرف المطعون فيه .

مادة ٦٧

اذا حلت الجمعية عين لها مصف أو أكثر ، ويقوم بهذا التعيين الجمعية
العمومية ، ان كان الحل اختياريا ، أو المحكمة ان كان الحل قضائيا .

مادة ٦٨

١ — بعد تمام التصفية ، يقوم المصفي بتوزيع الاموال الباقية وفقا
للاحكام المقررة في نظام الجمعية .

٢ — فاذا لم يوجد في نظام الجمعية نص على ذلك ، أو وجد ولكن
أصبحت طريقة التوزيع المنصوص عليها غير ممكنة ، وجب على الجمعية
العمومية ، اذا كان الحل اختياريا ، وعلى المحكمة اذا كان الحل قضائيا ، أن
تقرر تحويل أموال الجمعية المنحلة الى الجمعية أو المؤسسة التي يكون
غرضها هو الاقرب الى غرض هذه الجمعية .

المؤسسات :

مادة ٦٩

المؤسسة شخص اعتباري ينشأ بتخصيص مال مدة غير معينة ،
لعمل ذي صفة انسانية أو دينية أو عملية أو فنية أو رياضية أو لاي
عمل آخر من أعمال البر أو النفع العام دون قصد الى اي ربح مادي .

مادة ٧٠

١ — يجوز انشاء المؤسسة بسند رسمي أو بوصية .
٢ — ويعتبر هذا السند أو هذه الوصية دستورا للمؤسسة ، ويجب أن
يشتمل على البيانات الاتية :

مصلحة ، أو من النيابة العامة خلال ستة أشهر من تاريخ صدر ذلك القرار .

٢ — غير أن دعوى البطلان لا يجوز توجيهها قبل الغير حسنى النية الذين يكونون قد كسبوا حقوقا على أساس القرار المذكور .

مادة ٦٤

١ — التصرفات التى يقوم بها مديروا الجمعية ، متجاوزين حدود اختصاصهم ، أو مخالفين نظام الجمعية أو قرارات الجمعية العمومية يجوز ابطالها بحكم من محكمة المقاطعة التابع لها مركز الجمعية بناء على طلب أحد الاعضاء أو النيابة العامة .

٢ — ويجب رفع الدعوى خلال سنة من تاريخ العمل المطلوب ابطاله .

٣ — ولا يجوز رفع دعوى البطلان على الغير حسنى النية الذين كسبوا حقوقا على أساس ذلك التصرف .

مادة ٦٥

١ يجوز لكل عضو ، مالم يكن قد تعهد بالبقاء فى الجمعية مدة معينة، أن ينسحب منها فى أى وقت .

٢ — وليس للعضو المنسحب ولا للعضو المفصول أى حق فى أموال الجمعية ، الا فى الحالات التى يكون فيها صندوق مشترك كما هو مبين فى المادة ٥٦ الفقرة الثانية ، فانه فى تلك الحالات يجوز أن ينص فى نظام الجمعية على خلاف ذلك .

٣ — وعند موت أحد الاعضاء فلا يدخل ورثته فى الجمعية بقوة القانون .

مادة ٦٦

١ — يجوز حل الجمعية بحكم من محكمة المقاطعة التابع لها مركز الجمعية ، بناء على طلب أحد الاعضاء ، أو أى شخص آخر ذى مصلحة أو النيابة العامة ، متى أصبحت الجمعية عاجزة عن الوفاء بتعهداتها . أو متى خصصت أموالها أو أرباح أموالها لأغراض غير التى أنشئت من أجلها ، أو

٣ — وكل جمعية غير مشهورة أو غير منشأة انشاء صحيحا أو مكونة بطريقة سرية تلتزم مع ذلك بما تعهد به مديروها ، أو العاملون لحسابها . ويجوز تنفيذ هذه التعهدات على أموالهم أو على أموال الجمعية .

مادة ٦٠

كل تعديل في نظام الجمعية يجب شهره وفقا لاحكام المادة ٥٩ ، ولا يعتبر التعديل نافذا بالنسبة الى الغير الا من الوقت الذي يتم فيه هذا الشهر .

مادة ٦١

اعتماد الميزانية والحساب الختامى واجراء تعديل في نظام الجمعية وحلها حلا اختياريا كل ذلك لا يكون الا بناء على قرار يصدر من الجمعية العمومية .

مادة ٦٢

- ١ — تجب دعوة كل الاعضاء الى الجمعية العمومية .
- ٢ — وتتخذ قرارات الجمعية العمومية بالاغلبية النسبية للاعضاء الحاضرين والممثلين ، وذلك ما لم يرد في نظام الجمعية نص يخالف هذا الحكم .
- ٣ — ومع ذلك لا تصح مداوات الجمعية العمومية فيما يتعلق بتعديل النظام أو باتخاذ قرار بحل الجمعية حلا اختياريا ، الا اذا أدرجت هذه المسائل في جدول الاعمال المرافق لاعلان الدعوة . وتصدر القرارات بالاغلبية المطلقة لاعضاء الجمعية فيما يختص بتعديل النظام ، وبأغلبية ثلثى أعضاء الجمعية فيما يختص بتقرير حل الجمعية أو بادخال تعديل فى النظام متعلق بغرض الجمعية . وهذا ما لم يرد في النظام نص يشترط أغلبية أكثر من ذلك .

مادة ٦٣

١ — كل قرار تصدره الجمعية العمومية مخالف لنظام الجمعية يجوز ابطاله بحكم من محكمة المقاطعة التى يقع فى دائرتها مركز الجمعية ، ويشترط أن ترفع دعوى البطلان من أحد الاعضاء ، أو من شخص آخر ذى

(ب) اسم كل من الاعضاء المؤسسين ولقبه وجنسيته ومهنته وموطنه .

(ج) موارد الجمعية .

(د) الهيئات التي تمثل الجمعية واختصاصات كل منها ، وطرق تعيين الاعضاء الذين تتكون منهم هذه الهيئات وطرق عزلهم .
(هـ) القواعد التي تتبع في تعديل نظام الجمعية .

مادة ٥٦

١ — لا يجوز أن ينص في نظام الجمعية على أن تؤول أموالها عند حلها الى الاعضاء أو الى ورثتهم أو أسرهم .

٢ — ولا يسرى هذا الحكم على المال الذي لم يخصص الا لصندوق الاعانات المتبادلة أو لصندوق المعاشات .

مادة ٥٧

١ — لا يجوز أن يكون للجمعية حقوق ملكية أو أية حقوق أخرى على عقارات ، الا بالقدر الضروري لتحقيق الغرض الذي أنشئت من اجله .

٢ — ولا يسرى هذا الحكم على الجمعيات التي لا يقصد منها غير تحقيق غرض خيرى أو تعليمي ، أو لايراد بها الا القيام ببحوث علمية .

مادة ٥٨

١ — تثبت الشخصية الاعتبارية للجمعية بمجرد انشائها .

٢ — لا يحتج بالشخصية الاعتبارية للجمعية قبل الغير الا بعد أن يتم شهر نظامها اللاحق للاعتراف بها .

مادة ٥٩

١ — يتم الشهر بالطريقة التي يقررها القانون .

٢ — ومع ذلك فان اهمال الشهر أو التهرب بأية وسيلة أخرى من اثبات وجود الجمعية رسمياً ، لا يمنع الغير من التمسك ضد الجمعية بالاثار المترتبة على الشخصية الاعتبارية .

مادة ٥٣

- ١ — الشخص الاعتبارى يتمتع بجميع الحقوق الا ما كان منها ملازما لصفة الانسان الطبيعية ، وذلك فى الحدود التى قررها القانون .
- ٢ — فىكون له :
 - أ) ذمة مالية مستقلة .
 - ب) اهلية فى الحدود التى يعينها سند انشائه ، أو التى بقرها القانون .
 - ج) حق التقاضى .
 - د) موطن مستقل . ويعتبر موطنه المكان الذى يوجد فيه مركز ادارته والشركات التى يكون مركزها الرئيسى فى الخارج ولها نشاط فى الصومال يعتبر مركز ادارتها بالنسبة للقانون الصومالى ، المكان الذى توجد فيه الادارة المحلية .
- ٣ — ويكون له نائب يعبر عن ارادته .

الجمعيات :

مادة ٥٤

- ١ — الجمعية جماعة ذات صفة دائمة مكونة من عدة اشخاص طبيعية او اعتبارية لغرض غير الحصول على ربح مادى .
- ٢ — وتكتسب الجمعية الشخصية الاعتبارية بقرار الاعتراف بها الذى يصدر عن طريق سكرتير الدولة لوزارة الداخلية وبالشهر اللاحق لانظامها .

مادة ٥٥

- ١ — يشترط فى الجمعية أن يوضع لها نظام مكتوب موقع من الاعضاء المؤسسين .
- ٢ — يجب أن يشتمل نظامها على البيانات الاتية :
 - أ) اسم الجمعية والغرض منها ومركز ادارتها ، على أن يكون هذا المركز فى الصومال .

— ١٠ —

مادة ٤٨

ليس لاحد النزول في اهليته ولا التعديل في احكامها .

مادة ٤٩

ليس لاحد النزول عن حريته الشخصية .

مادة ٥٠

لكل من وقع عليه اعتداء غير مشروع في حق من الحقوق الملازمة لشخصيته ، أن يطلب وقف هذا الاعتداء مع التعويض عما يكون قد لحقه من ضرر .

مادة ٥١

لكل من نازعه الغير في استعمال اسمه بلا مبرر ، ومن انتحل الغير اسمه دون حق ، أن يطلب وقف هذا الاعتداء مع التعويض عما يكون قد لحقه من ضرر .

٢ - الشخص الاعتباري

مادة ٥٢

الاشخاص الاعتبارية هي :

١ - الدولة وكذلك المقاطعات والنواحي والبلديات بالشروط التي يحددها القانون ، والادارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التي يمنحها القانون شخصية اعتبارية .

٢ - الاوقاف .

٣ - الشركات الاقتصادية .

٤ - الجمعيات والمؤسسات المنشأة وفقا للاحكام التي ستأتى فيما بعد .

٥ - كل مجموعة من الاشخاص أو الاموال تثبت لها الشخصية الاعتبارية بمقتضى نص في القانون .

٢ — ومع ذلك يكون للقاصر الذى بلغ خمس عشرة سنة ومن فى حكمه موطن خاص بالنسبة للأعمال والتصرفات التى يعتبره القانون أهلا لمباشرتها .

مادة ٤٣

- ١ — يجوز اتخاذ موطن مختار لتنفيذ عمل قانونى معين .
- ٢ — ولا يجوز اثبات وجود الموطن المختار الا بالكتابة .
- ٣ — والموطن المختار لتنفيذ عمل قانونى يكون هو الموطن بالنسبة الى ما يتعلق بهذا العمل ، بما فى ذلك اجراءات التنفيذ الجبرى ، الا اذا اشترط صراحة قصر هذا الموطن على أعمال دون أخرى .

مادة ٤٤

- ١ — كل شخص بلغ سن الرشد متمتعاً بقوة العقلية ، ولم يحجر عليه يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية .
- ٢ — و سن الرشد هى ثمانى عشر سنة ميلادية كاملة .

مادة ٤٥

- ١ — لا يكون أهلا لمباشرة حقوقه المدنية من كان ناقداً التمييز لصغر فى السن أو عته أو جنون .
- ٢ — وكل من لم يبلغ السابعة يعتبر ناقداً للتمييز .

مادة ٤٦

كل من بلغ سن التمييز ولم يبلغ سن الرشد ، وكل من بلغ من الرشد وكان سفياً أو ذا غفلة ، يكون ناقص الأهلية وفقاً لما يقرره القانون .

مادة ٤٧

يخضع ناقداً الأهلية وناقصوها بحسب الأحوال لاحكام الولاية أو الوصاية بالشروط ووفقاً للقواعد المقررة فى القانون .

مادة ٣٦

يراعى فى حساب درجة القرابة المباشرة ، اعتبار كل فرع درجة عند الصعود للاصل بخروج هذا الاصل ، وعند حساب درجة الحواشى تعد الدرجات صعودا من الفرع للاصل المشترك ، ثم نزولا منه الى الفرع الاخر ، وكل فرع فيما عدا الاصل المشترك يعتبر درجة .

مادة ٣٧

اقارب احد الزوجين يعتبرون فى نفس القرابة والدرجة بالنسبة الى الزوج الاخر .

مادة ٣٨

يتميز كل شخص باسمه وباسم ابيه وجده او باسمه وباسم عائلته .

مادة ٣٩

ينظم بتشريع خاص تغيير الاسماء .

مادة ٤٠

- ١ — الموطن هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة .
- ٢ — ويجوز أن يكون للشخص فى وقت واحد أكثر من موطن ، كما يجوز الا يكون له موطن ما .

مادة ٤١

يعتبر المكان الذى يباشر فيه الشخص تجارة او حرفة موطنه بالنسبة الى ادارة الاعمال المتعلقة بهذه التجارة او الحرفة .

مادة ٤٢

- ١ — موطن القاصر او المحجور والمفقود والغائب هو موطن سن ينوب عن هؤلاء قانونا .

الفصل الثانى

١ - الشخص الطبيعى

مادة ٢٩

- ١ - تبدأ شخصية الانسان بتمام ولادته حيا ، وتنتهى بموته .
- ٢ - ومع ذلك فحقوق الحمل المستكن يعينها القانون .

مادة ٣٠

- ١ - تثبت الولادة والوفاة بالسجلات الرسمية المعدة لذلك .
- ٢ - فاذا لم يوجد هذا الدليل ، او تبين عدم صحة ما أدرج بالسجلات ، جاز الاثبات بأية طريقة أخرى .

مادة ٣١

- ١ - دفاتر المواليد والوفيات والتبليغات المتعلقة بها ، ينظمها قانون خاص .

مادة ٣٢

- ١ - يسرى فى شأن المفقود والغائب الاحكام المقررة فى قوانين خاصة ، فان لم توجد فأحكام الشريعة الاسلامية .

مادة ٣٣

- ١ - الجنسية الصومالية ينظمها قانون خاص .

مادة ٣٤

- ١ - تتكون أسرة الشخص من ذوى قرياه .
- ٢ - ويعتبر من ذوى القربى كل من يجمعهم أصل مشترك .

مادة ٣٥

- ١ - القرابة المباشرة هى الصلة بين الاصول والفروع .
- ٢ - وقرابة الحواشى هى الرابطة بين أشخاص يجمعهم أصل مشترك دون أن يكون أحدهم فرعا للآخر .

— ٦ —

مادة ٢٣

لا تسرى أحكام المواد السابقة الا حيث لا يوجد نص على خلاف ذلك في قانون خاص أو في معاهدة دولية نافذة المفعول .

مادة ٢٤

تتبع فيما لم يرد في شأنه نص في المواد السابقة من أحوال تنازع القوانين مبادئ القانون الدولي الخاص الصومالى .

مادة ٢٥

١ — يعين القاضى القانون الذى يجب تطبيقه فى حالة الاشخاص الذين لم تعرف لهم جنسية ، أو الذين تثبت لهم جنسيات متعددة فى وقت واحد .
٢ — على أن الاشخاص الذين تثبت لهم فى وقت واحد بالنسبة الى الصومال الجنسية الصومالية ، وبالنسبة الى دولة أجنبية أو عدة دول أجنبية جنسية تلك الدول ، فالقانون الصومالى هو الذى يجب تطبيقه .

مادة ٢٦

متى ظهر من الاحكام الواردة فى المواد المتقدمة أن القانون الواجب التطبيق هو قانون دولة معينة تتعدد فيها الشرائع ، فان القانون الداخلى لتلك الدولة الذى يقرر أية شريعة من هذه يجب تطبيقها .

مادة ٢٧

إذا تقرر أن قانونا أجنبيا هو الواجب التطبيق ، فلا يطبق منه أحكامه التى تتعلق بالقانون الدولي الخاص .

مادة ٢٨

لا يجوز تطبيق أحكام قانون أجنبى عينته النصوص السابقة اذا كانت هذه الاحكام مخالفة للنظام العام أو للآداب فى الصومال .

٢ — ومع ذلك يسرى على شكل الوصية ، قانون الموصى وقت الايضاء او قانون البلد الذى تمت فيه الوصية ، وكذلك الحكم فى شكل سائر التصرفات المضافة الى ما بعد الموت .

مادة ١٨

يسرى على الحياة والملكية والحقوق العينية الاخرى ، بالنسبة للعقار والمنقول ، قانون الموقع أو الجهة التى يوجد فيها الشيء .

مادة ١٩

١ — يسرى على الالتزامات التعاقدية ، قانون الدولة التى فيها الموطن المشترك للمتعاقدين اذا اتحدا موطننا ، فان اختلفا موطننا سرى قانهن الدولة التى تم فيها العقد . هذا ما لم يتفق المتعاقدان او يتبين من الظروف أن قانونا آخر هو الذى يراد تطبيقه .

٢ — على أن قانون موقع العقار هو الذى يسرى على العقود التى أبرمت فى شأن هذا العقار .

مادة ٢٠

العقود ما بين الاحياء تخضع فى شكلها لقانون البلد الذى تمت فيه ، ويجوز أيضا أن تخضع للقانون الذى يسرى على أحكامها الموضوعية ، كما يجوز أن تخضع لقانون موطن المتعاقدين أو قانونهما الوطنى المشترك .

مادة ٢١

١ — يسرى على الالتزامات غير التعاقدية قانون البلد الذى وقع فيه الفعل المنشئ للالتزام .

٢ — على أنه فيما يتعلق بالالتزامات الناشئة عن الفعل الضار ، لا تسرى أحكام الفقرة السابقة على الوقائع التى تحدث فى الخارج وتكون مشروعة فى الصومال وان كانت تعد غير مشروعة فى البلد الذى وقعت فيه .

مادة ٢٢

يسرى على قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة بالاجراءات قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الاجراءات .

— ٤ —

مادة ١٣

- ١ — تخضع الآثار التي يرتبها عقد الزواج بما في ذلك من اثر بالنسبة الى المال ، لقانون الجنسية المشتركة بين الزوجين ، فان لم توجد جنسية مشتركة ، خضعت هذه الآثار لقانون جنسية الزوج وقت ابرام الزواج .
- ٢ — ويسرى على التطلق والانفصال نفس الحكم المنصوص عنه في الفقرة السابقة .
- ٣ — أما الطلاق فييسرى عليه قانون الدولة التي ينتمى اليها الزوج وقت الطلاق .

مادة ١٤

- ١ في الاحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين اذا كان أحد الزوجين صوماليا وقت انعقاد الزواج ، يسرى القانون الصومالي وحده ، فيما عدا شرط الاهلية للزواج .

مادة ١٥

- ١ — يسرى على الالتزام بالنفقة فيما بين الاقارب قانون الملتزم بها .
- ٢ — اذا كان المستحق للنفقة صومالي الجنسية ، يسرى على الالتزام بالنفقة القانون الصومالي .

مادة ١٦

- ١ يسرى على المسائل الموضوعية الخاصة بالولاية والوصاية والقوامة وغيرها من النظم الموضوعية لحماية المحجوزين والغائبين ، قانون الشخص الذي تجب حمايته .

مادة ١٧

- ١ — يسرى على الميراث والوصية وسائر التصرفات المضافة الى ما بعد الموت ، قانون المورث او الموصى او من صدر منه التصرف وقت موته .

— ٣ —

مادة ٨

١ — اذا قرر النص الجديد مدة للتقادم اقصر مما قرره النص القديم سرت المدة الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد ، ولو كانت المدة القديمة قد بدأت قبل ذلك .

٢ — أما اذا كان الباقي من المدة التى نص عليها القانون أتمس من المدة التى قررها النص الجديد ، فان التقادم يتم بانقضاء هذا الباقي .

مادة ٩

تسرى فى شأن الادلة التى تعد مقدما النصوص المعمول بها فى الوقت الذى أعد فيه الدليل ، أو فى الوقت الذى كان ينبغى فيه اعداده .

تنازع القوانين من حيث المكان

مادة ١٠

القانون الصومالى هو المرجع فى تكييف العلاقات عندما يطلب تحديد نوع هذه العلاقات فى قضية تتنازع فيها القوانين ، لمعرفة القانون الواجب تطبيقه من بينها .

مادة ١١

١ — الحالة المدنية للأشخاص وأهليتهم يسرى عليها قانون الدولة التى ينتمون اليها بجنسيتهم . ومع ذلك ففى التصرفات المالية التى تعقد فى الصومال وتترتب أثارها فيها ، اذا كان أحد الطرفين اجنبيا ناقص الأهلية وكان ناقص الأهلية يرجع الى سبب فيه خفاء لا يسهل على الطرف الآخر تبيينه ، فان هذا السبب لا يؤثر فى أهليته .

٢ — أما النظام القانونى للأشخاص الاعتبارية الاجنبية ، من شركات وجمعيات ومؤسسات وغيرها ، فيسرى عليه قانون الدولة التى اتخذت فيها هذه الأشخاص مركز ادارتها الرئيسى الفعلى . ومع ذلك فاذا باشرت نشاطها الرئيسى فى الصومال ، فان القانون الصومالى هو الذى يسرى .

مادة ١٢

يرجع فى الشروط الموضوعية لصحة الزواج الى قانون حل من الزوجين .

مادة ٣

تحسب المواعيد بالتقويم الميلادي ، ما لم ينص القانون على غير ذلك .

مادة ٤

من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك
من ضرر .

مادة ٥

يكون استعمال الحق غير مشروع في الاحوال الآتية :

- (١) اذا لم يقصد به سوى الاضرار بالغير .
- (ب) اذا كانت المصالح التي يرمى الى تحقيقها قليلة الاهمية ، بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها .
- (ج) اذا كانت المصالح التي يرمى الى تحقيقها غير مشروعة .

٢ - تطبيق القانون - تنازع القوانين من حيث الزمان

مادة ٦

- ١ - النصوص المتعلقة بالاهلية تسرى على جميع الاشخاص الذين تنطبق عليهم الشروط المقررة في هذه النصوص .
- ٢ - واذا عاد شخص توافرت فيه الاهلية ، بحسب نصوص قديمة ، ناقص الاهلية بحسب نصوص جديدة ، فان ذلك لا يؤثر في تسرفاته السابقة .

مادة ٧

- ١ - تسرى النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم من وقت العمل بها على كل تقادم لم يكتمل .
- ٢ - على أن النصوص القديمة هي التي تسرى على المسائل الخاصة ببدء التقادم وانقطاعه ، وذلك عن المدة السابقة على العمل بالنصوص الجديدة .

القانون المدنى

باب تمهيدى

احكام عامة

الفصل الاول :

القانون وتطبيقه

١ - القانون والحق

مادة ١

١ - تسرى النصوص التشريعية على جميع المسائل التى تتنازلها هذه النصوص فى لفظها او فى فحواها .

٢ - فاذا لم يوجد نص تشريعى يمكن تطبيقه ، حكم القاضى بمقتضى مبادئ الشريعة الاسلامية ، فان لم توجد فبمقتضى مبادئ العدالة الاجتماعية وقواعد العدالة .

مادة ٢

لا يجوز الغاء نص تشريعى الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالغاء ، او يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم ، او ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع .

القانون المدني الصومالي

رئيس المجلس الاعلى للثورة :

بعد النظر: في الميثاق الاول والثانى للثورة -
وبعد الاطلاع: على موافقة المجلس الاعلى للثورة ،ومجلس
سكرتيرى الدولة -
وبناء على: اقتراح سكرتير الدولة للعدل والشئون الدينية -

يصدر القانون التالى

مادة : ١

تمت الموافقة على القانون المدنى الصومالى المرفق بهذا القانون •

مادة : ٢

تعتبر النسخة الايطالية الموقع عليها من رئيس المجلس الاعلى للثورة
ومن سكرتير الدولة للعدل والشئون الدينية من هذا النص هى النسخة
الاصلية وتودع لدى مكتب المحامى العام للدولة •

مادة : ٣

يسرى العمل بالقانون المدنى الصومالى اعتبارا من أول
يوليو سنة ١٩٧٣ ، كما ينتهى العمل بأية احكام أخرى متعلقة بالمواد
المدنية سارية المفعول فى أراضى جمهورية الصومال الديمقراطية -
اعتبارا من هذا التاريخ •

مقديشو فى : ١٩٧٣/٦/٢

رئيس المجلس الاعلى للثورة

اللواء : محمد سياد برى

سكرتير الدولة للعدل والشئون الدينية
الدكتور عبد السلام الشيخ حسين